



مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2016-2017



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2016-2017



الأمم المتحدة
بيروت

© 2017 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المادة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها. جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

E/ESCWA/EDID/2017/1

e-ISBN: 978-92-1-363056-3

17-00600

منشورات الأمم المتحدة

تمهيد

ويركّز عدد 2016-2017 على تحليل آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لإطار محدد، لفترة تمتد من كانون الثاني/يناير 2016 إلى آذار/مارس 2017. ولهذه المطبوعة هدفان رئيسيان هما: تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرصودة في المنطقة بانتظام في السياق العالمي (الفصلان الأول والثاني) وتحليل أثر الإصلاحات المالية الجاري تنفيذها على المنطقة (الفصل الثالث). واستُخدم نموذج التوازن العام القابل للحساب لتحليل فرض ضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأهم الإصلاحات المالية في تونس ومصر.

”مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية“ من المطبوعات الرئيسية التي تصدر سنوياً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وهذه المطبوعة تصدر عملاً بقرار الجمعية 35/56، الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (27) الفقرات 1 و2. وتندرج ضمن البرنامج الفرعي 3 للإسكوا (التكامل والتنمية الاقتصادية) الذي يسعى للإسهام في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد وتنفيذها لتمكين التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة.

شكر وتقدير

القضايا الناشئة والنزاعات؛ ومهريناز العوضي (مديرة مركز المرأة في الإسكوا)، وندي دروزة، وستيفاني شابان، وديفيد كريفانيك (من مركز المرأة في الإسكوا).

واستشير صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة طوال عملية إعداد هذا المسح، وعقد فريق خبراء خارجي اجتماعاً في 22 أيار/مايو 2017 في بيروت لاستعراض مشروع التقرير والموافقة عليه. وتألف فريق الخبراء من: ياسوهيسا ياماماتو، وحسن يوسف علي، ودووسون بارك، ونسيب غوبريل، وغسان ديبه، وعبد الله الدردري، ووليد العواد، وفاهاد إنازي، وفضلاً عن ذلك عقدت لجنة المطبوعات في الإسكوا اجتماعاً للموافقة على المسح في 12 أيلول/سبتمبر 2017. كما استفاد التقرير من دعم قسم المؤتمرات في الإسكوا فيما يتعلق بالتحليل والترجمة والتصميم وخدمات السكرتارية.

أُعد التقرير تحت الإشراف العام للسيد مختار محمد الحسن، مدير شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتوجيهه، وتولى السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتوقع في شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية، قيادة فريق رئيسي ضم أحمد مومي وسونغ-جين بيك ونتالي خالد. وقدم كل من مارون لاوون وأربي أتايمان وأهرام هان المساعدة في إجراء البحث والدعم الإداري.

ويود الفريق أن يعرب عن جزيل شكره وتقديره لما قدمه الزملاء التالية أسماؤهم من مساهمات قيمة في هذا العمل: خالد أبو إسماعيل، وأحمد كمالي، وبلال إسحاق، ومحمد القيسواني، وسليم عراجي، ومحيميت إريس (من شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية)؛ وطارق علمي (مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات)، ويوسف شعيتاني، ويونس أبو أيوب، وفرناندو كانتو-بازالدوا، وآسيا المحيي، وجواكيم ساليدو ماركوس (من شعبة

موجز تنفيذي

والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن بردود فعل سياسية، إذ حاولت بعض البلدان المتقدمة تقييد دخول مواطني بعض البلدان العربية إليها.

وعلى الرغم من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العصيب، يبدو أن المنطقة سجّلت انتعاشاً في عام 2017، إذ ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى.

وعلى صعيد مجموعات البلدان، يقدر معدل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2 في المائة في عام 2016، بعد أن كان 3.5 في المائة في العام السابق. ومن أهم أسباب هذا التراجع انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على الوضع المالي والاستثمار. وتراجع النشاط الاقتصادي في بلدان المشرق العربي، بسبب تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية، وقيد الجفاف الحاد التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي. وسجّلت أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً اقتصادياً بلغ متوسطه 0.8 في المائة في عام 2016، ومعظمه نتيجة للخسائر في إيرادات النفط والغاز، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالقطاع الزراعي، وللتراجع الحاد والمتواصل في اليمن تحت وطأة الحروب.

ويقدر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك بنسبة 6.1 في المائة في عام 2016، بعد أن كان 5.1 في المائة في عام 2015. وظلت الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام 2016. وأسفر النقص في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وارتفاع العجز المالي، والارتفاع السريع في الرصيد النقدي، عن تضخم كبير في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر

اتسم عام 2016 باستمرار التراجع الاقتصادي. وبلغ معدل النمو 2.3 في المائة، وهو الأدنى منذ الأزمة المالية العالمية. ويُعزى التباطؤ بقدر كبير إلى حالة عدم اليقين السياسي السائدة في الاقتصادات المتقدمة وتصادد التوترات الجغرافية السياسية في البلدان النامية. وظهرت بوادر انتعاش في النصف الثاني من العام، مع التحسن في أوساط الأعمال وثقة المستهلكين في معظم الاقتصادات المتقدمة. بيد أن ظهور توجهات الحماية المفرطة يؤذن بمخاطر جديدة محتملة على لاقتصاد العالمي.

وكان تواصل انخفاض أسعار النفط شاغلاً رئيسياً، إذ قُيد النمو والأداء المالي في المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان المنتجة للنفط. وستفضي اتفاقات تخفيض إنتاج النفط الخام ضمن البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك) ونظيراتها من البلدان غير الأعضاء في أوبك إلى استحداث توازن جديد في سوق النفط في المستقبل القريب وإحداث تأثير كبير على إيرادات تصدير النفط في المنطقة العربية.

وفي ظل هذه الظروف، تباطأ النمو في المنطقة العربية، وانخفض من 2 في المائة في عام 2015 إلى 1.8 في المائة في عام 2016. وكان من عوامل هذا التباطؤ انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية وأثر النزاعات والتوترات على السياحة وارتفاع تكاليف تمويل الائتمان المحلي. غير أن الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية انتعشت بفعل التجاوب المنتظم للأسواق المالية مع عمليات رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتحسين البسيط في الأداء الاقتصادي للبلدان الأوروبية (من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه).

ولا تزال التوترات الجغرافية السياسية، التي من أسبابها عوامل خارجية، تثقل كاهل المنطقة العربية. واقتترنت الأزمات والنزاعات في الجمهورية العربية السورية

واليمن. وأدت قلة المحاصيل الزراعية في تونس والجزائر والمغرب إلى تضخم بسيط نظراً إلى ارتفاع أسعار الأغذية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك 6 في المائة في عام 2017.

وفيما يتعلق بالتجارة، من المتوقع أن تكون قيمة صافي الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي 161 مليار دولار في عام 2016 (يمثل 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة). وبالمقارنة مع عام 2015، انخفض الميزان التجاري بنسبة 22 في المائة، مواصلاً اتجاهه نزولياً على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ولم يكن الفائض التجاري كافياً للتعويض عن العجز في تجارة الخدمات والدخل الثانوي. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع العجز في الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي 24 مليار دولار (أي 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وظلت مجموعات البلدان الأخرى مستوردة صافية على مدى الأعوام القليلة الماضية، ما أدى إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، لا سيما في البلدان غير المصدرة للنفط.

وعلى سياسة الاقتصاد الكلي، لوحظ اتباع سياسات نقدية صارمة في المنطقة مع تزايد التكاليف المالية، تزامناً مع ارتفاع معدلات فائدة الدولار الأمريكي. وعمدت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مراجعة أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر 2016 وآذار/مارس 2017، تمشياً مع عمليات رفع معدلات الفائدة من جانب المصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد توخت المصارف الحذر في هذا الإجراء، تجنباً لعدم تثبيط نمو الائتمان المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ظلّ الوضع المالي في البلدان العربية هشاً، مع تفاقم إجمالي العجز المالي. وفي هذا السياق، نفّذت البلدان في المنطقة إصلاحات مالية واسعة، أو هي بصدد التخطيط لتنفيذها، بغية تحسين الإيرادات المحلية وتثبيت الدين.

وظلّت تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة كبيرة في عام 2016، واشتدت وطأتها بسبب استمرار أزمة اللاجئين والنازحين داخلياً. واستمر الفقر في الارتفاع منذ عام 2010، وقد تفاقم بفعل تزايد الفوارق في الدخل، وظلت معدلات البطالة مرتفعة.

ولا تحظى المرأة العربية حتى الآن بنفس الحقوق والمعايير التي تتمتع بها نظيراتها في الغرب أو الرجال العرب. والعنف على أساس الجنس من السمات المشتركة بين المجتمعات العربية. وتشهد سوق العمل تمييزاً ضد المرأة، يمثل عائقاً كبيراً أمام تنمية رأس المال البشري. وتحصل اللواتي يتساوين في الكفاءات مع الرجال على أجور أدنى مقابل العمل نفسه، ويهيمن الرجال على المراكز القيادية. ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي دون المتوسط العالمي، رغم سياسات الحصص التي تنفذها بعض الدول. وهناك القليل من الأدلة على تأثير المشاركة السياسية للمرأة في اعتماد قوانين وسياسات تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. ونجاح نظام الحصص الانتخابية في تحسين التمثيل السياسي للمرأة يجب أن يشجّع المزيد من البلدان على اعتمادها.

ويعتبر الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. ويتناول المسح مختلف برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر. واستُخدمت لهذا الغرض تقنية نموذج التوازن العام القابل للحساب.

ويكمن الهدف الرئيسي لأي إصلاح مالي في تعبئة الموارد المحلية وتخفيض العجز المالي العام. ولكن، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات بالاعتبار التبعات الاجتماعية للإصلاح وآثاره على إعادة التوزيع. فالأدوات المالية المستخدمة وكيفية استخدام الإيرادات المولدة ليست من دون تأثير على النمو واستحداث فرص العمل. وفرض ضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، يمكن أن يُنتج آثاراً سلبية إذا ما استُخدمت الإيرادات المالية لمجرد تخفيض العجز المالي أو آثاراً إيجابية إن استُخدمت في الإنفاق العام. وأسهم إصلاح نظام الضريبة على الدخل الشخصي في تونس في جعل التوزيع أكثر إنصافاً، مع زيادة الإيرادات. وتبين حالة مصر أنه رغم الأثر الإيجابي الإجمالي لفرض ضريبة القيمة المضافة، يمكن أن تولد إصلاحات بديلة (كإدخال ضريبة تدريجية

للتحديات على الصُّعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويمكن أن يشكّل تحليل انعكاسات الآفاق الاقتصادية العالمية وديناميات سوق النفط على المنطقة أداة حيوية لتخطيط السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

وللتوقعات المعروضة في المسح تداعيات على مستوى السياسات تختلف بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط، وينبغي أن تُستخدم لتصميم خطط تنمية وطنية تستجيب لاحتياجات كل بلد على حدة. والأهم من ذلك، أنه يمكن للمسح أن يوفر حافزاً لإجراء إصلاح صلب ومنسّق للسياسة المالية، بهدف دفع عملية التحول الاقتصادي الشامل والمستدام.

على الدخل الشخصي) نتائج أفضل من حيث الإنصاف والتنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي.

ويعتبر التقييم المسبق لأثر خيارات الإصلاح الضريبي باستخدام تقنيات النمذجة أمراً حيوياً. فهذا التقييم يمكن صانعي السياسات من وضع عدة سيناريوهات والاختيار بين مجموعة من البدائل. كما يمكنهم من استدراك تكاليف التكيف والعمل على تخفيف نتائجها على المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية المنكشفة على المخاطر.

ويقدم المسح تقييماً دقيقاً للحالة الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية وآفاقها، وهو أساس لبحث السياسات والتعلم من الأقران والدعوة للتصدي

المحتويات

ص. 3	تمهيد
ص. 5	شكر وتقدير
ص. 7	موجز تنفيذي
ص. 15	1. السياق العالمي وتداعياته على المنطقة العربية
ص. 15	ألف. السياق العالمي
ص. 18	باء. التطورات في سلع الموارد الطبيعية
ص. 24	جيم. الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية
ص. 27	دال. ملاحظات ختامية
ص. 29	2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
ص. 29	ألف. الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية
ص. 49	باء. التحديات السياسية
ص. 50	جيم. التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية
ص. 63	دال. ملاحظات ختامية
ص. 67	3. التبعات الاقتصادية للإصلاح المالي في المنطقة العربية
ص. 63	ألف. مقدمة
ص. 63	باء. أسباب انكماش المالية العامة في المنطقة
ص. 74	جيم. إصلاحات المالية العامة
ص. 82	دال. التبعات الاقتصادية للإصلاحات المالية
ص. 102	هاء. ملاحظات ختامية
ص. 103	الهوامش
ص. 105	المراجع
ص. 109	المرفق: مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

قائمة الجداول

الجدول 1-1 معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية، 2015-2018	ص. 15
الجدول 1-2 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام	ص. 20
الجدول 1-3 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2013-2018	ص. 20
الجدول 1-4 إجمالي إيرادات تصدير النفط في المنطقة العربية، للفترة 2013-2018	ص. 21
الجدول 2-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2014-2018	ص. 30
الجدول 2-2 تحليل متعدد الأبعاد للفقر	ص. 51
الجدول 2-3 نسبة الإناث إلى الذكور للالتحاق حسب مستوى التعليم 2010 و2014	ص. 56
الجدول 2-4 المرأة في البرلمانات الوطنية لعامي 2016 و2017	ص. 60
الجدول 3-1 معدلات الضرائب الحدية الدنيا والقصى وعتبات الدخل	ص. 76
الجدول 3-2 التقدم المحرز في إصلاح نظام معونات الدعم للفترة 2013-2016	ص. 78
الجدول 3-3 النظم الضريبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص. 80
الجدول 3-4 إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ص. 83
الجدول 3-5 تغير الناتج المحلي الإجمالي	ص. 84
الجدول 3-6 تفاوت الناتج المحلي الإجمالي	ص. 87
الجدول 3-7 إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	ص. 89
الجدول 3-8 هيكل الضريبة على الدخل في تونس	ص. 91
الجدول 3-9 توزيع العتبات والمعدلات	ص. 93
الجدول 3-10 مقاييس اللامساواة في الدخل	ص. 93
الجدول 3-11 توزيع التصاعدية	ص. 94
الجدول 3-12 توزيع اللامساواة	ص. 94
الجدول 3-13 حصة الضرائب	ص. 95
الجدول 3-14 مقاييس اللامساواة: الأطفال	ص. 95

قائمة الأشكال

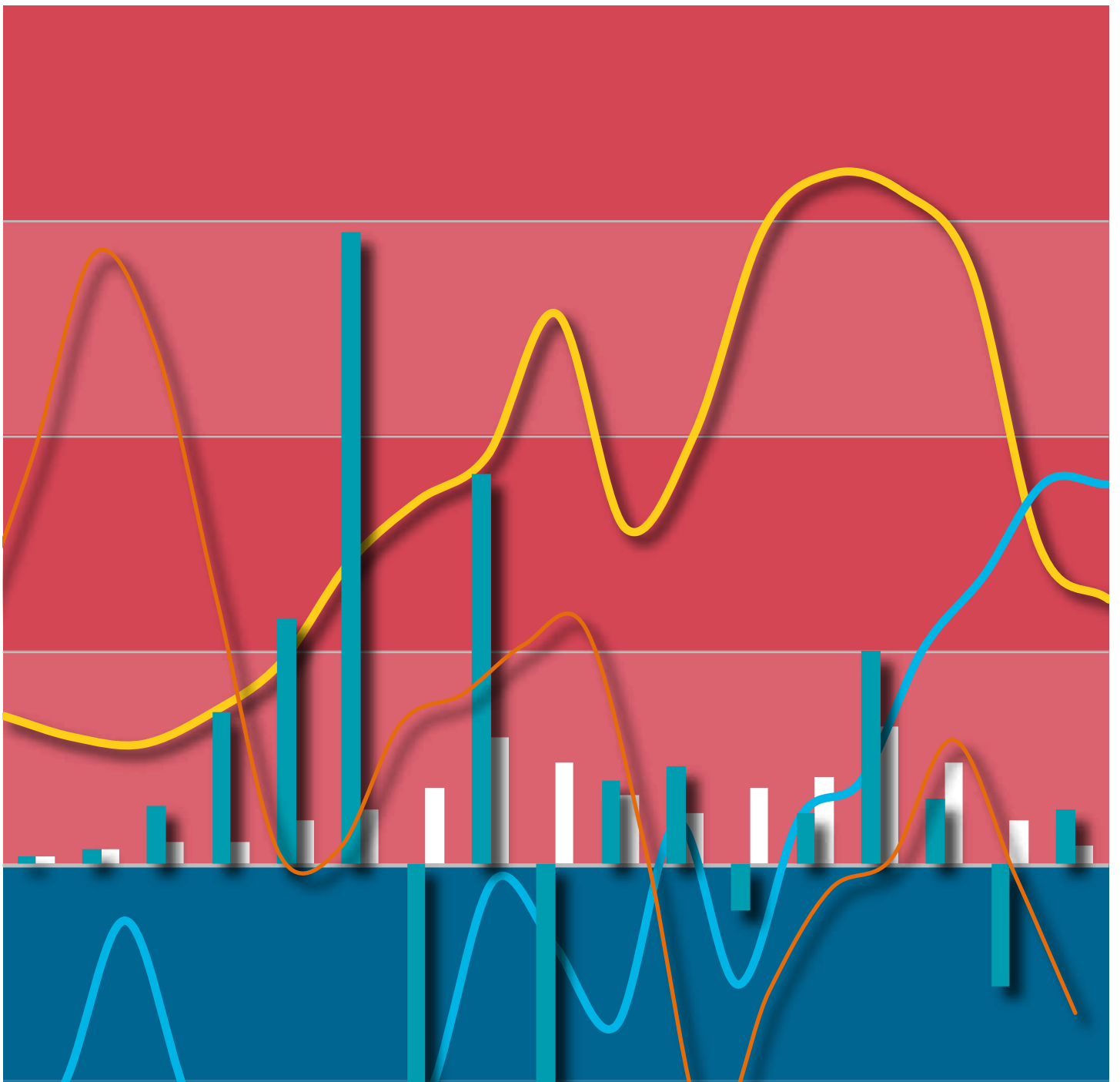
الشكل 1-1 أسعار الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو، 2012-2017	ص. 16
الشكل 1-2 أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم، 2012-2017	ص. 17
الشكل 1-3 أسعار النفط	ص. 19
الشكل 1-4 أسعار الغاز الطبيعي، وأسعار الفوسفات وصادراته	ص. 23
الشكل 1-5 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم	ص. 24
الشكل 1-6 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم	ص. 25
الشكل 2-1 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص. 31
الشكل 2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص. 32
الشكل 2-3 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص. 33
الشكل 2-4 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص. 34
الشكل 2-5 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق العربي	ص. 36
الشكل 2-6 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق العربي	ص. 37
الشكل 2-7 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق العربي	ص. 38
الشكل 2-8 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق العربي	ص. 39
الشكل 2-9 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب العربي	ص. 40
الشكل 2-10 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب العربي	ص. 41
الشكل 2-11 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب العربي	ص. 42

- ص. 43 الشكل 2-12 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب العربي
- ص. 44 الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً
- ص. 45 الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً
- ص. 46 الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً
- ص. 47 الشكل 2-16 أوضاع المالية العامة: أقل البلدان العربية نمواً
- ص. 48 الشكل 2-17 أسعار الفائدة الرسمية للفترة 2010-2017 في عدد من البلدان العربية
- ص. 54 الشكل 2-18 معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية
- ص. 57 الشكل 2-19 دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2015: حسب المنطقة
- ص. 57 الشكل 2-20 دليل الفوارق بين الجنسين لعامي 2014 و2015: حسب البلد
- ص. 58 الشكل 2-21 الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2016: حسب المنطقة
- ص. 58 الشكل 2-22 الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعامي 2014 و2015: حسب البلد
- ص. 59 الشكل 2-23 مؤشرات الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2015
- ص. 67 الشكل 3-1 حصة النفط والغاز مقابل الضريبة في الإيرادات الحكومية في الدول المصدرة للنفط
- ص. 67 الشكل 3-2 حصة النفط والغاز مقابل الضريبة في الإيرادات الحكومية في البلدان غير المصدرة للنفط
- ص. 68 الشكل 3-3 التبعات على المدى القصير لانخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة
- ص. 68 الشكل 3-4 التبعات على المدى المتوسط لانخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة
- ص. 69 الشكل 3-5 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في المملكة العربية السعودية
- ص. 70 الشكل 3-6 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في البحرين
- ص. 70 الشكل 3-7 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في قطر
- ص. 71 الشكل 3-8 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في عُمان
- ص. 71 الشكل 3-9 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في الكويت
- ص. 72 الشكل 3-10 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في الإمارات العربية المتحدة
- ص. 73 الشكل 3-11 المكاسب (الخسائر) التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد
- ص. 73 الشكل 3-12 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة بالنزاعات منذ عام 2011
- ص. 73 الشكل 3-13 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من النزاعات
- ص. 74 الشكل 3-14 رصيد المالية العامة في البلدان غير المصدرة للنفط
- ص. 84 الشكل 3-15 الفرق في معدل النمو
- ص. 84 الشكل 3-16 الفرق في معدل التضخم
- ص. 85 الشكل 3-17 الفرق في معدل البطالة
- ص. 85 الشكل 3-18 التغيّر التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية
- ص. 85 الشكل 3-19 التغيّر التراكمي في مجموع الواردات
- ص. 85 الشكل 3-20 التغيّر التراكمي في مجموع الصادرات
- ص. 86 الشكل 3-21 التغيّر التراكمي في الإنتاج حسب القطاع
- ص. 87 الشكل 3-22 الفرق في معدل النمو
- ص. 87 الشكل 3-23 الفرق في معدل التضخم
- ص. 87 الشكل 3-24 الفرق في معدل البطالة
- ص. 88 الشكل 3-25 التغيّر التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية
- ص. 88 الشكل 3-26 التغيّر التراكمي في مجموع الواردات
- ص. 88 الشكل 3-27 التغيّر التراكمي في مجموع الصادرات
- ص. 90 الشكل 3-28 أداء النمو في تونس قبل عام 2011 وبعده
- ص. 90 الشكل 3-29 العجز العام والدين الخارجي في تونس
- ص. 91 الشكل 3-30 هيكل الإيرادات الضريبية في تونس

ص. 91	الشكل 3-31	هيكل الضرائب المباشرة في تونس
ص. 92	الشكل 3-32	معامل جيني
ص. 96	الشكل 3-33	أداء النمو في مصر بين عامي 2005 و2017
ص. 96	الشكل 3-34	أداء المالية العامة لمصر قبل عام 2011 وبعده
ص. 96	الشكل 3-35	رصيد الحساب الجاري وسعر الصرف
ص. 96	الشكل 3-36	معدل التضخم
ص. 97	الشكل 3-37	معدل البطالة
ص. 97	الشكل 3-38	معدل الفقر
ص. 98	الشكل 3-39	الآثار على المالية العامة المترتبة على الإصلاح
ص. 98	الشكل 3-40	الآثار على الاقتصاد الكلي
ص. 98	الشكل 3-41	الأثر على البطالة
ص. 98	الشكل 3-42	الأثر على التجارة
ص. 99	الشكل 3-43	التفاوت في مؤشر أسعار الاستهلاك
ص. 99	الشكل 3-44	التفاوت في استهلاك الأسر المعيشية
ص. 99	الشكل 3-45	التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020
ص. 99	الشكل 3-46	التغير التراكمي في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020
ص. 100	الشكل 3-47	التغير في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية كدالة للإيرادات
ص. 100	الشكل 3-48	التغير التراكمي في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020
ص. 100	الشكل 3-49	التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020
ص. 101	الشكل 3-50	أداء النمو
ص. 101	الشكل 3-51	أداء البطالة

قائمة الأطر

ص. 22	الإطار 1-1	أهمية الإدارة المالية العامة الجيدة والحكم الرشيد
ص. 26	الإطار 1-2	خطة عمل أديس أبابا كجزء من الحل
ص. 62	الإطار 2-1	التطورات في التشريعات المتعلقة بالعنف على أساس الجنس
ص. 64	الإطار 2-2	التطلعات إلى التنمية: التحديات والفرص
ص. 92	الإطار 3-1	نموذج لاغرانج



صُنِفَت البلدان العربية لأغراض هذا المسح في أربع مجموعات على أساس تركيبة مستويات نصيب الفرد من الدخل والقرب الجغرافي والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ وبلدان المشرق العربي: الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر؛ ومجموعة بلدان المغرب العربي: تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

1. السياق العالمي وتداعياته على المنطقة العربية

ألف. السياق العالمي

الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1.6 في المائة في عام 2017. وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدل تضخم، يتوقع أن يبلغ 2.3 في المائة في عام 2017، وهو ضعف معدل عام 2016. ولا يزال اليابان يسجل انكماشاً، وإن كان من المتوقع حدوث تحسن في الأعوام المقبلة (الجدول 1-1).

لقد ساد قلقٌ حيال استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة ضعف النشاط الاستثماري في الاقتصادات المتقدمة عموماً، ولا سيما حتى نهاية النصف الأول من عام 2016. ورغم تدني مستويات تكاليف التمويل إلى مستويات لم تسجل من قبل، بقيت أنشطة الاستثمار ضعيفة للغاية في أوروبا واليابان، إذ خفضت المصارف المركزية معدلات الفائدة لديها إلى أدنى مستويات

استمر الاقتصاد العالمي على تباطؤ في عام 2016، ومن أسبابه الرئيسية حالة عدم اليقين السياسي التي تكتنف الاقتصادات المتقدمة، إذ انخفض معدل النمو إلى 1.6 في المائة بعد أن كان 2.2 في المائة في عام 2015. وشهدت الاقتصادات النامية تصاعداً في التوترات الجغرافية-السياسية وتراجعاً في النشاط الاقتصادي، فسجلت انكماشاً من 3.8 في المائة إلى 3.6 في المائة. وتراجع متوسط النمو العالمي إلى 2.3 في المائة، وهو أدنى معدل له منذ الأزمة المالية العالمية (الجدول 1-1).

وارتفع معدل التضخم إلى 0.7 في المائة في عام 2016 بعد أن كان 0.2 في المائة في عام 2015 بعد أن خفت

الجدول 1-1 معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية، 2015-2018 (بالنسبة المئوية)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل تضخم أسعار المستهلك							
	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
المنطقة العربية	2.0	1.8	2.5	3.2	5.1	4.9	4.4	
العالم	2.6	2.3	2.7	2.9				
الاقتصادات المتقدمة	2.2	1.6	1.8	1.8	0.2	0.7	1.6	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.6	1.6	2.1	2.1	0.1	1.2	2.3	2.4
الاتحاد الأوروبي	2.2	1.9	1.7	1.7	0.0	0.3	1.4	1.9
اليابان	1.2	1.0	1.1	0.9	0.8	-0.1	0.6	1.4
الاقتصادات في مرحلة انتقالية	-2.3	0.4	1.8	2.0	15.8	8.1	7.0	5.3
الاقتصادات النامية	3.8	3.6	4.2	4.7	4.3	5.2	4.7	4.5
أفريقيا	3.0	1.6	2.9	3.6	7.0	10.0	10.1	9.6
شرق وجنوب آسيا	5.8	5.9	5.8	5.9	2.7	2.8	3.1	3.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-0.6	-1.3	1.1	2.5	7.1	9.2	6.1	4.8

المصادر: أرقام المنطقة العربية هي حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية (المرفق) والأرقام الأخرى صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2017 (أيار/مايو 2017)؛ وتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2017 (كانون الثاني/يناير 2017)؛ ويستند تقسيم البلدان إلى مجموعات إلى تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2017، الصفحتان 153 و154 (الجدول ألف وباء وجيم).

^{1/} تستند تقديرات/توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل جزئي إلى مشروع لينك LINK في أيار/مايو 2017 (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا).

^{2/} تقديرات/توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستند بشكل جزئي إلى مشروع لينك LINK حتى كانون الأول/ديسمبر 2016 (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا).

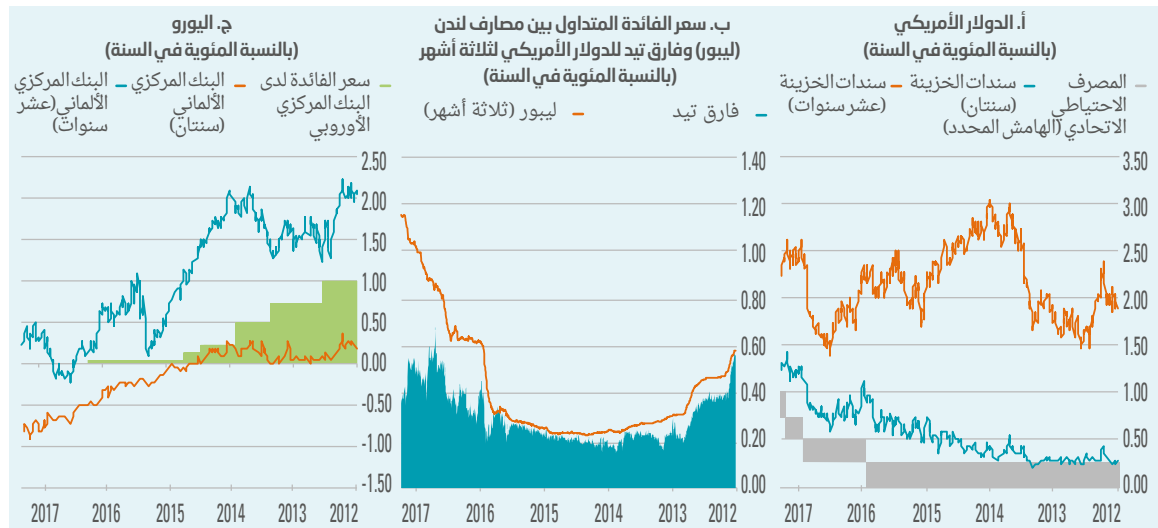
ويُستخلص مما سبق توقع حذر بحدوث تحسّن في الأداء في عام 2017. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل معدل النمو إلى 2.7 في المائة في عام 2017. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بمقدار 0.2 نقطة مئوية، مدفوعة بانتعاش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وستشهد الاقتصادات النامية انتعاشاً أقوى قدره 0.6 نقاط مئوية، وستكون المحرك الرئيسي للانتعاش العالمي (الجدول 1-1).

ويؤكد التراجع السريع للبطالة حدوث بعض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. واستمر الاحتياطي الفيدرالي في تشديد سياسته النقدية برفع أسعاره للفائدة حوالي 0.25 نقطة مئوية في كانون الأول/ديسمبر 2016 وفي آذار/مارس وحزيران/يونيو 2017، مع تراجع احتمال حدوث تضخم بسبب الأجور. ومن المتوقع أن تُرفع أسعار الفائدة مرتين في عام 2017.

ممكّنة. غير أن بشائر حدوث انتعاش اقتصادي ظهرت في النصف الثاني من عام 2016، مع انتعاش أوساط الأعمال وتحسّن ثقة المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة. ويُعزى ذلك، في جزء كبير منه، إلى بعض الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ظهور توجهات نحو الإفراط في الحماية مؤخراً قد تعرّض الاقتصاد العالمي لمخاطر جديدة.

وظلت الاقتصادات النامية محرك النمو الاقتصادي العالمي. واستمرت اقتصاديات شرق وجنوب آسيا في حالة ازدهار، بمعدل نمو بلغ 5.8 في المائة، ومن المتوقع أن تحافظ على هذا المسار في الأعوام المقبلة. وتمكنت اقتصادات نامية أخرى من الصمود في ظروف صعبة، في ظل تقلّبات الأسعار الدولية للسلع الأساسية وحالة عدم اليقين في الأسواق المالية، بيد أنها تبقى عرضة للمخاطر بفعل حالة الضعف الهيكلي.

الشكل 1-1 أسعار الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو، 2012-2017



المصدر: البنك المركزي الألماني. https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Statistics/Money_Capital_Markets/Interest_Rates_Yields/stat_geldmarkts.pdf?__blob=publicationFile

المصدر: ICE Benchmark Administration. month London Interbank-Limited (IBA), 3 Offered Rate (LIBOR), based on US Dollar@ [USD3MTD156N]. Available from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis (<https://fred.stlouisfed.org/series/USD3MTD156N>) and Federal Reserve Bank of St. Louis, TED Spread [TEDRATE], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis (<https://fred.stlouisfed.org/series/TEDRATE>)

المصدر: مجلس محافظي المصرف الاحتياطي. <http://www.federalreserve.gov/releases/h15/data.htm>

في الأعوام الماضية. وساهمت في هذه النتائج حالة عدم اليقين التي تكتنف الاتفاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

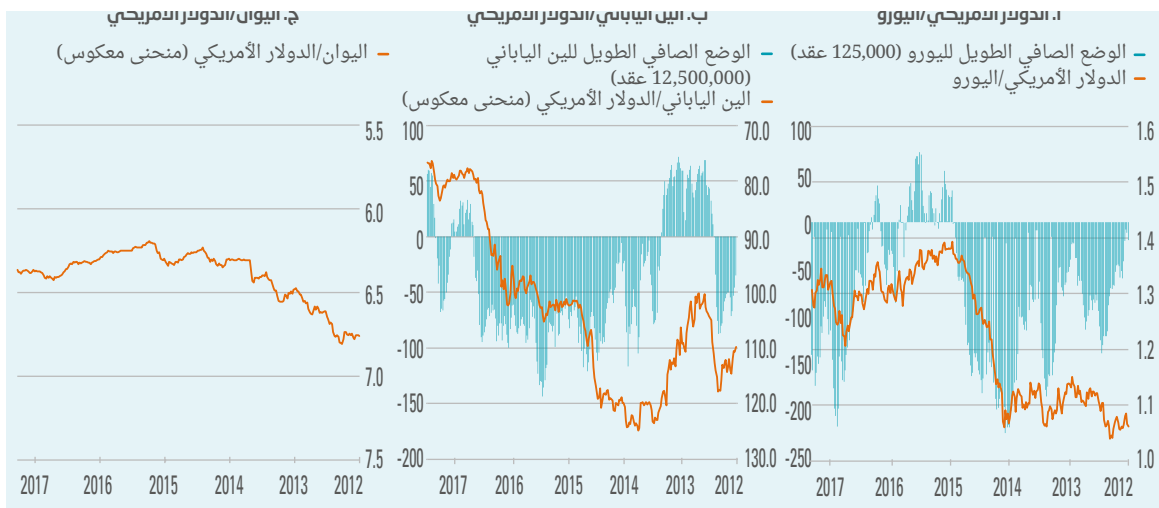
وقرر البنك المركزي الأوروبي في آذار/مارس 2016، على أثر ارتفاع معدلات التضخم، التوقف عن اتباع تدابير التيسير النقدي لليورو. وحدد سعر إعادة التمويل الرئيسي بصفر وسعر الفائدة على الودائع بنسبة -0.4 في المائة، وحافظ عليهما عند نفس المستوى منذ ذلك الحين. وبينما هبطت عائدات السندات الحكومية الألمانية لمدة سنتين من -0.52 في المائة في آذار/مارس 2016 إلى -0.74 في المائة في آذار/مارس 2017، ارتفعت عائدات السندات لمدة 10 سنوات قليلاً من 0.13 في المائة إلى 0.33 في المائة على مدى الفترة نفسها. وكان هذا الوضع المختلط انعكاساً لتصاعد حالة عدم اليقين في القطاعين السياسي والمصرفي (الشكل 1-1 ج)).

وظلت العملات الرئيسية، بما فيها اليورو والين الياباني، ضعيفة مقابل الدولار في عام 2016 وأوائل عام 2017 (الشكل 1-2). وفاقم اختلاف السياسة النقدية بين

ونتيجة لرفع أسعار الفائدة، ازدادت معدلات الفائدة في الأسواق مقيسة بالعائدات على سندات الخزينة لمدة سنتين باطراد على مدى الأعوام الستة الماضية، وبوتيرة متسارعة منذ منتصف عام 2016. ولوحظت قفزة حادة مشابهة خلال الفترة نفسها في عائدات سندات الخزينة لمدة 10 سنوات بنقطة مئوية واحدة تقريباً مقارنة بمستوى عام 2014 (الشكل 1-1 أ)). وبالإضافة إلى ذلك، تواصل ارتفاع سعر الليبور (LIBOR) لمدة 3 أشهر (وهو مقياس للمعاملات بين المصارف) منذ 2015 (حيث ارتفع بمقدار 0.39 نقطة مئوية في عام 2016 و0.54 نقطة مئوية حتى شهر آذار/مارس 2017) في حين لم يسجل فارق تيد¹ سوى زيادة طفيفة في الآونة الأخيرة (الشكل 1-1 ب)). ورغم حالة عدم اليقين السياسي، من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017.

وكان معدل نمو الاقتصادات الأوروبية ضعيفاً، إذ بلغ 1.9 في المائة في عام 2016، بعد أن كان 2.2 في المائة في عام 2015، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى على مدى الأعوام القليلة المقبلة. ويرجع ذلك جزئياً لتباطؤ وتيرة الاستثمار والطلب المحلي مقارنة بما كانت عليه

الشكل 1-2 أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم، 2012-2017



المصادر: أسعار الصرف من نظام مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي، <http://www.federalreserve.gov/releases/h10/hist>.
الأوضاع الصافية الطويلة هي من حسابات الإسكوا استناداً إلى لجنة الآتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة، <http://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm>.

وكان أثر الارتفاعات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الاقتصادات النامية أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً، بسبب انفتاح قنوات التمويل الخارجي أمامها. وارتفعت تكاليف التمويل في معظم هذه الاقتصادات لكن النمو في الاستثمار الخاص كان مستقراً. مع ذلك، تظل اقتصادات نامية كثيرة هشة بسبب تحويل العجز المالي إلى نقد وأوجه العجز البنوي في التجارة.

تراجعت معدلات البطالة في البلدان المتقدمة، فبلغ متوسطها 7.1 في المائة في عام 2015، و6.6 في المائة في عام 2016، ومن المتوقع أن يبلغ 6.4 في المائة في عام 2017. ويمكن أن يُعزى هذا الاتجاه، إلى حد كبير، إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان³. أما الاقتصادات الإفريقية فسُجلت معدلات بطالة ثنائية الرقم. ولا تزال تعاني أمريكا الجنوبية وغرب آسيا من معدلات بطالة مرتفعة. ويعود ذلك إلى ضعف البنية التنافسية لاقتصاداتها.

ورغم تحسن وضع العمالة في الاقتصادات المتقدمة، ظل نمو الأجور ضعيفاً، لأن العديد من فرص العمل التي استُحدثت كانت في أشكال العمالة الهشة⁴. وفي الوقت ذاته، تفاقم وضع العمالة في الاقتصادات النامية نتيجة تطبيق سياسات هجرة تقييدية أكثر فأكثر في الاقتصادات المتقدمة وغيرها من الاقتصادات المستضيفة. وارتفعت الأجور في الصين بمقدار ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي، ومن المحتمل أن يكون لذلك تأثير كبير على ديناميات العمالة المهاجرة على الصعيد العالمي في المستقبل القريب.

باء. التطورات في سلع الموارد الطبيعية

1. النفط

وفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط 95.1 مليون برميل في اليوم في المتوسط في عام 2016، مرتفعاً بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم من عام 2015⁵. وتوقع أوبك أن يرتفع

اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حالة عدم اليقين في سوق الصرف العالمية، وانعكس ذلك في الارتفاع الحاد في قيمة الين من 120 ين مقابل الدولار إلى 100 ين في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 وتراجعها لاحقاً منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام إلى 118 ين (الشكل 2-1 (ب)). وفي أواخر عام 2016، بدأ الاقتصاد الياباني ينهض من تبعات انخفاض الطلب الذي تواصل منذ عام 2014. وتفاعلت الأسواق المالية بهدوء مع تشديد الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها النقدية، ما أكد قوة التوسع الحالي في الاقتصادات المتقدمة.

وظل الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في عام 2016، إذ بلغ معدل نموه 6.7 في المائة، وكان أقوى من المتوقع. ويعكس ذلك استمرار تنفيذ سياسة التنشيط التي تدعها الحكومة لتحقيق التوسع الاقتصادي. وانخفضت قيمة الينميني الصيني (Chinese renminbi (yuan)) من 6.51 رينميني مقابل الدولار في آذار/مارس 2016 إلى 6.88 رينميني في آذار/مارس 2017. وظلت الهند، من أكبر الاقتصادات الناشئة، تسجل أسرع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، مستفيدة بذلك من قوة الاستهلاك الخاص، الذي ارتفع بنسبة 7 في المائة في عام 2016، وسيستمر على هذا المعدل وفقاً لتوقعات عام 2017².

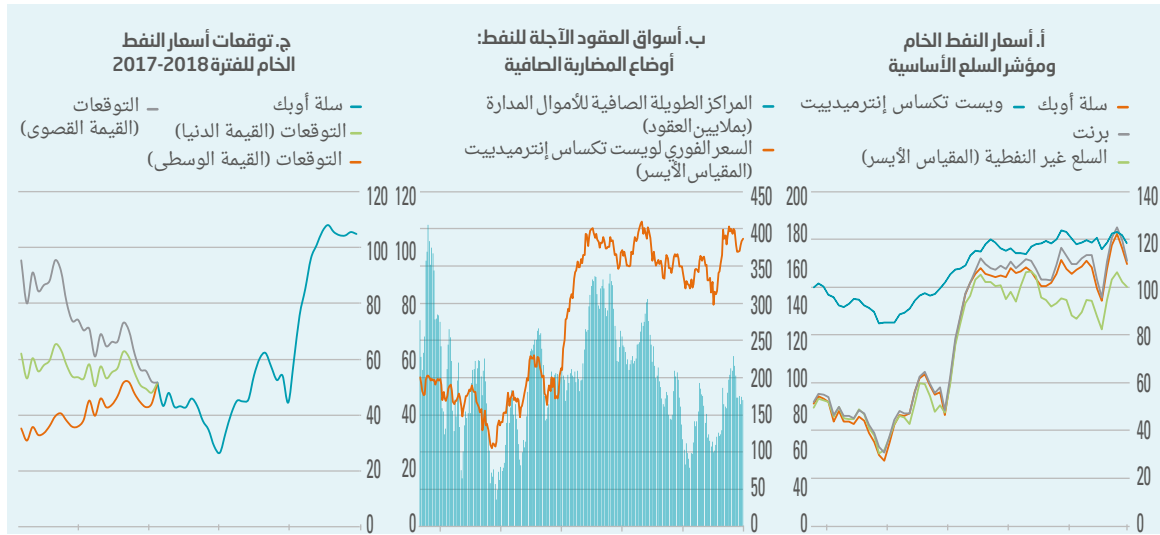
وبينما تقدّمت اقتصادات الصين والهند تراجعت اقتصادات نامية أخرى، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية إلى أدنى مستوياتها في عام 2016. وسُجلت البرازيل، التي تعاني من حالة انعدام يقين كبير في السياسة ومن معدلات بطالة مرتفعة، معدل نمو بلغ 3.6- في المائة. وسُجل الاتحاد الروسي معدل نمو بلغ 0.2- في المائة، ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في الطلب المحلي في أعقاب الصدمة التجارية الشديدة التي حدثت في عام 2015. مع ذلك، بدأ التعافي التدريجي في أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى بتعزيز ثقة المستهلكين وأوساط الأعمال في تلك المناطق. وتأثرت الاقتصادات الأفريقية سلباً بالظروف المناخية القاسية في عام 2016. وضرب الجفاف أجزاء من شرق أفريقيا للعام الثاني على التوالي.

الأخير في أسعار النفط، يتراجع تلقائياً. فمن المتوقع أن ينمو الطلب من الهند، التي أصبحت في عام 2016 ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومن المرجح أيضاً أن ينمو باطراد الطلب من الصين، التي لا تزال تتمتع بنمو اقتصادي وتخطط لرفع احتياطها الاستراتيجي الوطني إلى 500 مليون برميل من النفط بحلول عام 2020. وسيشهد انتعاش الطلب في أوروبا أكثر في نمو الطلب على النفط الخام. وتميل هوامش التكرير المستقرة والنمو المعتدل في أسعار الشحن إلى تأكيد توقعات النمو. وسيكون نمو الطلب مشابهاً لمعدلات عام 2016 والاقتطاعات المخطط لها في الإنتاج في النصف الأول من عام 2017 كافية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بما يتراوح بين 0.4 و 0.7 مليون برميل في اليوم والإمداد الإضافي من النفط الخام المخزن. وعلى المدى المتوسط، سيقيد الافتقار إلى الاستثمار منذ عام 2014 في توسيع السعة. وإذا ظل نمو الطلب مستقرًا، يفترض أن تضيق السوق تدريجياً على مدى الأعوام القليلة المقبلة.

هذا الرقم إلى 96.3 مليون برميل في اليوم في عام 2017. وأدى ارتفاع الطلب وتباطؤ نمو العرض، نتيجة الهبوط الكبير في إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2016، إلى انخفاض هامش الفائض في العرض من 1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2015 إلى 0.8 مليون (كان إجمالي العرض 95.9 مليون برميل في اليوم) في عام 2016. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وافقت الدول الأعضاء في أوبك على تخفيض إنتاجها في النصف الأول من عام 2017 بمقدار 1.25 مليون برميل في اليوم. وتبع ذلك إبرام اتفاق تخفيض إضافي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2016 تخفض بموجبه البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، إنتاجها من النفط الخام بما مجموعه 0.55 مليون برميل في اليوم.

وتشير التوقعات إلى أن سوق النفط قد تتوازن من جديد بحلول منتصف عام 2018. وقد بدأ الفائض البنيوي في عرض النفط الخام، وهو أحد الأسباب الرئيسية للانحياز

الشكل 3-1 أسعار النفط



المصدر: توقعات الإسكوا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى لجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة CFTC. <http://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm> و EIA) https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm

الجدول 1-2 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
				الأدنى	خط الأساس	الأقصى
2014	52.00	110.48	96.29			
2015	30.74	64.96	49.49			
2016	25.21	53.46	40.76			
2017				45.6	54.8	63.9
2018				36.0	57.9	84.2

المصادر: منظمة البلدان المصدرة للنفط للفترة 2014-2016. أرقام عامي 2017 و2018 هي توقعات الإسكوا في آذار/مارس 2017.

الجدول 1-3 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2013-2018 (بآلاف البراميل في اليوم)

البلد/مجموعة البلدان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	3 048	3 036	3 224	3 296	2 900	2 950
البحرين	48	49	51	49	49	50
عُمان	947	949	986	1 007	1 010	1 010
قطر	724	709	656	656	620	625
الكويت	2 922	2 869	2 621	2 971	2 750	2 900
المملكة العربية السعودية	9 634	9 714	10 189	10 433	10 075	10 100
بلدان مجلس التعاون الخليجي	17 323	17 327	17 728	18 412	17 404	17 635
الجمهورية العربية السورية	31	10	10	10	10	10
العراق	2 977	3 113	3 499	4 613	4 450	4 650
مصر	669	672	682	656	665	675
بلدان المشرق	3 677	3 794	4 191	5 279	5 125	5 335
تونس	61	54	49	47	45	45
الجزائر	1 217	1 209	1 170	1 155	1 050	1 100
ليبيا	993	480	402	360	585	670
المغرب	1	1	1	1	1	1
بلدان المغرب العربي	2 271	1 744	1 621	1 563	1 680	1 816
السودان	85	85	87	100	110	120
موريتانيا	7	6	5	5	5	5
اليمن	159	111	40	0	0	0
أقل البلدان العربية نمواً	251	202	132	105	115	125
مجموع المنطقة العربية	23 522	23 067	23 672	25 359	24 325	24 910

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط (<https://www.jodidata.org/oil>) باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان وموريتانيا والمغرب واليمن حيث المصدر هو قاعدة بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (www.oapec.org/Home/DataBank).

أ/ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2017.

ب/ توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2017.

والطلب البطيء ولكن المتنامي على النفط الخام، أن يبلغ سعر السلة المرجعية للأوبك في المتوسط 54.8 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2017 و57.9 دولاراً في عام 2018 (الجدول 1-2). وتتوقع الإسكوا أن تظل أسعار النفط متقلبة في عام 2017، مدفوعة بالنشاط في أسواق النفط الآجلة وتتراوح بين 50 و55 دولاراً للبرميل (الشكل 1-3 ج)، وستعود إلى خط الوجهة الطويلة الأجل (ما بين 60 و65 دولاراً للبرميل) تدريجياً بحلول عام 2020. وسيمكّن ذلك البلدان العربية من الخروج تدريجياً من حالة عجز مالي طويل الأمد، يمثل فيها العجز المؤحد قرابة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كانت أسعار النفط متقلبة طوال عام 2016 (الشكل 1-3 أ)). واستخدم المزيد من منتجي النفط الخام الأسواق الآجلة للتحوط مقابل تقلبات الأسعار، ونشط المضاربون في الأسواق الآجلة بهدف الانتفاع من ذلك (الشكل 1-3 ب)). ومن المتوقع أن ينشط منتجو النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية في بيع عقود الأجل القصير بسعر 60 دولاراً للبرميل الواحد لتأمين أرباحهم مقابل الضغوط النزولية على الأسعار الناجمة عن ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تحد ضغوط الشراء من جانب المشتريين لأغراض التكرير والتخزين من هبوط سعر النفط إلى 50 دولار للبرميل الواحد. ومن المتوقع، مع الأخذ بالاعتبار هذه العوامل

الجدول 1-4 إجمالي إيرادات تصدير النفط في المنطقة العربية، للفترة 2013-2018
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

البلد/مجموعة البلدان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	116.5	99.0	55.0	46.3	54.8	59.0
البحرين	15.1	14.3	7.7	6.1	8.2	8.7
عمان	32.5	30.5	17.6	14.8	20.0	21.1
قطر	32.4	28.8	13.2	10.9	13.9	14.8
الكويت	108.5	97.6	48.9	39.9	49.7	55.4
المملكة العربية السعودية	321.9	284.6	152.9	129.0	167.5	177.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	627.0	554.8	295.4	246.9	314.0	336.3
الجمهورية العربية السورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	89.6	83.8	43.2	47.0	60.9	67.3
مصر	13.1	10.9	6.7	5.7	7.8	8.3
بلدان المشرق العربي	102.6	94.7	49.9	52.7	68.7	75.6
تونس	2.6	2.2	1.0	0.8	1.0	1.1
الجزائر	40.1	35.4	19.1	15.5	18.9	21.0
ليبيا	33.8	11.3	5.9	4.5	9.7	11.8
المغرب	1.1	0.8	0.3	0.3	0.4	0.4
بلدان المغرب العربي	77.6	49.7	26.3	21.0	30.1	34.2
السودان	1.7	1.4	0.6	0.4	0.5	0.6
موريتانيا	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
اليمن	6.5	4.5	2.3	0.0	0.0	0.0
أقل البلدان العربية نمواً	8.5	6.1	3.0	0.4	0.6	0.7
مجموع المنطقة العربية	815.7	705.3	374.6	321.0	413.4	446.9

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).
 أ/ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2017.
 ب/ توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2017.

الإطار 1-1 أهمية الإدارة المالية العامة الجيدة والحكم الرشيد

لقد أدى اعتماد البلدان العربية لأكثر من عقد من الزمن اعتماداً كبيراً على عائدات النفط لتمويل الموازنات الوطنية إلى تعريضها للصدمات الخارجية النابعة عن تقلب أسعار النفط والطلب عليه. وهذه المشكلة حادة خاصة بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي ولكن لا تقتصر عليها. فمثلاً، ما يزيد على 90 في المائة من العائدات الحكومية في العراق وتونس تولدها الأنشطة المرتبطة بالنفط. ولذا تُعتبر بعض بلدان المنطقة التنويع الاقتصادي مسألة حيوية وملحة وتُنظر في جعله في صلب سياسة الحكومة.

ووفقاً لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالكاد ازداد عدد المنتجات المُصدّرة في البلدان العربية ما بين عامي 1995 و2015. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ارتفع عدد المنتجات المُصدّرة للتصدير بنسبة 3 في المائة (من 251 إلى 258 منتجاً)، وفي بلدان المغرب العربي 8 في المائة (من 227 إلى 245). ويبين مؤشر تنويع الصادرات وجهة نزولية على مدى الفترة نفسها (من 0.76 إلى 0.57 في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ومن 0.73 إلى 0.62 في بلدان المغرب العربي). والاستنتاج العام هو أن البلدان العربية، مهما كانت نواياها ومقاصدها، قد أخطت في تنويع منتجاتها بما فيه الكفاية.

ونظراً لتقلب أسواق النفط في الأعوام الأخيرة، أدخلت البلدان العربية بمعظمها إصلاحات مالية كبيرة أو اقتطاعات في الإنفاق العام أو هي تخطط للقيام بذلك، بهدف تحفيز الإيرادات المحلية (الفصل الثالث). وفي حين قد يكون لهذه الإصلاحات أثرٌ على المدى القصير، فلا يمكن اعتبارها حلاً شاملاً لمشكلة أساسية. وللتغلب على هذه الصعوبات وجني ثمار ثرواتها من الموارد الطبيعية بالكامل، ينبغي أن تقوم البلدان المنتجة للنفط بتوطيد أوضاع المالية العامة بطريقة أكثر تنظيماً.

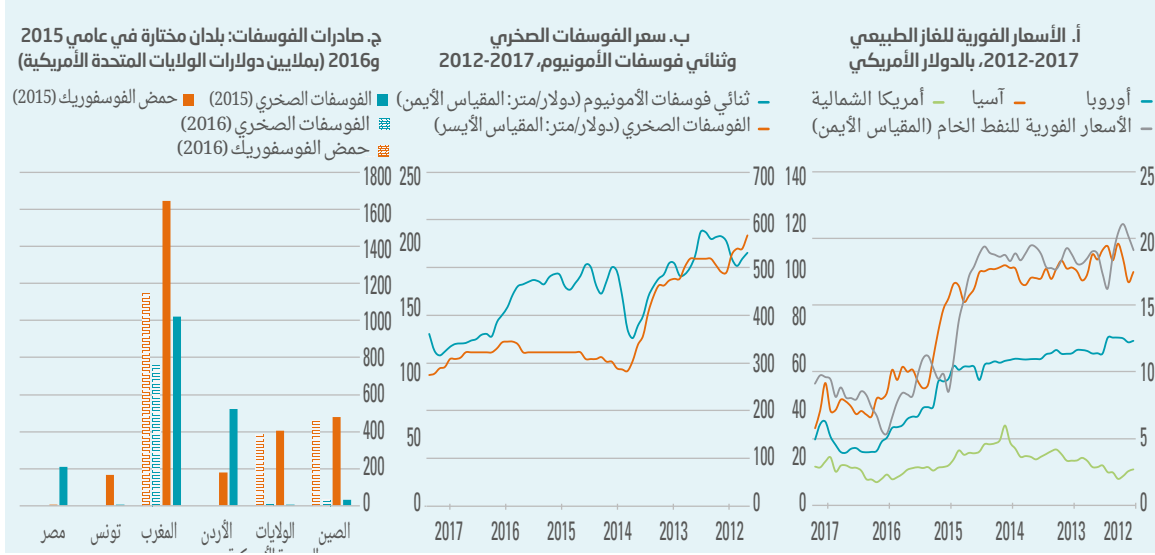
وبالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية، فمن الضروري تحسين الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية في قطاع الصناعات الاستخراجية، وتحسين إدارة المالية العامة بطريقة تحد من التبذير وتعزز آليات الرقابة الوطنية. وينبغي القيام بمزيد من التدابير لتحسين جمع الإيرادات وإدارة المالية العامة وقدرات الحكومات وسلطات الضرائب لتشجيع الادخار المحلي. وينبغي على الحكومات أيضاً أن تضاعف جهودها للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة واستبقاء الموارد المحلية.

في اليوم في المتوسط، ويعزى ذلك أساساً إلى التدابير التي اتخذتها أوبك لتخفيض الإنتاج.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات من صادرات النفط في المنطقة للفترة 2015-2016 بلغ 321 مليار دولار لعام 2016، منخفضاً بنسبة 14 في المائة من العام السابق (الجدول 1-4). ومن بين 16 بلداً، كان العراق البلد الوحيد الذي يُقدّر بأن إيرادات صادراته النفطية قد ارتفعت في تلك الفترة. وفي بلدان أخرى، انخفضت إيرادات صادرات النفط، رغم أن معظمها زاد سعة التكرير. وبما أنه يتوقع أن تتجاوز الزيادة في السعر الانخفاض في الإنتاج، فيتوقع أن يرتفع إجمالي المكاسب بنسبة 29 في المائة لتبلغ 415 مليار دولار في عام 2017. غير أن هذا المجموع لا يزال أدنى بنسبة 52 في المائة من ذروته في عام 2012.

ويقدر إنتاج النفط الخام في عام 2016 في المنطقة العربية بما يعادل 25.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط، مرتفعاً بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم عن عام 2015 (الجدول 1-3). ومن بين البلدان العربية المنتجة للنفط، يقدر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أنتجت 18.4 مليون برميل في اليوم في عام 2016، أي بزيادة قدرها 0.7 مليون برميل في اليوم على مدى العام الماضي. ونما الإنتاج في العراق بقدر كبير، مستفيداً من تعافي مرافق الإنتاج في الشمال وتوسّع المرافق في الجنوب. وانهار الإنتاج في ليبيا إلى 360,000 برميل في اليوم في عام 2016 وفقاً للتقديرات، بينما ظلت المرافق في اليمن مغلقة. ويتوقع لعام 2017 أن ينخفض مجموع إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية باعتدال ليصل إلى 24.3 مليون برميل

الشكل 1-4 أسعار الغاز الطبيعي، وأسعار الفوسفات وصادراته



المصدر: خريطة التجارة لمركز التجارة الدولية
<http://www.trademap.org/Index.aspx>
وحسابات الإسكوا بالنسبة للمغرب حتى نيسان/أبريل 2017.

المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأولية، البنك الدولي.
<http://www.worldbank.org/en/markets-research/commodity>

المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأولية
لصندوق النقد الدولي. <http://www.imf.org/external/np/res/commmod/index.aspx>

2. الغاز الطبيعي

(الشكل 1-4 (أ))⁷. وقد بدأت الأسعار المرجعية تصعد من أدنى مستوى بلغته مع تضيق الفروق الإقليمية، التي يتوقع أن تضيق أكثر بسبب الاستثمارات الجارية في الإتجار بالغاز الطبيعي المسيل وفي شحناته. ومن المتوقع أن تؤدي التحركات تجاه إنشاء سوق ثانوية للاتجار في الغاز في سنغافورة وتشديد محطة إضافية للغاز الطبيعي المسيل هناك إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للاتجار في الغاز الطبيعي المسيل. وبما أن أعداداً متزايدة من البلدان تبذل جهوداً لتحقيق أهداف الحد من انبعاثات غاز الكربون، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي. وسيشجع تحسين البنى التحتية في عام 2017 على زيادة اندماج أسواق الغاز الطبيعي المجزأة إقليمياً.

3. الفوسفات

كسد الطلب على الأسمدة في موسم محاصيل الفترة 2015-2016 بسبب سوء الأحوال الجوية في العديد من مناطق إنتاج الحبوب الرئيسية، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 2.3 في المائة. وعززت الأحوال الجوية الجيدة في الربع الأول من عام 2017 التوقعات بارتفاع الإنتاج بنسبة 4.7 في المائة في الفترة 2016-2017، ما قد يؤدي بدوره

رغم العثور على المزيد من احتياطات الغاز الطبيعي في المنطقة العربية وتوقع استمرار ارتفاع⁶ استهلاكه في جميع أنحاء العالم، لم تستغل حتى الآن سوى بلدان قليلة إمكاناتها التصديرية وهي: الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وعمان وقطر وليبيا ومصر واليمن. وتستخدم المملكة العربية السعودية الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي فقط. وصدر العراق شحنته الأولى في آذار/مارس 2016. ومع ذلك، وعلى غرار الإمارات العربية المتحدة ومصر، ظل العراق مستوراً صافياً للغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الطلب المحلي. ومن الأرجح أن تصبح مصر مُصدراً صافياً للغاز بحلول عام 2019 بفضل ارتفاع الإنتاج. ويخطط اليمن لاستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسيل، الذي عُلق في نيسان/أبريل 2015 بسبب النزاع المسلح. وفي لبنان صدر مرسوم في كانون الأول/ديسمبر 2016 لترخيص التنقيب في حقل الغاز الواقع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

وحتى آذار/مارس 2017، بلغ السعر المرجعي للغاز الطبيعي لأوروبا 5.81 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية و7.75 دولار لليابان و2.87 دولار للولايات المتحدة الأمريكية

وفي شباط/فبراير 2017، ارتفع من جديد ليبلغ 360 دولاراً ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 380 دولاراً خلال العام.

واستمر الانخفاض في قيمة صادرات منتجات الفوسفات في عام 2016 والسبب الرئيسي لذلك هبوط أسعار الوحدات (الشكل 1-4 ج)). وأظهر كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية أداءً ضعيفاً فيما يتعلق بتصدير منتجات الفوسفات. أما المغرب الذي تزيد حصة منتجاته من الفوسفات عن ثلث المنتجات العالمية ويتصدر السوق ويتقدم على الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تباطأت صادراته بشكل خاص. كما أن أداء بلدان أخرى في المنطقة بما فيها الأردن وتونس ومصر كان ضعيفاً أيضاً على المستوى العالمي.

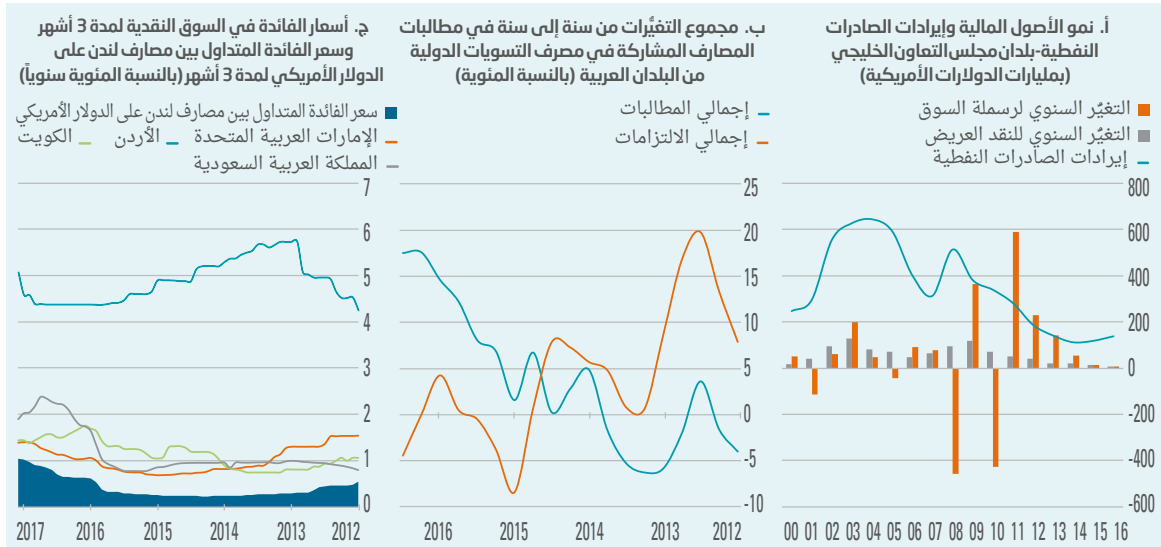
جيم. الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية

تتأثر المنطقة العربية بالتقلبات في الأسواق المالية الدولية والتجارة العالمية. وقد كان للبلدان العربية

إلى انتعاش الطلب على الأسمدة⁸. ووفقاً للرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، انخفض الطلب العالمي على الأسمدة بنسبة 0.1 في المائة ليبلغ 183.4 مليون طن في الفترة 2015-2016 على امتداد الموسم السابق. بيد أن الطلب على الفوسفور ارتفع بنسبة 1.4 في المائة إلى 41.6 مليون طن. وتتوقع الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة حدوث ارتفاع في الطلب في الفترة 2016-2017 بنسبة 2.1 في المائة على الأسمدة و1.6 في المائة على الفوسفور. وبتابع قودة المغرب عززت المملكة العربية السعودية سعتها الإنتاجية للمنتجات القائمة على الفوسفات، مثل الحمض الفوسفوري وثنائي فوسفات الأمونيوم، في عام 2016.

وانخفض سعر الفوسفات الصخري بنسبة 16 في المائة ليصل إلى 103 دولارات للطن المتري في عام 2016. (الشكل 1-4 ب)). وبسبب عدم توقع حدوث ارتفاع في الطلب، فمن المتوقع أن يظل السعر منخفضاً عند حوالي 100 دولار للطن المتري في عام 2017⁹. وهبط سعر ثنائي فوسفات الأمونيوم بنسبة 21 في المائة ليبلغ 315 دولاراً للطن المتري في غضون العام وحتى كانون الأول/ديسمبر 2016، متبعاً الوجهة النزولية التي شهدتها العام الذي سبقه.

الشكل 5-1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم



المصادر: تجميع الإسكوا استناداً إلى المصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس (سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي)؛ جمعية المصارف في الأردن؛ البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة؛ البنك المركزي في الكويت؛ مؤسسة النقد العربي السعودي.

المصدر: مصرف التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية الموقعية. www.bis.org/statistics/. bankstats.htm

المصادر: تجميع الإسكوا استناداً إلى البيانات المأخوذة من صندوق النقد العربي حول رسملة أسواق الأسهم. (www.amf.org.ae/en/) (amdbqrt)؛ الإحصاءات المالية الدولية للمخزون النقدي الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومصادر وطنية لعائدات صادرات النفط.

بلدان مجلس التعاون الخليجي على التكيّف في الأسواق المالية¹⁰ رغم الصعوبات الأخيرة، مثل أسعار النفط غير المؤاتية وحالة عدم اليقين الناجمة عن قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي.

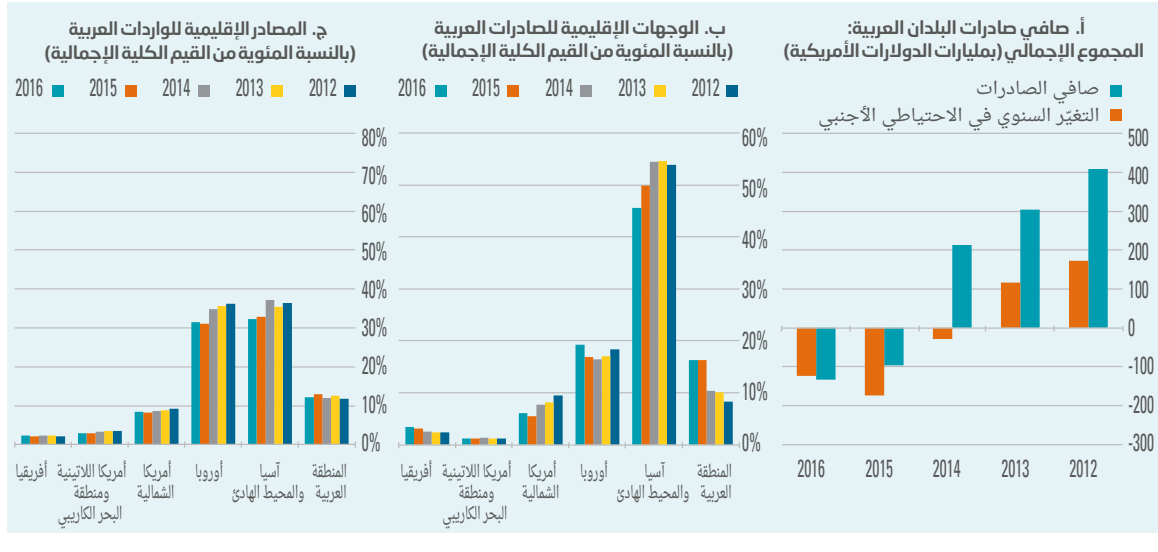
لقد خبرت بلدان مجلس التعاون الخليجي ظروفًا مالية عصبية، فقد ارتفعت تكاليف التمويل مقاسة بمعدلات الأسواق النقدية لمدة 3 أشهر باطراد في عام 2016، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر (ليبور (LIBOR)) (الشكل 1-5 ج)). وارتفعت تكاليف التمويل في الإمارات العربية المتحدة في 12 شهراً وحتى شباط/فبراير 2017 بمقدار 0.35 نقطة مئوية. وارتفعت تكاليف التمويل في المملكة العربية السعودية على مدى الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، لكنها استقرت منذ آنذاك. وسارت الكويت عكس هذا الاتجاه مستفيدة من انخفاض تكاليف التمويل بمقدار 0.31 نقطة مئوية.

أصبحت المنطقة العربية في عام 2015 مستورداً صافياً، إذ تجاوزت الواردات الصادرات بمقدار 96.8 مليار دولار. واستمر هذا الاتجاه في عام 2016 (الشكل

تقليدياً دور رئيسي في الأسواق المالية، ولا سيما في تدفقات رؤوس الأموال. ووفقاً لإحصاءات مصرف التسويات الدولية، تقلصت ودائع الزبائن العرب لدى أكبر المصارف الدولية بقدر كبير في عام 2016، بينما نما الاقتراض. مع ذلك، ظلت المنطقة العربية مُقرضاً صافياً للمصارف الدولية الرئيسية (الشكل 1-5 ب))، وبقي كل من تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن مساهماً إيجابياً في تثبيت موقع المنطقة العربية كمقرض صافي على مدى الأعوام القليلة الماضية، في حين ذهبت في الاتجاه المعاكس كل من البحرين والسودان وعمان وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا.

ورغم انخفاض عائدات تصدير النفط بنسبة 14 في المائة بين عامي 2015 و2016 وفقاً للتقديرات (الجدول 1-4)، ارتفعت قيمة الثروة المالية لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 51 مليار دولار، والتي يمكن قياسها برسملة أسواق الأوراق المالية. وظل معدل نمو الإمدادات النقدية العربية ضعيفاً بقدر كبير طيلة الفترة نفسها (الشكل 1-5 أ)). ويبدو أن هذا التوسع في السوق يشير إلى مدى قدرة

الشكل 1-6 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. <http://www.imf.org/en/Data>. ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

الهادئ، وهي أكبر سوق تصدير مجتمعة للبلدان العربية، انخفضت من 49.8 في المائة إلى 45.6 في المائة¹¹. وارتفعت حصة الصادرات إلى أوروبا إلى 19.2 في المائة من 16.9 في المائة، ويعزى ذلك جزئياً لأداء التصدير الإيجابي (13.5 مليار دولار) للإمارات العربية المتحدة.

ولم يطرأ أي تغيير يذكر على الحصص الإقليمية للواردات من مجموعات البلدان الست أعلاه على مدى الفترة 2015-2016، رغم أن الاستيراد في المنطقة من كافة المجموعات (الشكل 1-6 ج)) قد انخفض.

ومثلت التجارة البينية في المنطقة العربية، كما في العام الماضي، 16.2 في المائة من مجموع الصادرات. وتقلصت الواردات البينية بنسبة 0.7 في المائة لتبلغ حصتها 12.2 في المائة من مجموع الواردات. وساهمت مجموعة من العوامل في تباطؤ التجارة البينية، بما في ذلك ضعف الطلب المحلي والحوافز التجارية والافتقار إلى حوافز الاستثمار والإخفاق في التنويع، ومن المحتمل، التراجع في نمو التجارة العالمية في الأعوام الأخيرة.

1-6 (أ)، فبلغ مجموع الصادرات 689 مليار دولار ومجموع الواردات 822 مليار دولار حسب التقديرات. ويعزى الهبوط الحاد في مجموع الصادرات بمقدار 115 مليار دولار على مدى الفترة 2015-2016 إلى الانخفاض المطرد في أسعار النفط. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية بمقدار 124 مليار دولار خلال عام 2016، بعد تدفق 174 مليار دولار إلى الخارج في عام 2015 و29 مليار دولار في عام 2014 (الشكل 1-6 أ)). وفي عام 2015، مثلت المملكة العربية السعودية (80 مليار دولار) والجزائر (30 مليار دولار) 90 في المائة تقريباً من هذا الانخفاض.

وظل حجم الصادرات المشحونة من المنطقة إلى ست مجموعات من البلدان (البلدان العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا باستثناء البلدان العربية) على حاله إلى حد بعيد في عام 2016، رغم أن قيمتها هبطت هبوطاً حاداً (الشكل 1-6 ب)). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الإجمالية إلى منطقة آسيا والمحيط

الإطار 1-2 خطة عمل أديس أبابا كجزء من الحل

في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ 17 لتخلف الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى مشاورات أيضاً حول كيفية تمويل الخطة وتغيير المناخ. وتوجت هذه المشاورات باعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (تموز/يوليو 2015) واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

ورغم المبادرات على المستويين العالمي والإقليمي التي تشير إلى توفر بيئة داعمة أكثر للتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات النامية، يبقى التمويل المتاح أقل بكثير من الاحتياجات. فمثلاً، قدرت التكاليف السنوية لسد الفجوة في البنى التحتية وحدها بمبلغ 1.5 ترليون دولار. وهناك حاجة لتوسيع نطاق التمويل بطريقة مبتكرة وشاملة.

وتحدد خطة العمل غير الملزمة إجراءات سياساتية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقتصر الخطة إطار تمويل على المستوى العالمي يوائم بين التدفقات والسياسات المالية جميعها والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويضمن أن يكون التمويل ثابتاً ومستداماً. وتشمل خطة العمل التزامات جديدة بإطلاق مبادرات شاملة للبناء على أوجه التآزر مع خطة عام 2030:

1. الحماية الاجتماعية: وافقت الدول الأعضاء على تعبئة المزيد من الموارد العامة المحلية والتزم المجتمع الدولي بتعزيز الدعم لتوفير نظم حماية اجتماعية مستدامة مالياً وملائمة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية الأساسية.
2. البنى التحتية: وافقت الدول الأعضاء على إطلاق منتدى عالمي للبنى التحتية لتيسير عمل البنى التحتية الموجودة وتحديد الفجوات في البنى التحتية والقدرات والتصدي لها.

دال. ملاحظات ختامية

في الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن بمحاولة بعض البلدان المتقدمة تقييد دخول مواطني بعض البلدان العربية إليها.

عام 2017 هو العام الثاني لإطلاق أهداف التنمية المستدامة وقد بدأت بلدان عربية باتخاذ خطوات حاسمة لتنفيذها. غير أن النجاح قد يتوقف، كما بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، على الموارد المالية¹². ومن المرجح ألا يكون التعافي الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي كافياً لتمويل السياسات اللازمة. وستحتاج البلدان العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تحديد الموارد المالية المناسبة، ووضع سياسات اجتماعية استراتيجية والسعي للحصول على دعم دولي من خلال التعاون وإقامة شراكات.

تحسّنت الظروف الاقتصادية الخارجية للمنطقة العربية إلى حد ما بتراجع الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي، وارتفع من جديد سعر النفط واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى. ودعم تفاعل الأسواق المالية المنتظم مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتحسّن الطفيف في الأداء الاقتصادي لأوروبا (ضمن الاتحاد الأوروبي وخارجه) الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية.

غير أن التوترات الجغرافية-السياسية، التي تدفع بها جزئياً عوامل خارجية، لا تزال تُلقى بثقلها على المنطقة. واقترن الرد السياسي على الأزمات والنزاعات

3. المساعدة الإنمائية الرسمية: بالنظر إلى تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، رغم زيادة التعهدات والمدفوعات إجمالاً، التزمت البلدان المتقدمة بقلب هذا الاتجاه وتوفير رزمة من المساعدات لدعم أفقر البلدان. وتعهد الاتحاد الأوروبي بأن ترفع دوله الأعضاء مساهماتها إلى 0.2 في المائة من الدخل الوطني بحلول عام 2030. وخُصص أيضاً إلى أنه ينبغي تعزيز تمويل الديون والإغاثة وإعادة الهيكلة والإدارة من خلال سياسات منسقة.

4. آليات التيسير التكنولوجي: تهدف الآلية إلى سد الفجوة الآخذة في الاتساع في العديد من القطاعات الاقتصادية، والتي تشكل عقبة إضافية للبلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

5. التعاون الدولي في المجال الضريبي: التزمت البلدان النامية وشركاؤها في التنمية بتحسين عدالة نُظمها الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين إدارة الضرائب وتكثيف التعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية. ودعت خطة العمل أيضاً لتكثيف الجهود المبذولة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة بقدر كبير بحلول عام 2030، وذلك بهدف القضاء عليها فعلياً. ووافقت الدول الأعضاء على مكافحة التهرب الضريبي والفساد من خلال وضع أحكام وطنية صارمة وزيادة التعاون الدولي.

6. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: نظراً لاستمرار المشاكل من مثل العنف ضد المرأة وعدم المساواة في الأجور ونقص تمثيل المرأة في الحكومة، التزم الشركاء في التنمية بتعميم اعتبارات تمكين المرأة في التمويل الإنمائي.

7. مسائل شاملة إضافية: تشمل بذل مزيد من الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية، وتشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وإقامة مجتمعات مسالمة للجميع وحماية البيئة.

ولقد صيغت اتفاقات وتوصيات سياساتية في المجالات التالية: الموارد العامة المحلية؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ والقدرة على تحمل الديون؛ والمسائل النظامية؛ والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات، والبيانات والمتابعة.

An abstract graphic design featuring a series of vertical bars in various shades of blue and teal. Overlaid on these bars are two lines: an orange line that starts at a medium height, dips slightly, and then rises towards the end; and a red line that starts at a lower height, dips, and then rises slightly. The background is a solid teal color at the top, transitioning into the pattern of bars.

يمكن أن تحقق البلدان العربية وشركاؤها في التنمية العديد من أهداف التنمية
شريطة أن تعزز التزاماتها وجهودها في مجال التنسيق.

2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

ألف. الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية

1. لمحة عامة

تباطأ النشاط الاقتصادي في معظم البلدان العربية في عام 2016، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، وتأثرت السياحة بسبب التوترات والنزاعات الإقليمية، وارتفاع تكاليف تمويل الائتمان المحلي. وعلاوة على ذلك ضربت موجة جفاف حاد بلدان المغرب العربي في العام نفسه. ويقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية كان 1.8 في المائة في عام 2016 (الجدول 2-1)، منخفضاً عن 2 في المائة في عام 2015. ويخضع هذا الرقم للمراجعة، إذ لم تتوفر حسابات وطنية رسمية لكل من الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لبعض الأعوام. كما أن الدمار الناجم عن النزاعات الدائرة في تلك البلدان يجعل تقييم التكاليف الاقتصادية صعباً. ومن المتوقع أن تتعافى المنطقة العربية في عام 2017، إذ سيبالغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.5 في المائة على خلفية ارتفاع أسعار النفط وتوسع الطلب المحلي.

وبلغ متوسط التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك في عام 2016 في المنطقة العربية 6.1 في المائة حسب التقديرات، مقارنة مع 5.1 في عام 2015 (الجدول 2-1). وظلت الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد أن انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام 2016. وتحدد العوامل الخاصة بكل بلد مستويات السعر الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تكاليف الخدمات المحلية والنقل والمرافق العامة. وخبر كل من الأردن ودولة فلسطين ولبنان انكماشاً، بسبب ضعف اليورو وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي الأردن ولبنان انخفض مستوى السعر الإجمالي للعام الثاني على التوالي. واحتوت الضغوط

التضخمية في العراق، رغم عدم اليقين الذي يكتنف العرض في أجزاء من البلد بسبب النزاع المسلح. وأفضى النقص في الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وارتفاع العجز المالي والارتفاع السريع في الإمدادات النقدية إلى تضخم مفرط في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن. وأدى ضعف المحاصيل الزراعية في تونس والجزائر والمغرب إلى تضخم معتدل يدفعه ارتفاع أسعار الأغذية. واحتوت الضغوط التضخمية في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، إذ ظلت الأسعار الدولية للسلع الأساسية منخفضة طوال عام 2016.

ويقدر لعام 2017، أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة 6 في المائة. وانخفضت أسعار السلع الأساسية إلى أدنى مستوياتها ومن المتوقع أن تبدأ في الارتفاع باعتدال، لكن من المتوقع أن يرفع ذلك التضخم بقدر كبير في الأردن ولبنان. ومن المنتظر أن تستمر الأسعار في الارتفاع بسرعة في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن، إذ تواجه هذه البلدان قيوداً شديدة على العملات الأجنبية. ومن المتوقع أن يتراقد التعافي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بضغط تضخمية معتدلة. ويحتمل أن يؤدي فرض ضريبة القيمة المضافة الموحدة في عام 2018 إلى تضخم الاستهلاك في عامي 2017 و2018 (انظر الفصل الثالث). ويتوقع أن يستمر التضخم مدفوعاً بارتفاع أسعار الأغذية بوتيرة أسرع قليلاً في تونس والجزائر وموريتانيا في عام 2017.

وفي عام 2016، استمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي وكل من الأردن وجيبوتي والعراق ولبنان في ربط عملاته بالدولار الأمريكي. وفي الوقت ذاته، ظلت عملات تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ضعيفة مقابل الدولار بالمازاة مع تراجع قيمة اليورو. واستقر سعر صرف الدينار الكويتي، الذي يرتبط بسلة من العملات، مقابل الدولار. واضطرت مصر إلى التخلي عن سياسة تخفيض قيمة

الجدول 2-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2014-2018 (بالنسبة المئوية للتغير السنوي)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	3.1	3.8	2.4	2.9	3.2	2.3	4.1	1.6	2.5	3.8
البحرين	4.5	2.9	3.4	2.0	2.2	2.7	1.8	2.8	3.2	3.8
عُمان	2.9	5.7	1.6	2.6	3.6	1.0	0.1	1.1	2.7	3.6
قطر	4.0	3.6	2.7	3.0	3.2	3.0	1.8	2.7	2.2	3.2
الكويت	0.5	1.8	2.7	2.4	3.0	2.9	3.3	3.2	3.4	4.0
المملكة العربية السعودية	3.6	3.5	1.4	1.8	3.0	2.7	2.2	3.5	2.0	3.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3.3	3.5	2.0	2.3	3.1	2.6	2.6	2.7	2.3	3.6
الأردن	3.1	2.4	2.1	2.4	2.7	2.9	-0.9	-0.8	4.1	2.2
الجمهورية العربية السورية	-9.9	-8.0	-5.8	-3.9	-2.8	24.3	38.2	46.1	21.3	13.9
العراق	-0.6	-2.4	1.5	3.6	3.9	2.2	1.4	2.8	3.2	3.5
دولة فلسطين	-0.2	3.4	3.8	3.6	3.8	1.7	1.4	-0.2	1.2	2.0
لبنان	2.1	1.3	1.4	1.9	2.2	1.7	-3.7	-0.8	3.8	2.3
مصر	3.1	3.4	2.3	2.7	3.2	10.1	10.4	13.7	17.9	15.0
بلدان المشرق	1.4	1.1	1.7	2.6	3.0	7.4	7.3	10.1	11.9	9.9
تونس	2.3	1.1	1.0	2.5	3.2	4.9	4.9	3.7	4.2	4.7
الجزائر	3.8	3.2	2.9	2.8	2.7	3.9	4.4	5.8	6.4	5.5
ليبيا	-47.7	-18.1	5.0	12.8	18.2	2.4	9.8	27.2	22.5	12.5
المغرب	2.4	4.5	1.1	3.8	3.5	0.4	1.6	1.6	1.8	2.0
بلدان المغرب	-2.6	0.9	2.4	4.2	4.7	2.9	4.3	6.8	6.6	5.2
جزر القمر	3.9	3.6	2.2	3.5	3.8	1.4	2.2	1.8	3.5	3.6
جيبوتي	6.0	6.5	6.7	6.8	6.8	3.0	2.7	3.1	3.6	4.0
السودان	2.7	4.9	3.2	3.7	4.0	37.5	17.3	17.6	15.2	14.5
الصومالو	3.6	3.6	3.4	2.5	3.5	1.3	1.4	1.5	2.7	1.9
موريتانيا	6.6	1.9	3.4	4.9	4.5	3.5	0.5	1.4	3.2	4.5
اليمن	1.5	-34.6	-11.1	-7.5	-5.0	8.0	39.4	35.0	22.5	18.0
أقل البلدان العربية نمواً	2.6	-6.5	-0.8	0.5	1.5	25.5	22.0	21.0	16.1	14.4
مجموع المنطقة العربية	1.9	2.0	1.8	2.5	3.2	5.0	5.1	6.1	6.0	6.0

المصدر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق).

^{أ/} أخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2014 و2015 من مصادر وطنية، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

^{ب/} تقديرات آذار/مارس 2017.

^{ج/} توقعات آذار/مارس 2017.

^{د/} يستند معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية إلى تقديرات مشروع الإسكوا: «الأجندة الوطنية لمستقبل سورية».

^{هـ/} الأرقام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

^{و/} استمدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم أسعار الاستهلاك للصومال من التقرير القطري لخبراء صندوق النقد الدولي المقدم لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016 Somalia 2016-Staff-Release-Press-Consultation-IV-Article-2016-http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia 2016-the-by-Statement-and-Report-44706.

^{ز/} الأرقام لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة بحيث يستند ترجيح كل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.

تفاوت من بلد لآخر. وفي عام 2016، قُدِّر أن اقتصاد البحرين توسَّع بنسبة 3.4 في المائة مرتفعاً من 2.9 في المائة في عام 2015 والكويت بنسبة 2.7 في المائة مرتفعاً من 1.8 في المائة. وسجَّلت الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية تراجعاً بمقدار 1.4 نقطة مئوية، و4.1 نقطة مئوية، و0.9 نقطة مئوية، و2.1 نقطة مئوية على التوالي (الجدول 2-1).

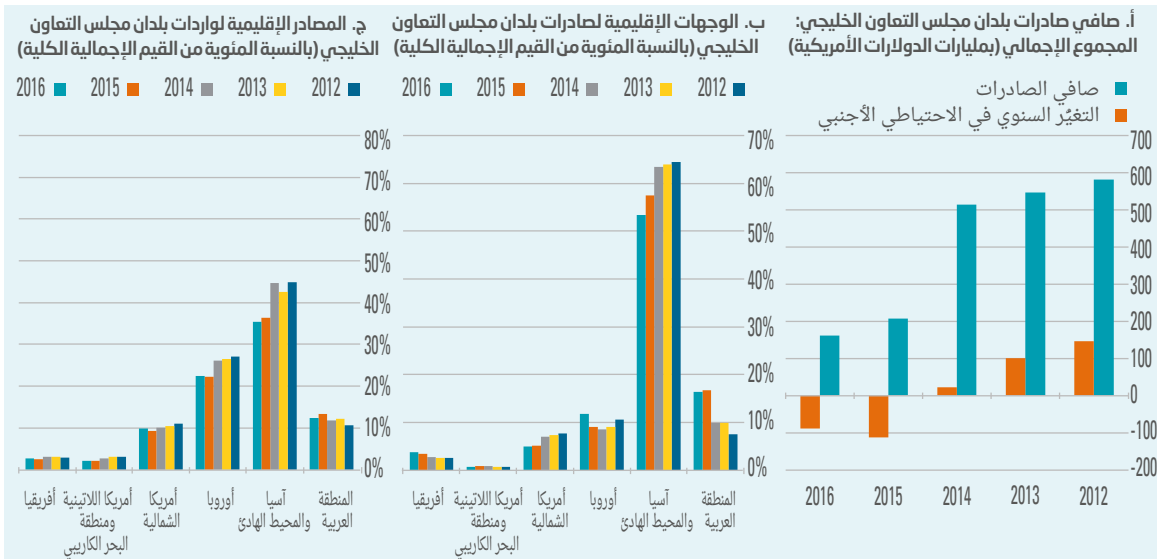
وظل قطاع النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستقراً، وارتفع انتاج النفط الخام ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 3.9 في المائة في عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق (من 17.7 مليون برميل في اليوم إلى 18.4 مليون برميل في اليوم). وشهد القطاع غير النفطي تراجعاً بمقدار 0.3 نقطة مئوية، ما قد يسهم في ضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة. وبلغت إيرادات تصدير النفط أدنى مستوياتها في الأعوام الأخيرة، منخفضة إلى 247 مليار دولار في عام 2016 بالمقارنة مع 295 مليار دولار في عام 2015 (الجدول 2-1). ويعود هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى قرار المملكة العربية السعودية المساهمة بأكثر من النصف في تخفيض صادرات النفط من مجموعة بلدان المجلس بموجب تدابير أوبك لتخفيض الإنتاج (انظر أعلاه). ولهذا السبب، وسَّعت معظم الحكومات نطاق تدابير التقشف المالي في السنة المالية لكل منها التي تشمل عام 2016.

الجنه المصري بطريقة منتظمة بعد الانخفاض المفاجئ في سعر الصرف في السوق الموازي في الربع الثالث من عام 2016. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قررت مصر تعويم الجنيه لمواءمة سعر الصرف الرسمي مع سعر صرف السوق الموازي. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الجنيه من 8.58 مقابل الدولار إلى 19.06 جنيه. واتسع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازي في السودان وليبيا. وتمكَّن اليمن من تثبيت سعر صرف الريال بعد أن خفضت قيمته بقدر كبير في عام 2015. ومن المتوقع لعام 2017، أن تبقى البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي على أنظمتها لصرف العملات الأجنبية. ومن المنتظر إجراء المزيد من التخفيضات في قيم العملات في تونس والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن.

2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2015 و2016 في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2 في المائة، منخفضاً من 3.5 في المائة في العام السابق. وربما جاء ذلك في أعقاب انخفاض أسعار النفط من خلال قنوات مالية واستثمارية وتمويلية مختلفة، رغم أن تأثيره

الشكل 2-1 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية <http://www.imf.org/en/Data>. ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

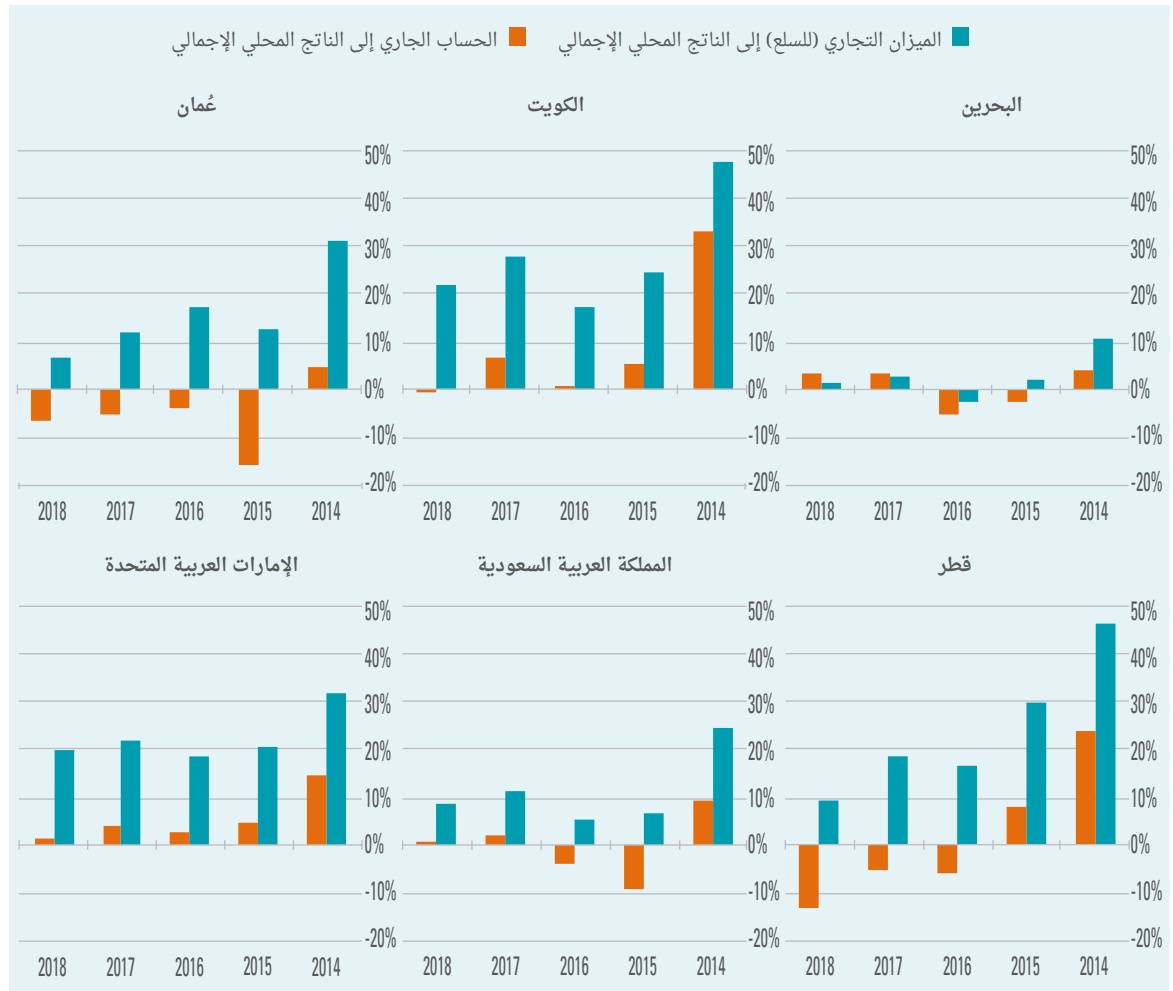
العربية البينية، انخفضت الصادرات من مجموعة البلدان بمقدار 0.3 نقطة مئوية والواردات بنقطة مئوية واحدة.

وفي المقابل، ارتفعت حصة الصادرات إلى أوروبا من 9.1 في المائة إلى 11.9 في المائة في عام 2016، بينما ارتفعت حصة الواردات منها من 22.2 في المائة إلى 22.5. وارتفعت كذلك الصادرات إلى أفريقيا من 3.4 في المائة إلى 3.8 في المائة والواردات منها من 2.5 في المائة إلى 2.8 في المائة. وظلت التجارة مع أمريكا الشمالية شبه معدومة.

وسجلت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي فائضاً في تجارة السلع في عام 2016، ما عدا البحرين، التي سجلت

وبالمقارنة مع العام السابق، انخفض الميزان التجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 22 في المائة، مواصلاً اتجاهها نزولياً استمر أربعة أعوام (الشكل 2-1 أ). وبلغ صافي الصادرات 161 مليار دولار (ما يعادل 11.7 في المائة من الناتج المحلي لمجموعة البلدان) وانخفضت حصة الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2016 بحدة بمقدار 4.2 نقطة مئوية لتبلغ 53.4 في المائة. وظلت حصة الواردات من هذه المنطقة مستقرة بنسبة 35.5 في المائة (الشكلان 2-1 ب) و 2-1 ج). وانخفضت الصادرات والواردات من المناطق الأخرى وإليها أيضاً، وفي حالة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفضت بمقدار 0.1 نقطة مئوية. وفيما يتعلق بالتجارة

الشكل 2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي



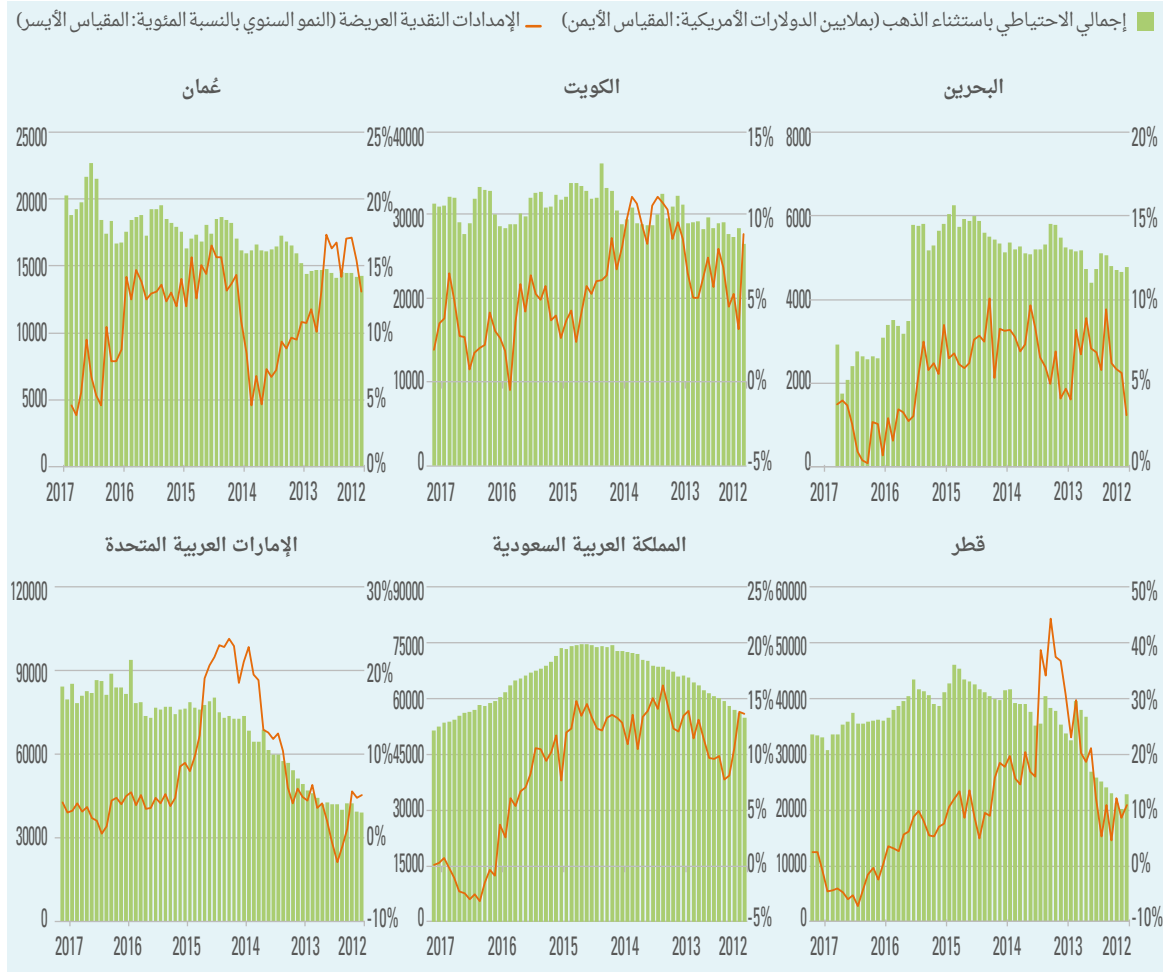
المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و 2017 و 2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

البلاد والاقتراض من الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبيع الاحتياطات الأجنبية (باستثناء الذهب) بقدر كبير في مجموعة البلدان، وانخفضت بين عامي 2015 و2016 في الإمارات العربية المتحدة بمقدار 8.5 مليار دولار وفي البحرين بمقدار 460 مليون دولار، وفي قطر بمقدار 5.7 مليار دولار وفي المملكة العربية السعودية بمقدار 80 مليار دولار. وزادت الكويت وعمان احتياطيهما بمقدار 3 مليارات دولار (الشكل 2-3). وبوجه عام، بلغ مجموع الاحتياطيات من العملات الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 705 مليارات دولار في كانون الأول/ديسمبر 2016، أي بانخفاض قدره 89 مليار دولار على مدى العام السابق،

عجزاً قدره 804 ملايين دولار (الشكل 2-2).¹ غير أن ذلك الفائض لم يكن كافياً للتعويض عن العجز في تجارة الخدمات والدخل الثانوي. ونتيجة لذلك، وصل العجز في الحساب الجاري 24 مليار دولار (ما يعادل 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ووجدهما الإمارات العربية المتحدة والكويت سجلتا فائضاً في الحساب الجاري، بلغ قدره في الكويت 945 مليون دولار (ما يعادل 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وفي الإمارات العربية المتحدة 11 مليار دولار (ما يعادل 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

ومؤل العجز في الحساب الجاري جزئياً بتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك إعادة الأصول الأجنبية إلى

الشكل 2-3 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي

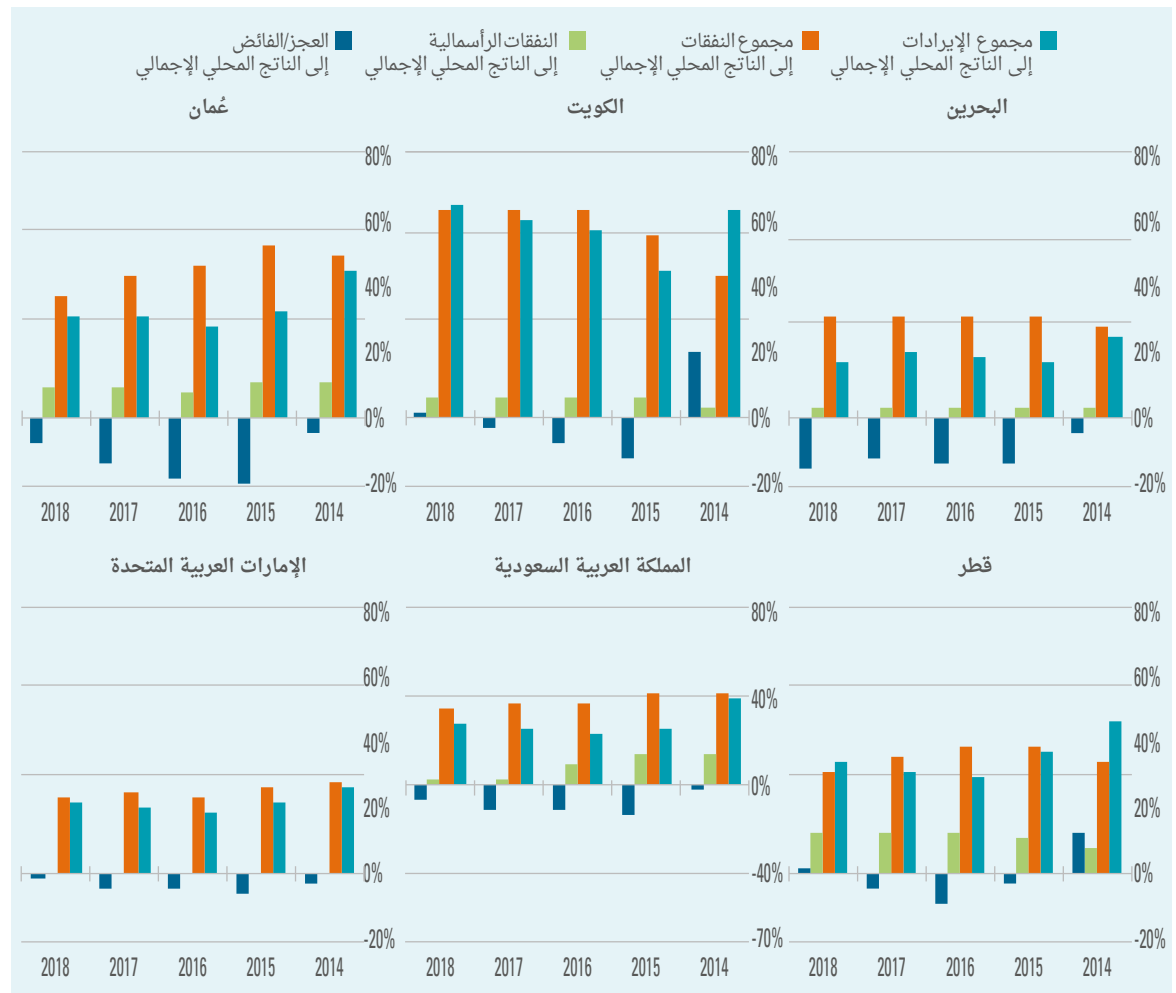


المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/en/Data>. الأرقام الخاصة بالإمدادات النقدية العريضة للبحرين من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2016 من حسابات الإسكوا.

وتماشياً مع ديناميات احتياطات النقد الأجنبي، بدأ أن نمو الإمدادات النقدية العريضة من سنة إلى أخرى يقارب الصفر أو حتى أنه كان سلبياً قبيل نهاية عام 6102. وانخفض نمو الإمدادات النقدية العريضة بمقدار 62 نقطة مئوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2-3). وتفاقم الوضع بتراجع الودائع غير الحكومية لدى المصارف ونتيجة لارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وتباطؤ الائتمان الخاص. وبعد أن سجلت قطر والمملكة العربية السعودية نمواً سالباً في الإمدادات النقدية العريضة في عام 6102، ما يشير إلى ضعف غير معتاد في نمو الائتمان المحلي، عاد كل منهما إلى معدلات إيجابية، وإن كانت هامشية، منذ أوائل عام 7102. وحافظت

وكان معظمه في المملكة العربية السعودية. وتراجعت الاحتياطات الأجنبية في البحرين بوتيرة أسرع بالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى في عام 2016، لأن البحرين أكثر تأثراً بهبوط أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي الإقليمي بالمقارنة مع جيرانها الأغنى. ولجأت بعض البلدان للدين الخارجي لتغطية عجزها. ويقدر مجموع الدين الخارجي في مجموعة البلدان بمقدار 683 مليار دولار (ما يعادل 50.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2016. ووصل إلى مستويات تندر بالخطر في البحرين (136 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وفي قطر (107 في المائة).

الشكل 2-4 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و2017 و2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

الأعمال ولدى المستهلكين. وبسبب التخفيض في إنتاج النفط الخام الذي تنسقه أوبك، لا يتوقع أن يساهم قطاع النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي في النمو بالمعايير الحقيقية في الأشهر المقبلة. وستتواصل عمليات توطيد المالية العامة، بما في ذلك إصلاح نُظم معونات الدعم وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. ومن المرجح أن ترتفع تكاليف التمويل أكثر، متأثرة بسلسلة الارتفاعات في أسعار الفائدة التي يتوقع أن يقوم بها الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن أثرها على نمو الائتمان غير واضح، إذ يعتمد في الغالب على قيمة الأصول العقارية والمالية. ويتوقع أن يظل النمو السريع في الصين والهند عاملاً إيجابياً لآفاق النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.3 في المائة في عام 2017، مرتفعاً من 2 في المائة في عام 2016. وستنمو الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت بوتيرة أسرع بالمقارنة مع متوسط مجموعة بلدان المجلس. وسي تراجع النمو في المملكة العربية السعودية باستمرار التعديلات الهيكلية في جانب الطلب وارتفاع تكاليف التمويل. والنمو المتوقع في عام 2017 هو 2.9 في المائة للإمارات العربية المتحدة و2 في المائة للبحرين و2.6 في المائة لعمان و3 في المائة لقطر و2.4 في المائة للكويت و1.8 في المائة للمملكة العربية السعودية.

3. بلدان المشرق العربي

يقدر أن الاقتصادات في بلدان المشرق قد نمت، في المتوسط، بنسبة 1.6 في المائة في عام 2016، بعد أن سجلت نمواً بنسبة 1.1 في المائة في عام 2015. وتراجع النمو بسبب تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية. ومع انخفاض احتياطات العملات الأجنبية، أصبح من الصعب أكثر فأكثر على اقتصادات بلدان المشرق العربي التكيف مع توسع الطلب المحلي.

وكان الوضع غير مستقر في مصر على وجه الخصوص، إذ تتطلب تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية استيعاب تدفقات داخلية كبيرة من الموارد المالية

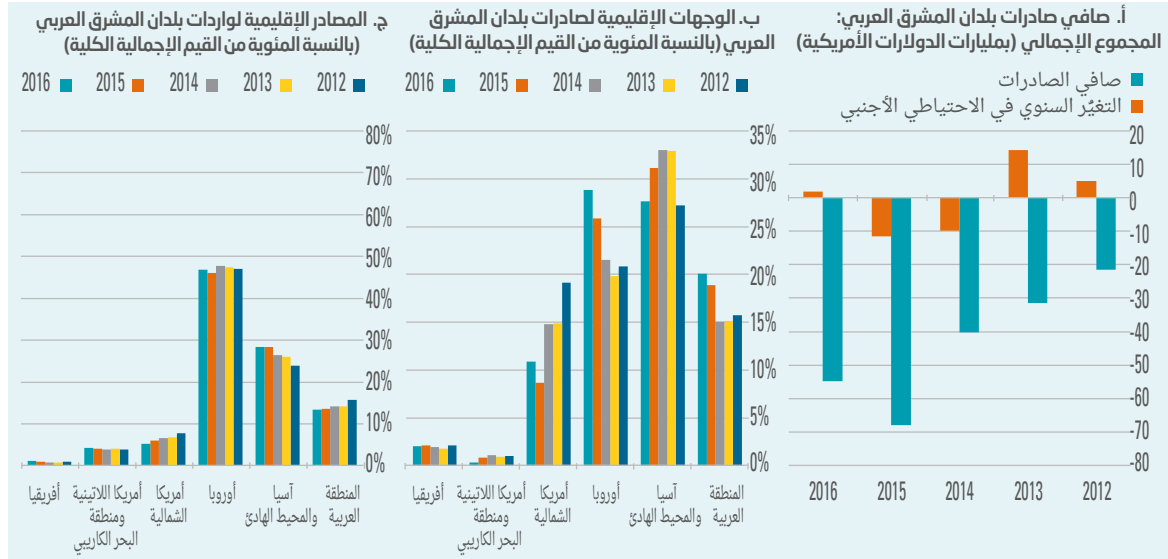
الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت على نمو إيجابي في الإمدادات النقدية العريضة في نطاق من 5 في المائة إلى صفر. وكابد الاقتصاد العُماني في مواجهة انخفاض حاد في نمو الإمدادات النقدية العريضة من 51 في المائة في عام 5102 إلى 5 في المائة في عام 6102، ما يشير إلى ضعف شديد في الطلب المحلي.

وانكمش دخل حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى انخفاض إيرادات تصدير النفط. وفي مواجهة ذلك اتخذت هذه الحكومات بمعظمها تدابير تقشفية وخفّضت النفقات. وشملت الإصلاحات المالية اللاحقة رفع الأسعار المحلية للوقود بنسبة 60 في المائة وإرساء آلية لربطها بالأسعار العالمية، والتعهد بجعل أسعار الكهرباء تتماشى مع أسعار السوق وتخفيض معونات الدعم للكهرباء والتخطيط لفرض ضريبة القيمة المضافة على نطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبتها 5 في المائة في عام 2018.

غير أن جهودها لاقتطاع الإنفاق كانت غير كافية للتعويض عن العجز في الإيرادات المالية في عام 2016 وسجلت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عجزاً مالياً بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي: 4.6 في المائة في الإمارات العربية المتحدة و12.6 في المائة في البحرين و17.9 في المائة في عُمان و9 في المائة في قطر و7 في المائة في الكويت و12.4 في المائة في المملكة العربية السعودية (الشكل 4-2). ومن شأن الجمع بين ارتفاع أسعار النفط ومواصلة الإصلاحات المالية أن يحسّن الوضع المالي لمجموعة البلدان في عام 2017. ويتوقع أن يبلغ العجز المالي للبلدان الستة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: 3.4 في المائة في الإمارات العربية المتحدة و11.3 في المائة في البحرين و12.7 في المائة في عُمان و4.1 في المائة في قطر و2 في المائة في الكويت و11.7 في المائة في المملكة العربية السعودية. ومن المنتظر أن يبلغ العجز الإجمالي لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي 7.9 في المائة.

ومن المتوقع أن يتعافى الوضع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي باعتدال في عام 2017. وينتظر أن يحسّن تعافي أسعار النفط الشعور بالثقة في أوساط

الشكل 2-5 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق العربي



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية <http://www.imf.org/en/Data>. ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 3.5 نقطة مئوية لتصل إلى 27.6 في المائة في عام 2016 بينما ازدادت حصة الصادرات إلى أوروبا بمقدار 3 نقاط مئوية لتصل إلى 28.8 في المائة. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تراجع قيمة صادرات النفط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد انخفضت قيمة صادرات العراق وحدها من النفط إلى المنطقة بمقدار 3.2 مليار دولار.

وقد تغيّر النمط الجغرافي للواردات إلى مجموعة بلدان المشرق العربي من المجموعات الست تغيّراً بسيطاً على مدى الأعوام الماضية، فشكّلت الواردات من أوروبا في عام 2016 أكبر حصة (46.8 في المائة)، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (28.3 في المائة) (الشكل 2-5 ج).

وظل وضع ميزان المدفوعات ضعيفاً في مجموعة هذه البلدان (الشكل 2-6). فقد أدى انخفاض حساب تجارة الخدمات وحساب الدخل الثانوي، إلى اتساع نطاق العجز في الحساب الجاري بمقدار 13 مليار دولار، أي ما يعادل 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض الحاد في تجارة الخدمات إلى حد كبير إلى الآثار المدمرة للمشاكل

الأجنبية. وخفضت مصر قيمة عملتها الوطنية بنسبة 53 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 لتثبيت أسعار الصرف. واستعاد الاقتصاد العراقي بعض الاستقرار مع تحسّن الوضع الأمني، في حين يقدر أن يزداد اقتصاد الجمهورية العربية السورية انكماشاً بسبب النزاع المسلح المستمر. ويقدر أن تشهد دولة فلسطين نمواً مرتفعاً نسبياً. وقد كان للنزاعات في هذه البلدان الثلاثة أثر سلبي على اقتصادي الأردن ولبنان المجاورين، بتقلص السياحة والتراجع في نمو الطلب المحلي.

لقد كانت بلدان المشرق العربي ولا تزال مستوردات منذ عدة سنوات، ما أعاق تعافيتها الاقتصادي أكثر فأكثر. فقد تراجعت القيمة الصافية للصادرات من 22- مليار دولار إلى 68- مليار دولار بين عامي 2012 و2015، ولكنها ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً إلى 55- مليار دولار في عام 2016 (الشكل 2-5 أ). ويعزى هذا التراجع إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في واردات العراق ومصر من أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

وفي عام 2016، تقدمت أوروبا على منطقة آسيا والمحيط الهادئ كأكبر سوق لصادرات بلدان المشرق العربي (الشكل 2-5 ب). وانخفضت حصة الصادرات

الشكل 2-6 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق العربي



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و2017 و2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا. ملاحظة: نظراً للافتقار إلى بيانات رسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

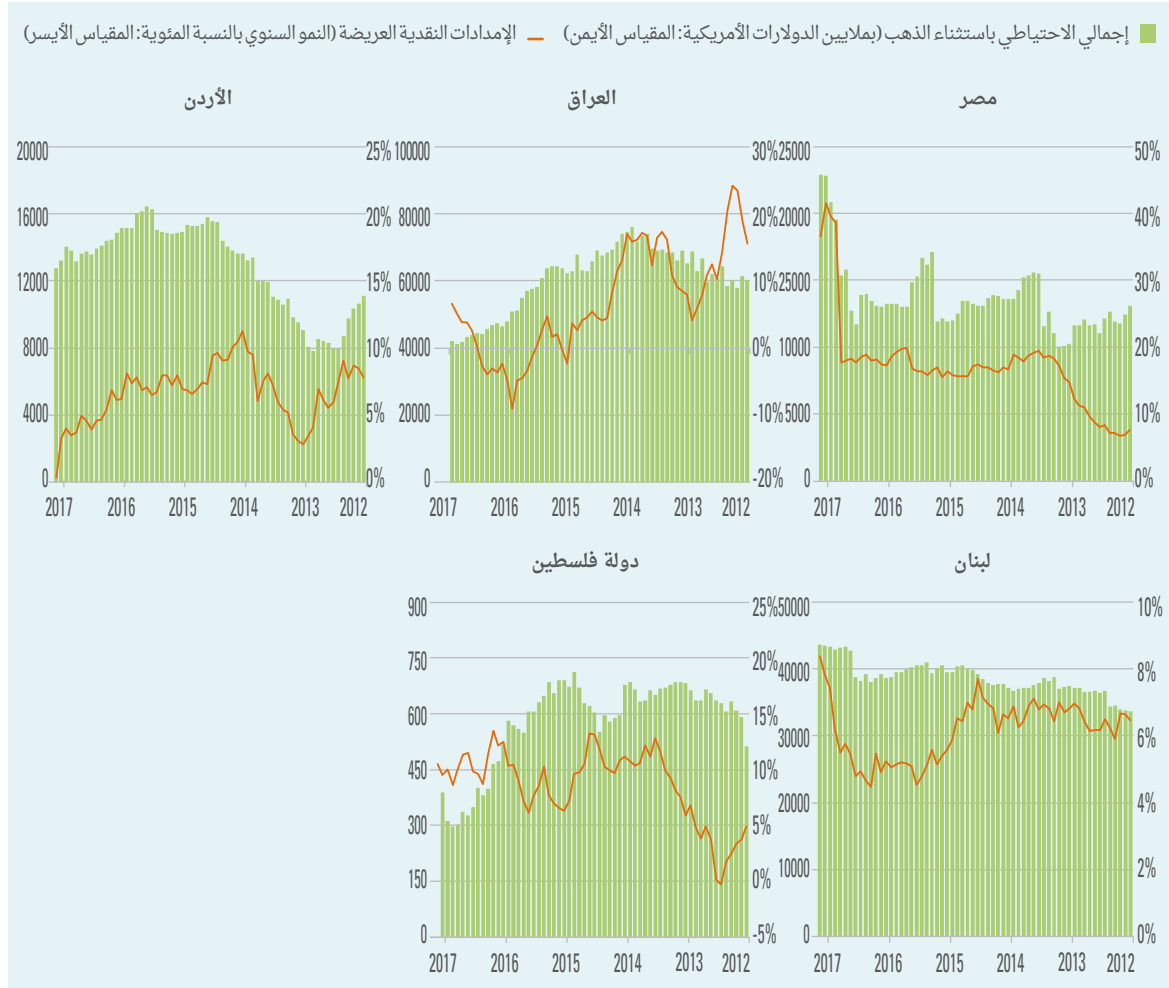
بعض التحسّن في عام 2017. وكان العراق البلد الوحيد من بين بلدان المشرق العربي الذي سجل فائضاً تجارياً وميزان حساب جاري مقدور عليه (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2016.

وضع تدهور الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، متراًفقاً مع تعثر الحوالات العابرة للحدود ودخول فيض من تدفقات رؤوس الأموال إلى بلدان المشرق العربي مزيداً من القيود على احتياطاتها من العملات الأجنبية، ما أدى إلى ارتفاع مجموع الديون الخارجية إلى 188 مليار دولار (ما يعادل 34 في المائة من الناتج

الأمنية على السياحة والتداعيات الناجمة عن النزاعات الدائرة في البلدان المجاورة.

وقوض اتساع نطاق العجز في الحساب الجاري في بلدان المشرق العربي من قدرتها على تحمل الديون وعرقل التعافي الاقتصادي. ففي الفترة 2015-2016 اتسع نطاق العجز في الحساب الجاري في الأردن بمقدار 142 مليون دولار وفي العراق بمقدار 6.8 مليار دولار وفي دولة فلسطين بمقدار 353 مليون دولار وفي لبنان بمقدار 1.6 مليار دولار وفي مصر بمقدار 3.9 مليار دولار. ولكن من المتوقع أن يظهر ميزان مدفوعات الأردن والعراق ولبنان

الشكل 2-7 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق العربي

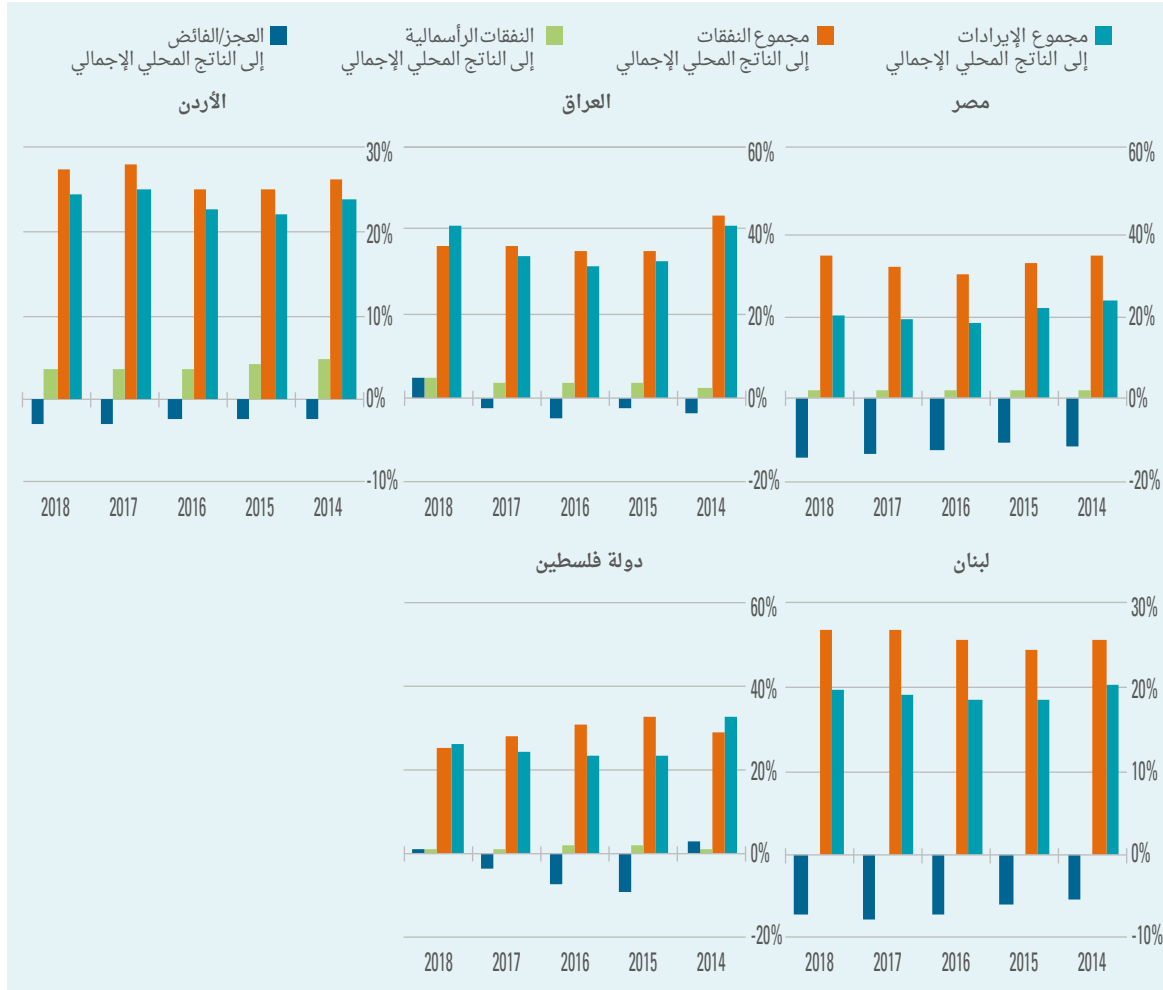


المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/en/Data>. أرقام الإمدادات النقدية العريضة للعراق من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2016 هي من تقديرات الإسكوا.

وأظهر الطلب المحلي مؤشرات إيجابية في عام 2016، مع زيادة معدل نمو الإمدادات النقدية العريضة في بلدان المشرق العربي جميعها. وسجلت مصر معدل نمو سنوي بلغ 20.9 في المائة حتى كانون الأول/ديسمبر 2016، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى إعادة تقييم العملات الأجنبية في أعقاب تخفيض قيمة الجنيه المصري في الشهر السابق. وشكّل الأردن حالة استثنائية من ناحية نمو الإمدادات النقدية العريضة، فقد أدت النتائج السيئة في قطاعي الصناعة والسياحة التي تفاقمتم بسبب الوضع المالي المقيد في البلد وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة إلى إضعاف الاقتصاد المحلي.

المحلي (الإجمالي) في عام 2016 من 169 مليار دولار (ما يعادل 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2015. ووفقاً للتقديرات ارتفعت احتياطات مجموعة البلدان مجتمعة من العملات الأجنبية بمقدار 13.4 نقطة مئوية في عام 2016 من العام السابق. غير أن الدول منفردة أظهرت نتائج مختلطة. فبين عامي 2015 و2016، انخفضت احتياطات العملات الأجنبية في الأردن بمقدار 1.1 مليار دولار وفي دولة فلسطين بمقدار 268 مليون دولار وفي العراق بمقدار 8.9 مليار دولار. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الاحتياطات في مصر بمقدار 7.5 مليار دولار وفي لبنان بمقدار 4.5 مليار دولار (الشكل 2-7).

الشكل 2-8 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق العربي



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و2017 و2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا. ملاحظة: يشمل مجموع إيرادات الأردن ودولة فلسطين المنح الأجنبية. ونظراً للافتقار إلى بيانات رسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

وفي عام 2016، اتفق الأردن وصندوق النقد الدولي على تسهيل تمويل أطول أجلاً جديد بقيمة 723 مليون دولار مدته ثلاث سنوات.

وبوجه عام، يقدر أن الإنفاق الحكومي في مجموعة بلدان المشرق العربي تقلص بنسبة 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (21 مليار دولار) على مدى الفترة 2015-2016، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاضه بنسبة 1.8 في المائة في دولة فلسطين ومصر (الشكل 2-8). وتراجع تحصيل الإيرادات في مجموعة البلدان بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (24

وازداد العجز المالي في مجموعة بلدان المشرق العربي لتبلغ نسبته 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (45 مليار دولار) في عام 2016 من 7.3 في المائة (43 مليار دولار) في عام 2015. وتفاقت المشكلة بسبب نقص المساعدات من المجتمع الدولي لمعالجة مسألتي اللاجئين السوريين وإعادة إعمار قطاع غزة. ولتشبيت عجزها المالي، واقتطعت بلدان المشرق العربي من معونات الدعم المقدمة للوقود والكهرباء. وقامت الصناديق المتعددة الأطراف بدور حاسم في هذه البلدان. فحصلت مصر على 30 مليار دولار من المساعدات من صندوق النقد الدولي منذ عام 2013.

الجغرافية-السياسية لا تزال تثقل كاهل البلدين كليهما. ومن المتوقع أن تحقق دولة فلسطين نمواً، ولكن ليس بوتيرة سريعة كافية تتيح إعادة إعمار قطاع غزة أو إعادة مستويات الدخل الفردي لما قبل عام 2006. والنمو المتوقع لعام 2017 في الأردن 2.4 في المائة وفي العراق 3.6 في المائة وفي دولة فلسطين 3.6 في المائة وفي لبنان 1.9 في المائة وفي مصر 2.7 في المائة. وسينكمش اقتصاد الجمهورية العربية السورية بنسبة 5 في المائة.

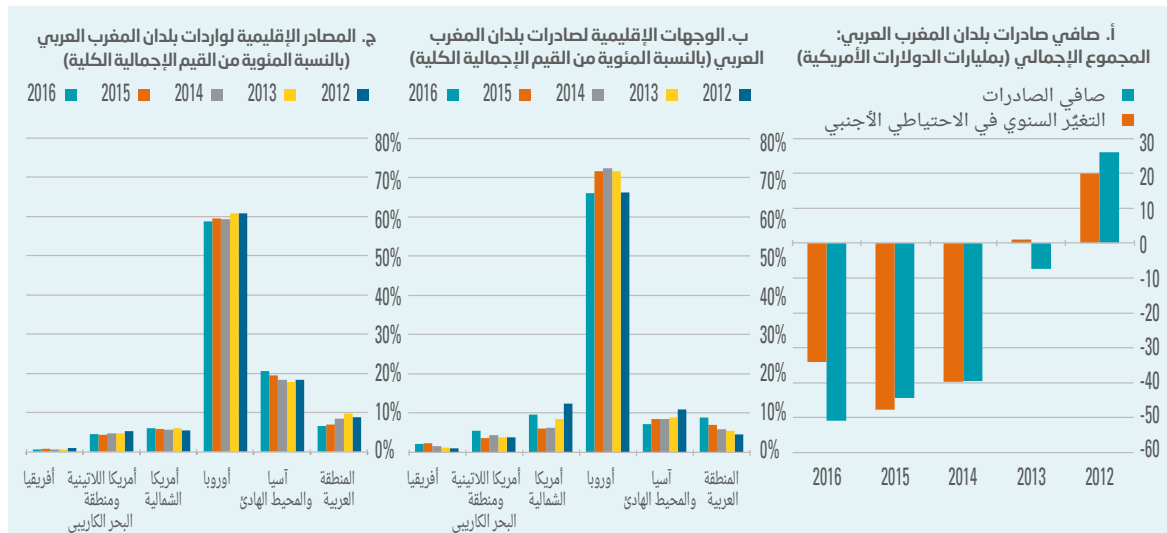
4. بلدان المغرب العربي

يقدر أن نمو اقتصادات بلدان المغرب العربي في عام 2016 تسارع ليبلغ 2.4 في المائة بالمقارنة مع 0.9 في المائة في عام 2015. ولا يزال المتوسط مائلاً بشدة بسبب التقديرات لليبيا، حيث أعاق النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي النشاط الاقتصادي. وبالنظر إلى أن قاعدة الاقتصاد الليبي تقلصت بسرعة بحلول عام 2016، كان التوسع المعتدل في القطاع غير النفطي كافياً لإعادة الاقتصاد إلى مسار النمو، رغم ركود قطاع النفط. وفي عام 2016، سجل القطاع الزراعي نمواً سلبياً في تونس والجزائر والمغرب بسبب موجة جفاف حادة. غير أن قطاعات أخرى استمرت في النمو. وتسارع نمو الإمدادات

مليار دولار)، وانخفض 1.5 في المائة في العراق و0.5 في دولة فلسطين و3.4 في المائة في مصر. ولم يحقق أي بلد من بلدان هذه المجموعة فائضاً في موازنته في عام 2016. ومن المتوقع أن يكبح العراق عجزه بنسبة 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، ودولة فلسطين بنسبة 3.9 في المائة. ومن المرتقب أن يزداد العجز في الأردن ولبنان ومصر زيادة طفيفة بنسبة 0.5 في المائة و0.3 في المائة و1.1 في المائة على التوالي.

ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات بلدان المشرق العربي برمتها بنسبة 2.5 في المائة في المتوسط في عام 2017. ومن المتوقع أن يضيق الانكماش في الجمهورية العربية السورية في عام 2017 إذا ما انتعش النشاط الاقتصادي في دمشق وحلب. غير أن، استمرار العقوبات وتدهور القطاع الزراعي سيحولان دون تحقيق النمو. ومن المنتظر أن يتعافى الاقتصاد في العراق أكثر مع تحسن الوضع الأمني. وإذا ما تمكنت مصر من اجتذاب رؤوس الأموال وتعزيز الاحتياطات الأجنبية في الربع الأول من عام 2017، فمن المتوقع أن تحافظ على مسار توسع اقتصادي ثابت. ومن المنتظر أن يظل النمو في الأردن ولبنان ضعيفاً بما أن العوامل

الشكل 9-2 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب العربي



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية <http://www.imf.org/en/Data>. ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

إلى 36 في المائة، وفي المغرب من 15.7 في المائة إلى 17.3 في المائة.

وظلت العلاقات التجارية مع أوروبا قوية من حيث الحصة من مجموع الصادرات (66 في المائة) من مجموعة البلدان والواردات إليها (58 في المائة). وهبطت منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مرتبتها كثاني أكبر سوق لصادرات بلدان المغرب العربي في عام 2015 (بحصة 8.5 في المائة من مجموع الصادرات) إلى المرتبة الرابعة في عام 2016 (7.2 في المائة)، وراء أمريكا الشمالية (9.5 في المائة) والتجارة العربية البينية (8.9 في المائة). وتجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة الصادرات من بلدان المغرب

النقدية العريضة في تونس في عام 2016 بعد تباطؤ في عام 2015، مدفوعاً بتعافي القطاعات غير الزراعية، بما فيها السياحة، إلى جانب تعافي نمو الائتمان بعض الشيء.

وحافظت مجموعة البلدان على مركزها كمستورد صافي منذ عام 2013، وانخفضت باطراد القيمة الصافية للصادرات من 8.3 مليار دولار في عام 2013 إلى 41- مليار دولار في عام 2015 و 46- مليار دولار في عام 2016 (الشكل 2-9 (أ)). وبين عامي 2015 و 2016 ازداد العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في تونس من 11.7 في المائة إلى 12.1 في المائة وفي الجزائر من 11 في المائة إلى 15 في المائة، وفي ليبيا من 23 في المائة

الشكل 2-10 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب العربي



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و 2017 و 2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

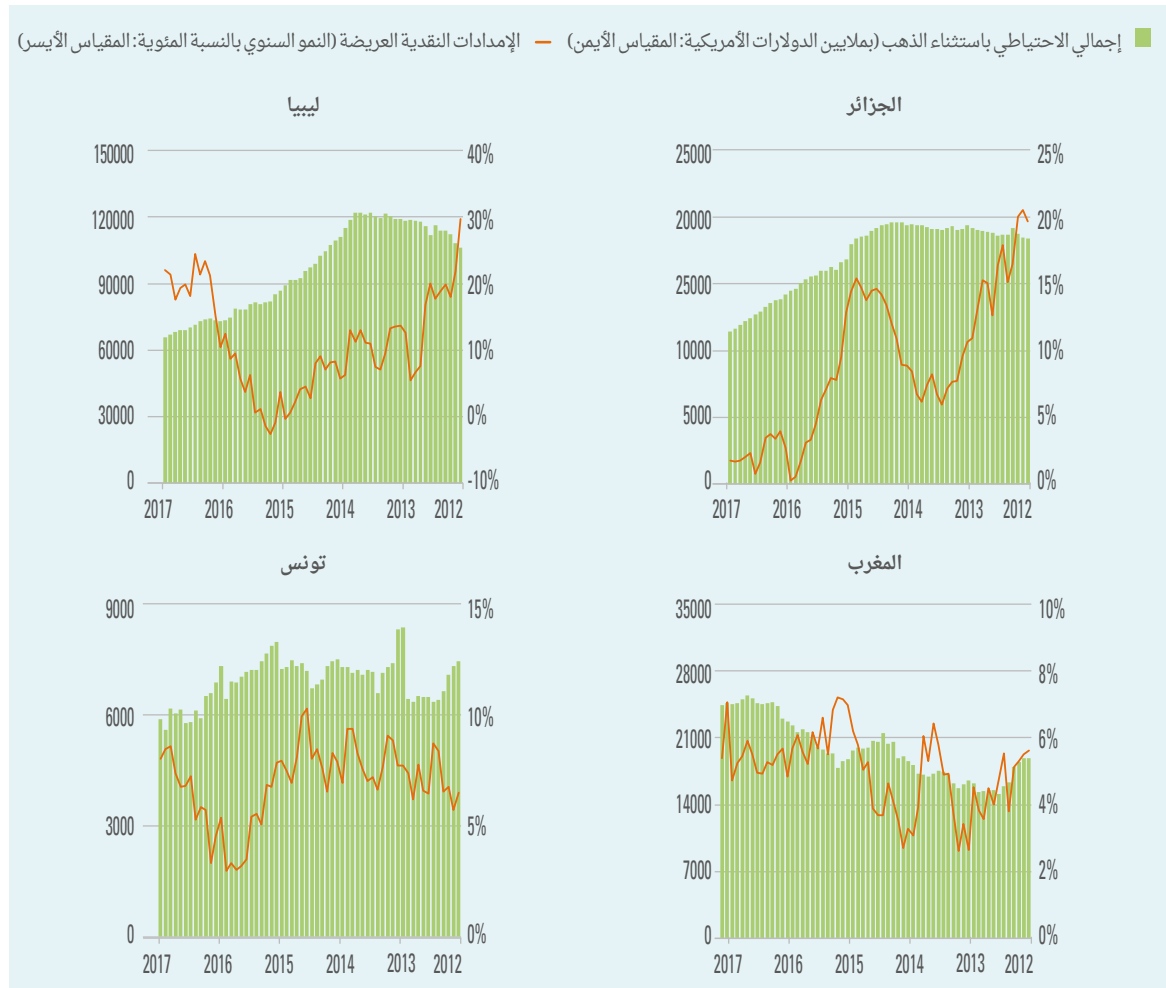
والواردات منها 4.6 في المائة. وكانت حصة الصادرات إلى أفريقيا 2.2 في المائة والواردات منها 0.6 في المائة. وازدادت حصة التجارة العربية البينية في صادرات مجموعة البلدان من 6.9 في المائة في عام 2015 إلى ما يقدر بنسبة 8.9 في المائة في عام 2016، بينما تراجعت الواردات إلى 6.6 في المائة في عام 2016، من 6.9 في المائة في عام 2015.

ازداد العجز الحالي في الحساب الجاري بمقدار 87 مليون دولار في تونس وبمقدار 960 مليون دولار في الجزائر بينما انخفض بمقدار 3.2 مليار دولار في ليبيا وبمقدار 289 مليون دولار في المغرب وبمقدار 2.5

العربي إلى أمريكا الشمالية بمقدار 1.8 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية من عام 2015 (الشكلان 2-9 (ب) و2-9 (ج)). وفيما يتعلق بالواردات، ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أهم مصدر للواردات إلى بلدان المغرب العربي، بحصة بلغت 20.7 في المائة في عام 2016 وفقاً للتقديرات، مرتفعة من 19.5 في المائة في عام 2015. وتمثل حصة أمريكا الشمالية 6 في المائة من واردات مجموعة البلدان، بزيادة طفيفة من 5.9 في المائة في عام 2015.

وبلغت حصة صادرات بلدان المغرب العربي إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.5 في المائة

الشكل 2-11 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب العربي



مليار دولار. وارتفعت الاحتياطات في المغرب إلى 2.2 مليار دولار. وفي المجموع، يقدر أن بلدان المغرب العربي خسرت 2.8 مليار دولار في الاحتياطات من العملات الأجنبية في عام 2016.

تسارع نمو الإمدادات النقدية العريضة في تونس وليبيا والمغرب، مدفوعاً بالتوسع الاقتصادي في القطاعات غير الزراعية. وفي ليبيا، نمت الإمدادات النقدية العريضة بوتيرة سريعة بلغت 20 في المائة بين عامي 2015 و2016؛ ولكن قد يُعزى ذلك أساساً إلى التضخم المقدّر بنسبة 27.2 في المائة في عام 2016.

مليار دولار في مجموعة بلدان المغرب العربي ككل. وارتفع مستوى الدين الخارجي بمقدار 2.6 مليار دولار أي 25.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لمجموعة البلدان في عام 2016 (الشكل 2-10).

ونتيجة لضعف أداء ميزان الحساب الجاري وازدياد أعباء الدين الخارجي (الشكل 2-11) انخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية في بلدان المغرب العربي جميعها باستثناء المغرب في عام 2016. ففي عام 2016 حتى كانون الأول/ديسمبر، تقلصت الاحتياطات الأجنبية في تونس إلى 1.4 مليار دولار وفي الجزائر إلى 30 مليار دولار وفي ليبيا إلى 7.7

الشكل 2-12 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب العربي



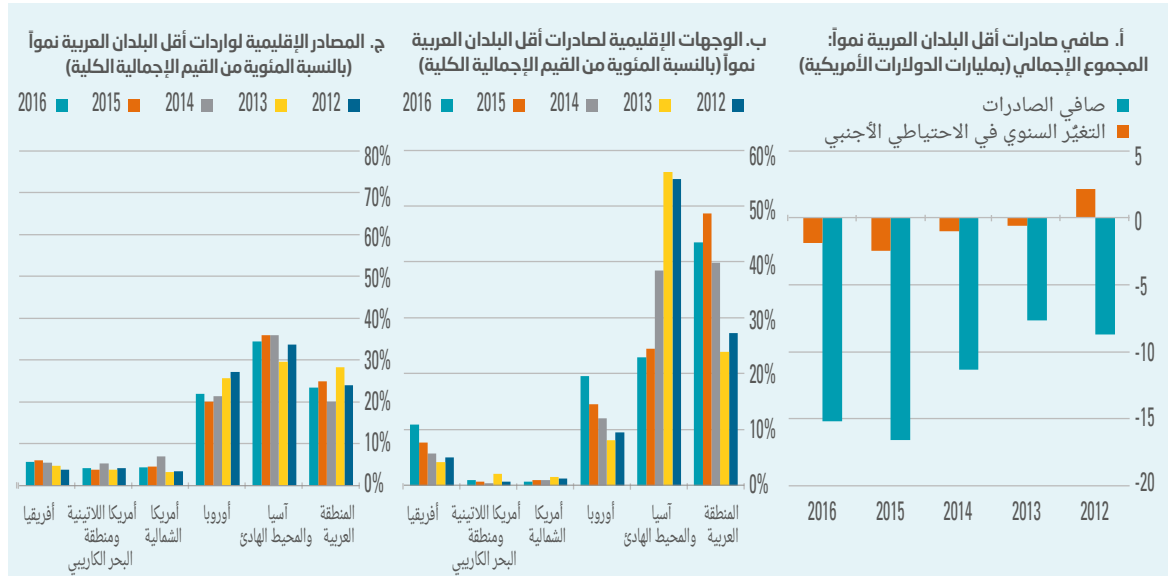
وفي عام 2017، يتوقع أن ينمو الاقتصاد في مجموعة البلدان بنسبة 4.2 في المائة. ومن المتوقع أن تخطو ليبيا نحو التعافي نتيجة لإعادة الإعمار واستئناف تصدير النفط الخام بقوة. وستعافى الزراعة أيضاً في البلدان المتبقية بموسم جيد من هطول الأمطار. ومن المرتقب أن تتحسن القطاعات غير الزراعية أيضاً تحسناً ملحوظاً مع توقع تعافي أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات. ومن المنتظر أن يدعم النمو المطرد في الطلب المحلي التوسع الاقتصادي في الجزائر والمغرب. غير أن الوضع الصعب لميزان المدفوعات في تونس سيتواصل، ما لا يترك سوى حيز ضيق للنمو في الطلب المحلي. والنمو المتوقع لعام 2017 في تونس 2.5 في المائة وفي الجزائر 2.8 في المائة وفي ليبيا 12.8 في المائة وفي المغرب 3.8 في المائة.

5. أقل البلدان العربية نمواً

خبرت أقل البلدان العربية انكماشاً اقتصادياً بنسبة 0.8 في المائة في المتوسط في عام 2016، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى استمرار الانكماش في اليمن، الذي يعاني من النزاع، وخسارة العائدات من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والدمار الكبير الذي لحق بالقطاع الزراعي.

في عام 2016، ارتفعت الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1 في المائة في تونس و2.4 في المائة في الجزائر و1.4 في المائة في المغرب. وانخفضت في ليبيا بنسبة 25 في المائة (الشكل 2-12). ونما الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس والمغرب وتراجع في الجزائر وليبيا، بسبب الاقتطاعات الكبيرة في الإنفاق العام. ويقدر العجز في الموازنة لعام 2016 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.3 في المائة (1.3 مليار دولار) في تونس و21.9 في المائة (29 مليار دولار) في الجزائر، و60 في المائة (13 مليار دولار) في ليبيا، و3.4 في المائة (3.4 مليار دولار) في المغرب. ويتوقع أن ينخفض العجز في عام 2017 في هذه البلدان الأربعة جميعها. ويقدر أن تبلغ العائدات المالية في عام 2016 في مجموعة بلدان المغرب العربي ككل 27.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (منخفضة من 28 في المائة في عام 2015)، والإنفاق 45.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (منخفضاً من 53.3 في المائة في عام 2015)، وهو ما يمثل عجزاً مالياً نسبته 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 (منخفضاً من 18.7 في المائة في عام 2015).

الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً



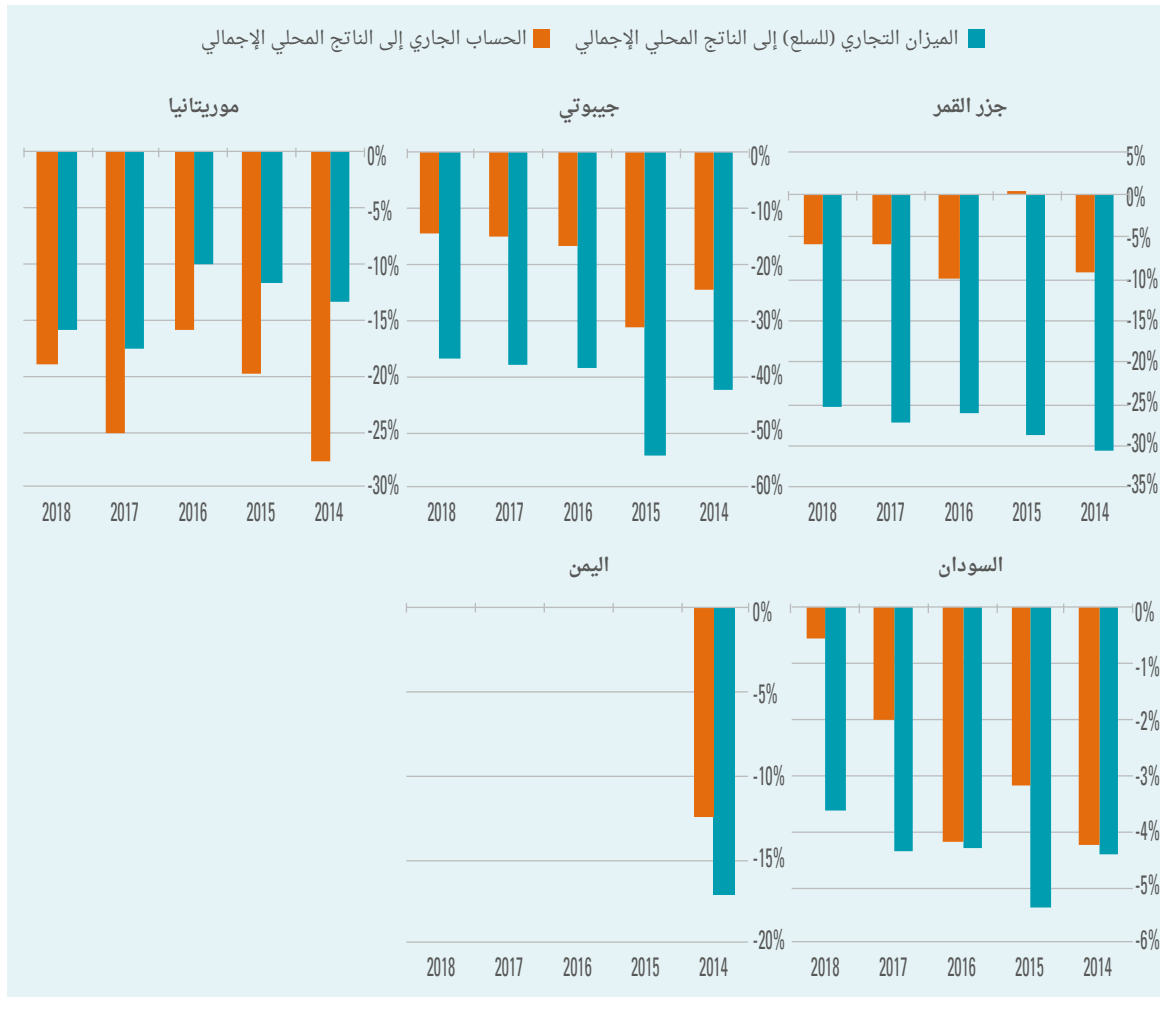
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية وإحصاءات المالية الدولية <http://www.imf.org/en/Data>. ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

وكما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة العربية، ترك انخفاض أسعار النفط آثاره على التجارة. وفي المجموع، فقد تجاوزت الواردات الصادرات بمقدار 5.6 مليار دولار في أقل البلدان العربية نمواً (الشكل 2-13 (أ)). وسجلت بلدان المجموعة جميعها عجزاً في تجارة البضائع في عام 2016. ويقدر أن أكبر عجز تجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان في جيبوتي (38 في المائة)، تليه جزر القمر (26 في المائة) وموريتانيا (10 في المائة) والسودان (4 في المائة) (الشكل 2-14).

ومنذ عام 2014، أصبحت المنطقة العربية أكبر سوق للصادرات من أقل البلدان العربية نمواً، وشكّلت ما يقدر

وتدهور وضع ميزان المدفوعات في السودان، بعد تحسّن كبير في عام 2015، وذلك برغم ما يبذله البلد من جهود لتنويع صادراته. وارتفع النمو في موريتانيا بفضل النمو في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك والقطاعات الأخرى غير المعدنية، الذي دعمها أيضاً النمو المطرد في الطلب المحلي. وحافظت جزر القمر على معدل نمو مستقر في عام 2016، حيث استفاد التوسع العمراني المستمر من النمو المتواضع للطلب المحلي وتدفقات المعونة الأجنبية إلى البلد. وتواصل النمو في جيبوتي بمستوى مرتفع نسبياً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنشطة الموانئ التي تعمل بمستوى سعتها الكاملة. وشهد الصومال نمواً مطرداً، ولكن معدل التوسع يُعد منخفضاً بالنسبة لبلد في طور إعادة الإعمار.

الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً



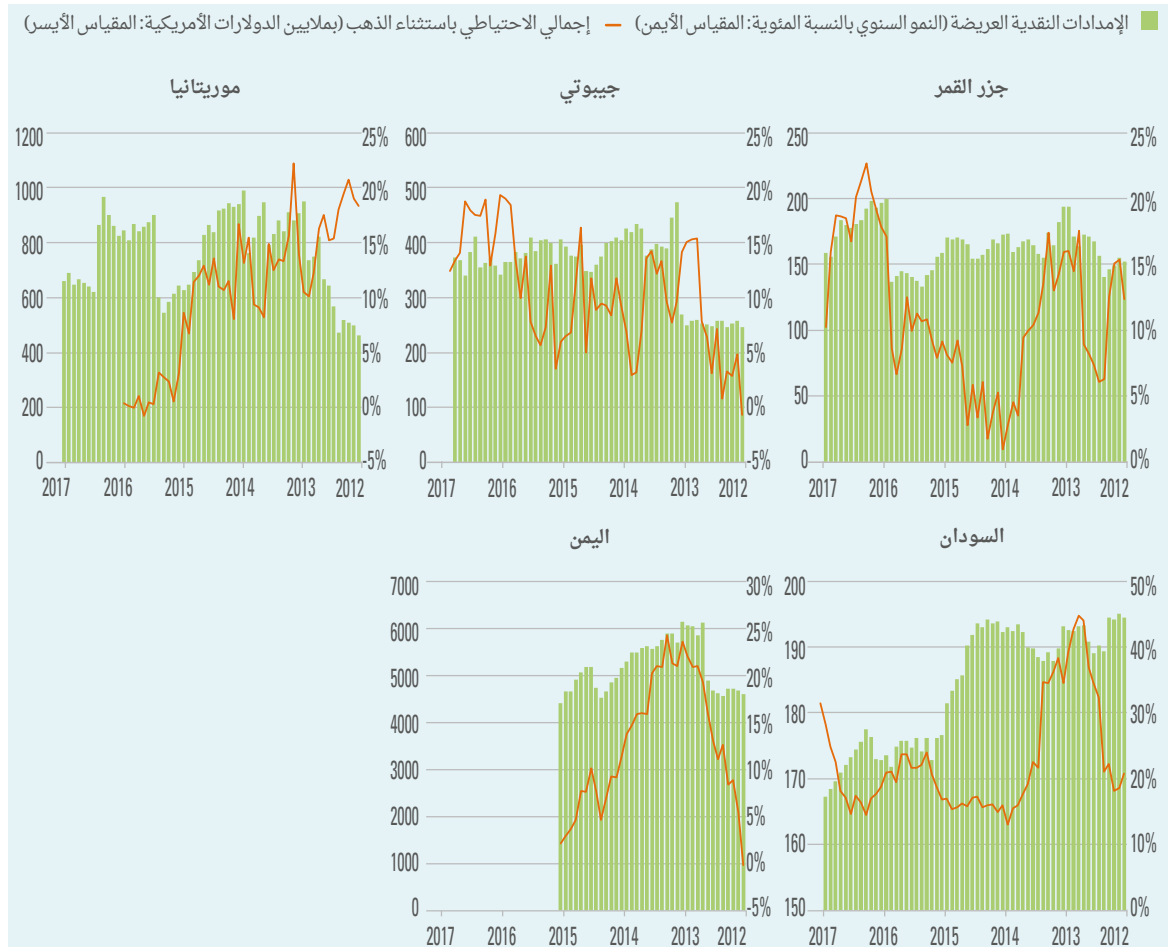
المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و2017 و2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

وظلت البنية الجغرافية للواردات مستقرة على مدى الفترة نفسها (الشكل 2-13 ج). وفي عام 2016، ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر مصدر للواردات، بنسبة 34 في المائة، تليها المنطقة العربية (23 في المائة) وأوروبا (22 في المائة) وأفريقيا (5.6 في المائة) وأمريكا الشمالية (4.3 في المائة) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.2 في المائة).

عوّض الفائض في تجارة الخدمات وحساب تحويل الدخل عن الأداء الضعيف في تجارة البضائع ولا سيما في جزر القمر وجيبوتي. وينطبق هذا الأمر، وإن بدرجة أقل، على السودان. والاستثناء الوحيد هو موريتانيا التي يقدر العجز في تجارة الخدمات وحسابات تحويل الدخل فيها بمقدار

بنحو 43 في المائة من سوق الصادرات في عام 2016 (الشكل 2-13 ب). ومع ذلك، من حيث الحجم، انخفضت الصادرات إلى الأسواق العربية بنسبة 38 في المائة بين عامي 2015 و2016، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الصادرات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد انهارت صادرات اليمن والسودان والصومال إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 84 في المائة و53 في المائة و21 في المائة على التوالي. وشكّلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ 23 في المائة من صادرات مجموعة البلدان في عام 2016، وهي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وقد اكتسبت أوروبا وأفريقيا أهمية، فارتفعت حصتهما إلى 19.5 في المائة من 14.6 في المائة وإلى 10.8 في المائة من 7.6 في المائة على التوالي.

الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي <http://www.imf.org/en/Data>. الأرقام الخاصة بالاحتياطي من العملات الأجنبية في موريتانيا في عام 2016 والسودان للفترة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر 2016 هي تقديرات الإسكوا.

2015. واستنزفت الاحتياطات في جزر القمر بمقدار 41 مليون دولار وفي السودان 6 مليون دولار وفي موريتانيا 184 مليون دولار في عام 2016. غير أن جيبوتي عززت احتياطاتها من العملات الأجنبية بمقدار 8 ملايين دولار على مدى الفترة ذاتها (الشكل 2-15). وفي عام 2016، قدر معدل نمو ثنائي الرقم في الإمدادات النقدية العريضة بحوالي 18 في المائة في جزر القمر و16 في المائة في جيبوتي و19 في المائة في السودان. وبالنظر إلى استقرار معدل التضخم في عام 2016 في جزر القمر (1.8 في المائة) وجيبوتي (3.1 في المائة)، جرى ترشيد التوسع القوي للطلب المحلي. ولكن، في حالة السودان، تزامن النمو

265 مليون دولار في عام 2016. غير أن البلدان العربية الأقل نمواً شهدت جميعها عجزاً في الحساب الجاري في عام 2016 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 10 في المائة في جزر القمر و17 في المائة في جيبوتي و4 في المائة في السودان و16 في المائة في موريتانيا و5 في المائة في جميعها (الشكل 2-14).

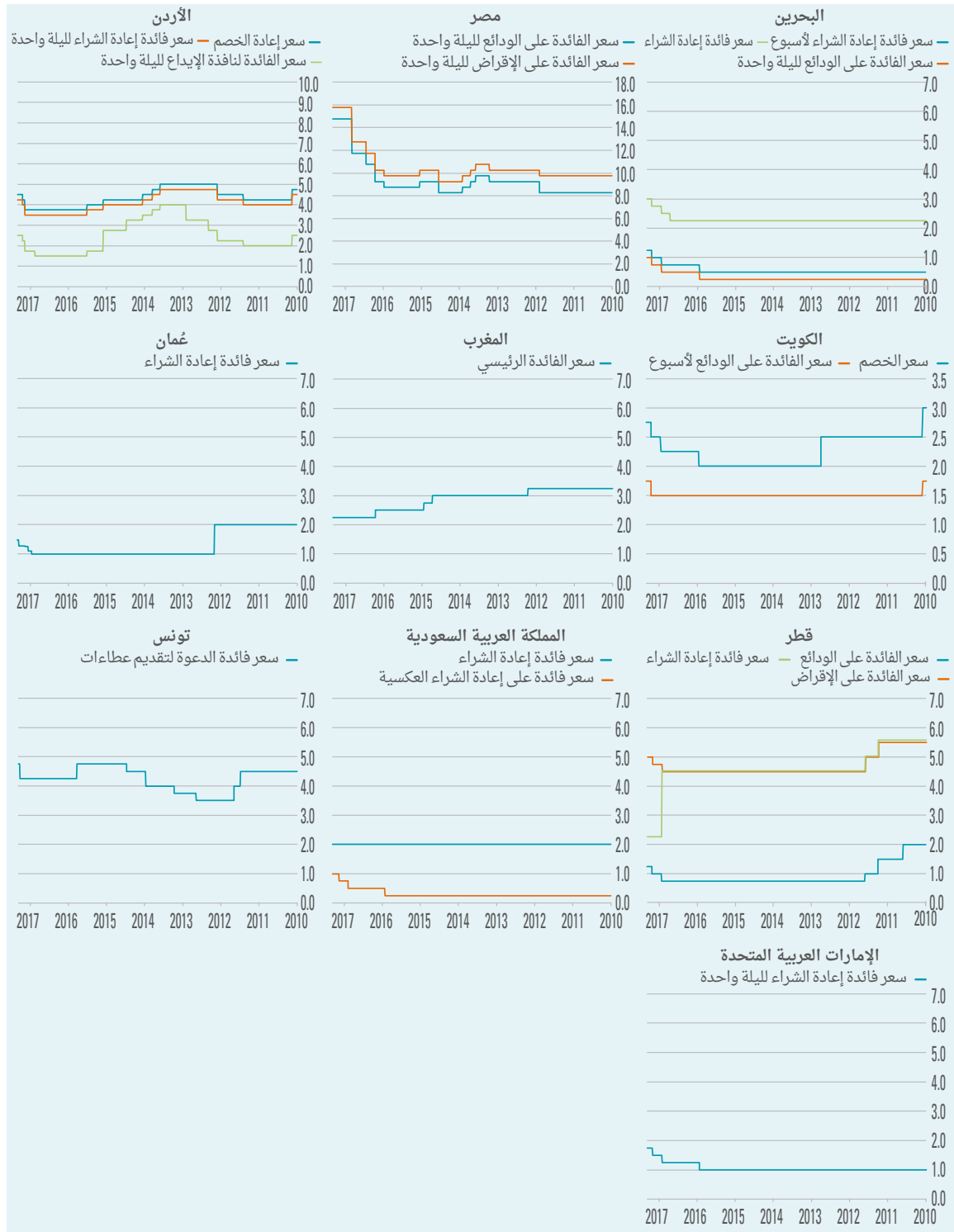
وتعاني أقل البلدان العربية من عجز في الحساب الجاري طويل الأمد وتستخدم احتياطات العملات الأجنبية لتمويله. وانخفض تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى 1.3 مليار دولار في 2016 من 1.5 مليار دولار في عام

الشكل 2-16 أوضاع المالية العامة: أقل البلدان العربية نمواً



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق). الأرقام للأعوام 2016 و2017 و2018 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا. ملاحظة: تشمل البيانات المنح الأجنبية.

الشكل 2-17 أسعار الفائدة الرسمية للفترة 2010-2017 في عدد من البلدان العربية



المصادر: البحرين، مصرف البحرين المركزي؛ مصر، البنك المركزي المصري؛ الأردن، البنك المركزي الأردني؛ الكويت، بنك الكويت المركزي؛ المغرب، بنك المغرب؛ عُمان، البنك المركزي العماني؛ قطر، مصرف قطر المركزي؛ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي؛ تونس، البنك المركزي التونسي؛ الإمارات العربية المتحدة، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تواجه السياسة النقدية بسبب حالات عدم اليقين التي تكتنف معدل سعر الصرف مقابل سعر الصرف الخارجي الرسمي (الذي تحدده السياسة النقدية الرسمية). وقد تقلصت الموارد المالية نتيجة لانخفاض عائدات صادرات السلع الأساسية وتراجع الصادرات الصناعية. وتضائل الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ووجه إلى حد كبير نحو قطاعي الطاقة والعقارات، فيما دفعت التوترات الجغرافية-السياسية الحكومات في المنطقة إلى إنفاق المزيد من الأموال على المسائل الأمنية.

ولوحظ اتباع سياسات نقدية متشددة وارتفاع التكاليف المالية في المنطقة العربية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار فائدة الدولار الأمريكي. وراجعت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أسعار فائدها في كانون الأول/ديسمبر 2016 وآذار/مارس 2017، تماشيًا مع رفع الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية لأسعار فائده. وحدت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي حدو هذا الأخير بحذر بهدف تثبيط نمو الائتمان المحلي. وأبقت السلطة النقدية للمملكة العربية السعودية سعر فائدها على القروض على حاله عند نسبة 2 في المائة، فيما رفعت سعر فائدها على الودائع بالترافق مع رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة (الشكل 17-2). ورفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنقطة مئوية واحدة في حزيران/يونيو 2016 وبنقطتين مئويتين إضافيتين في أيار/مايو 2017 لتثبيت العملة واحتواء التضخم المتسارع. ورفع البنك المركزي الأردني أسعار فائده بمقدار 0.5 نقطة مئوية في شباط/فبراير 2017 و0.25 نقطة مئوية إضافية في آذار/مارس لمحاولة تثبيت الارتفاع السريع للأسعار. وفي المنطقة العربية، وحده المغرب تمكن من تنفيذ سياسة نقدية توسعية مؤخرًا، حيث خفض بنكه المركزي سعر الفائدة في آذار/مارس 2016. ومن المتوقع أن يتزايد تشديد السياسة النقدية في البلدان العربية في عام 2018 بالترافق مع توقع زيادة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وخففت الإجراءات العاجلة التي اتخذتها حكومات مجلس التعاون الخليجي من تدهور أوضاع المالية العامة فيها. كما نوعت مصادر إيراداتها من خلال استغلال أسواق رؤوس الأموال الدولية لإصدار سندات

المرتفع في الإمدادات المالية العريضة مع معدل تضخم ثنائي الرقم (17.6 في المائة)، ما أدى إلى ركود الطلب المحلي.

وبوجه عام قُدر العجز المالي لمجموعة البلدان لعام 2016 بنسبة 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تحسن طفيف عن نسبة العام السابق البالغة 1.3 في المائة. وبلغ مجموع تحصيل الإيرادات 11.9 مليار دولار (11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما وصل الإنفاق العام إلى 12.9 مليار دولار (12.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويبدو أن جميع البلدان العربية الأقل نموًا قد خبرت عجزًا ماليًا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ 3.7 في المائة في جزر القمر و1.7 في المائة في جيبوتي و0.9 في المائة في السودان و0.8 في المائة في موريتانيا (الشكل 16-2).

وفي عام 2017، من المتوقع أن تنمو اقتصادات أقل البلدان العربية نموًا بنسبة 0.5 في المائة في المتوسط. وسيواصل الانكماش الاقتصادي في اليمن، نظرًا للضرر الذي لحق بالزراعة بسبب النزاع المسلح، ولا يتوقع أن يُستأنف تصدير النفط والغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن تحد أسعار الصرف المتقلبة من إمكانات نمو الطلب المحلي في السودان، رغم توقع حدوث توسع اقتصادي قوي بفضل التطورات في قطاعي النفط والتعدين. وسيسرع ازدياد صادرات ركاز الحديد النمو في موريتانيا في عام 2017، إذ يُتوقع ارتفاع سعر ركاز الحديد. وفي عام 2017، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 3.5 في المائة في جزر القمر و6.8 في المائة في جيبوتي و2.5 في المائة في الصومال و3.7 في المائة في السودان و4.9 في المائة في موريتانيا. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد اليمني بنسبة 7.5 في المائة في الوقت ذاته.

باء. التحديات السياسية

تحتاج البلدان العربية إلى حشد الموارد المالية على الصعيدين الداخلي والخارجي إذا أُريد لها أن تحقق الطموحات التي سلطت الضوء عليها أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة

مليون) وفي الصومال (12 مليون) وفي العراق (3.3 مليون) وفي اليمن (2.5 مليون). ومن بين البلدان العربية ظل كل من الأردن وجيبوتي ولبنان وموريتانيا بلداً مستضيفاً رئيسياً للاجئين. والوضع سيء للغاية في اليمن على وجه الخصوص، إذ أصبح 17 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحلول آذار/مارس 2017.³

وبالنظر لهيمنة السلطة الأبوية في المنطقة، تعاني النساء من النزاعات وعواقبها بطريقة مختلفة. ففي كثير من الأحيان تقوم اللاجئين برحلات خطيرة تجعلهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والاستغلال والابتزاز. وتتعرض للخطر بوجه خاص العازبات المسافرات بمفردهن أو اللواتي بصحبة أطفال والحوامل والمرضعات والمراهقات والأطفال الغير المصحوبين واللواتي تزوجن في سن مبكرة. وبتزايد العنف ضد النساء وأصبح شائعاً في مخيمات اللاجئين في الأردن وتركيا والعراق ولبنان. وخلص تقييم أولي لمخاطر الحماية والاستجابات للنساء في أزمة اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا قامت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة المعنية باللاجئين إلى أن النساء والفتيات يواجهن مخاطر أكبر بالمقارنة مع الفتيان والرجال، وأن استجابات الحماية من جانب الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني غير ملائمة. ولاحظت المجموعات العاملة في المجال الإنساني أن عدداً متزايداً من النساء، بما في ذلك اللواتي في مرحلة متقدمة من الحمل والأطفال اللاجئين والمهاجرين يسافرون غير مصحوبين. ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد الاعتقاد لدى اللاجئين أن النساء والأطفال المسافرين بمفردهم يحظون بالأولوية في الاستفادة من الخدمات والتسجيل وحظوظهم أوفر في الحصول على حق اللجوء.

وتتمثل أزمة اللاجئين والتحديات التي يواجهها النازحون داخلياً وتبعاتها على المرأة مشكلة إنسانية كبيرة، فهي على المدى الطويل تعرقل تكوين رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي اللازمين لتنمية المنطقة العربية.

سيادية، وإلغاء معونات الدعم تدريجياً والتخطيط لوضع أنظمة ضريبية جديدة، تشمل ضريبة موحدة على القيمة المضافة. وفي حزيران/يونيو 2016، وافق وزراء مالية بلدان مجلس التعاون الخليجي على فرض ضريبة القيمة المضافة نسبتها 5 في المائة، مع إعلاء معاملة خاصة للسلع الأساسية. وضمم المعدل الموحد للتخفيف إلى الحد الأدنى من الآثار على التجارة الإقليمية البينية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي ازدهرت منذ بدء عمل الاتحاد الضريبي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني/يناير 2015. وعلى الرغم من أن حكومات في مجموعات البلدان الأخرى تواصل جهودها الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة، يتزايد الدين بتزايد ضعف قاعدة الإيرادات.

جيم. التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

1. مقدمة

تواصل النزوح الجماعي للسكان في المنطقة العربية في عام 2016، مضيفاً إلى 5.3 مليون لاجئ فلسطيني². لقد أدت النزاعات المسلحة المستمرة والأزمة الإنسانية والعنف في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن إلى تحركات هائلة للاجئين، ويحتاج هذا النوع من النزوح أن يقدم المجتمع الدولي مزيداً من المساعدات لأسباب إنسانية. ووفقاً لبيانات عام 2017 الواردة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ظل كل من الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق مصدراً رئيسياً للاجئين. فقد بلغ عدد اللاجئين في نهاية حزيران/يونيو 2016 حسب التقديرات 5.1 مليون من الجمهورية العربية السورية و1.1 مليون من الصومال و638,000 من السودان و279,000 من العراق. وتبين الأرقام التي نشرها مركز رصد النزوح الداخلي في عام 2017 أن عدد الأشخاص النازحين داخلياً ظل مرتفعاً في الجمهورية العربية السورية (6.6 مليون) وفي السودان (3.2

الجدول 2-2 تحليل متعدد الأبعاد للفقر

دليل الفقر (مؤشر حد الفصل للفقر= 33 في المائة)				
نسبة الفقراء (بالنسبة المئوية)	القيمة	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95 في المائة)	
الأردن	11.680	0.00012	11.657	11.703
تونس	17.783	0.00012	17.760	17.805
الجزائر	24.004	0.00007	23.990	24.017
مصر	27.208	0.00005	27.199	27.217
المجموعة 1	24.870	0.00004	24.863	24.877
العراق	45.542	0.00008	45.526	45.559
المغرب	36.583	0.00008	36.567	36.599
المجموعة 2	41.200	0.00006	41.138	41.162
جزر القمر	73.881	0.00050	73.783	73.979
السودان	73.490	0.00007	73.477	73.504
موريتانيا	89.065	0.00016	89.035	89.096
اليمن	69.101	0.00009	69.084	69.119
المجموعة 3	72.700	0.00005	72.729	72.750
المستوى الإقليمي	40.55	0.00003	40.543	40.555

المصدر: الإسكوا وآخرون، تقرير الفقر في العالم العربي لعام 2017 (سيصدر قريباً).
ملاحظة: تحسب نسبة الفقر حسب انتشار الفقر/النسبة المئوية وسنة المسح التي تم فيها القياس: 2012 (الجزائر)، 2012 (جزر القمر)، 2014 (مصر)، 2011 (العراق)، 2012 (الأردن)، 2011 (موريتانيا)، 2011 (المغرب)، 2014 (دولة فلسطين)، 2014 (السودان)، 2011 (تونس) و2013 (اليمن).

2. الفقر

أقل من نصف سكان المنطقة (48 في المائة) في مناطق ريفية، غير أنهم يمثلون 83.4 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع و67 في المائة من السكان الفقراء. ويؤكد ذلك على ضرورة اتخاذ إجراءات هادفة مكانية.

وصفت البلدان العشرة المختارة في ثلاث مجموعات على أساس معدلات الفقر لديها. وكما يظهر في الجدول 2-2، تشمل المجموعة الأولى بلداناً ذات مستويات منخفضة من الفقر الحاد والفقر وهي: الأردن وتونس والجزائر ومصر. وتشمل المجموعة الثانية العراق والمغرب اللذين لديهما مستويات منخفضة من الفقر الحاد ولكن مستويات متوسطة من الفقر. وتشمل المجموعة الثالثة باقي أقل البلدان العربية نمواً وهي: جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن، التي لديها مستويات متوسطة إلى مرتفعة من الفقر الحاد والفقر.

وتحذر الدراسة من أن 52.5 مليون طفل من أصل 118.9 مليون في البلدان التي شملها المسح يعانون

لقد كان الفقر ولا يزال يشكل تحدياً رئيسياً للعديد من الدول العربية. ووفقاً للمنهجية الجديدة التي وضعها تقرير الفقر في العالم العربي لعام 2017⁴، يتبين أن الفقر المتعدد الأبعاد ينتشر بين صفوف الأسر المعيشية والأطفال أكثر مما يُعتقد عموماً. ويتهدد عشرات الملايين من الأسر المعيشية والأطفال خطر الوقوع في براثن الفقر، كما أن شدة الحرمان في أوساط الفقراء وقسوته مثيرة للقلق إلى حد مريع، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً.

ومن بين 286 مليون شخص يعيشون في 10 بلدان فحصها هذا التقرير⁵، ينتمي 116.1 مليون شخص (40.5 في المائة) إلى أسر معيشية فقيرة، يعيش 38.2 مليون منهم (13.4 في المائة) في حالة فقر مدقع⁶. والتعليم أحد مجالات الحرمان الرئيسية في المنطقة، سواء تعلق الأمر بالالتحاق بالمدارس أو بأنشطة التعلم مدى الحياة الموجهة لمن فاتهم سن الالتحاق بالمدرسة. ويعيش

إليها تقرير الفقر في العالم العربي لعام 2017، ولا سيما مؤشر الصحة.

وتواجه بلدان عربية عديدة أخرى توترات جغرافية-سياسية، وتأثرت 4 بلدان من أصل 10 بشكل كبير ومباشر من الاحتلال و/أو النزاع، وهي السودان والعراق ودولة فلسطين وليبيا. وأثر النزاع المتواصل على التنمية البشرية هو أشد وطأة بكثير من الخسائر التي لحقت بالأصول المادية وتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ وتستضيف المنطقة، رغم أنها تأوي أقل من 5 في المائة من سكان العالم، ما يزيد على 53 في المائة من مجموع اللاجئين و37 في المائة من السكان النازحين في العالم.

يؤثر انتشار الفقر بين الأسر المعيشية والأطفال في المنطقة على السياسات، وفي ضوء النتيجة التي مفادها أن التعليم يساهم أكثر من غيره في فقر الأسر المعيشية، فلا بد من سد الثغرات في التعليم. وهذا يتطلب إنفاقاً أفضل على التعليم، وليس بالضرورة أكثر. وينبغي أن تكفل البلدان العربية أن يلتحق كل طفل بالمدرسة وأن يبقى فيها طيلة فترة التعليم الإلزامي. نظراً إلى العلاقة السلبية القوية بين الثروة والفقر المتعدد الأبعاد (فيما يتعلق بقياس فقر الأطفال وفقر الأسر المعيشية) ثمة حاجة لحزمة شاملة للحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل. ويجب أن تنظر البلدان العربية في تصميم وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية لصالح الفقراء ومراعية للأطفال. فبدونها سيكون من المستحيل خفض الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة بقدر كبير.

يرتبط فقر الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التعليمي لمن يتأثر الفقر في الأسرة في المنطقة العربية، ومن الأرجح أن الأطفال الذين قاسى والديهما من الحرمان قد يعانون بدورهم من الحرمان الشديد. وما لم يوقف هذا الترابط، سينتقل الحرمان عبر الأجيال. وينبغي أن تستهدف السياسات الاستثمار في الأطفال لضمان حصولهم جميعاً على خدمات صحية وخدمات تعليم جيدة، وتغذية كافية وضمانات حماية اجتماعية، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي. ونظراً للتفاوتات الصارخة بين الريف والمدن في المنطقة، ينبغي أن تركز التدخلات الموجهة جغرافياً على الزراعة والتنمية الريفية.

من الفقر، في حين يعيش 29.3 مليون طفل أو طفل واحد من أصل أربعة في حالة فقر مدقع. إن فقر الأطفال حاد بوجه خاص في أقل البلدان العربية نمواً. كما أن التفاوتات على أساس الخصائص المكانية والاجتماعية-الاقتصادية مرتفعة أيضاً؛ وعلى غرار النتائج المتعلقة بفقر الأسر المعيشية، فإن الأطفال اللذين يعيشون في المناطق الريفية هم أكثر فقراً. وحصول من يتأثر الفقر على التعليم هام، إذ يزيد احتمال أن يكون الأطفال أكثر فقراً بمقدار 1.6 أضعاف إذا لم يحصل من يتأثر الفقر على التعليم. والتفاوتات بالاستناد إلى الشرائح الخمسية للثروة هي حتى أعظم: حيث يزيد احتمال أن يعاني أطفال الأسر المعيشية المحرومة من الفقر بمقدار 3.7 أضعاف بالمقارنة مع أطفال الأسر الميسورة. وظروف الإسكان والتغذية من الأسباب الرئيسية لفقر الأطفال.

ومع أن الفقر المدقع منخفض نسبياً في المنطقة، إلا أن الفقر بشكل عام منتشر على نطاق واسع ولا يقتصر انتشاره على البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. ويبلغ العدد التقديري للأشخاص الذين يعيشون في فقر في البلدان العشرة التي شملتها المسح 116.1 مليون شخص أو 40.5 في المائة من مجموع السكان. وهو تقريباً ضعف معدل الفقر المحصّل عليه باستخدام القياس النقدي المتري على المستوى الوطني لخطوط الفقر. غير أن تعريف الفقر المستخدم في تقرير الفقر في العالم العربي لعام 2017 يتركز على أشكال الحرمان الشديد، مثل عدم وجود كهرباء أو إمداد للمياه الصالحة للشرب داخل المسكن، وتقاسم أكثر من ثلاثة أشخاص غرفة واحدة.

والنزاع عامل يساهم في الفقر في المنطقة، إذ يؤثر في 10 بلدان مباشرة ولكن بطريقة متفاوتة. لقد دفعت النزاعات المتجددة بنسبة أكبر من السكان تحت خط الفقر. فمثلاً، أدى النزاع الدائر منذ عامين في اليمن إلى أزمة إنسانية ودفع بملايين الأشخاص إلى حافة الهلاك جوعاً. ولقي ما يزيد على 10,000 من السكان اليمنيين مصرعهم ويعاني 7 ملايين شخص من نقص حاد في الأغذية، وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي أن البلد مهدد بخطر المجاعة⁷. والفقر المتعدد الأبعاد في اليمن أسوأ بكثير من الأرقام التي يشير

3. سوق العمل

العمل في القطاع الخاص، يُعتبر أقل جاذبية من العمل في القطاع العام، بسبب سوء الأجور والمنافع وظروف العمل عموماً والقوانين وبيئة العمل، وكل هذا لا يشجع النساء على التقدم بطلبات عمل ولا يشجع أصحاب العمل على توظيفهن. ولا توجد نُظم حصص لتوظيف النساء في المنطقة العربية، بينما لدى جيبوتي والمغرب فقط قوانين ضد التمييز بين الجنسين¹⁸.

وتتميز سوق العمل العربية على الأغلب في الفصل بين القطاعات على أساس الجنسين، إذ لا يزال يهيمن الرجال على بعض القطاعات والمهن، ولا تُوظف النساء إلا في القطاعات التي تُعتبر «مقبولة» لوضعهن. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، القطاعات «المقبولة» هي التعليم وخدمات التدريس والخدمات الزراعية والإدارية والمكتبية، وبالمثل الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية مثل التمريض في باقي المنطقة العربية. ويؤدي هذا الفصل إلى عدم تطابق في المهارات، فبلدان مجلس التعاون الخليجي هي بلدان مصدرة للنفط وتتطلب سوق عملها مهارات ومجالات تعليمية محددة لم يتم الترويج لها بشكل كاف بين النساء. كما أن نسبة قليلة من النساء تلتحق في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعات وإن كانت هناك حاجة ماسة للمهارات فيها. وينبغي على الحكومات أن تتدخل لتوجيه النساء في التعليم العالي نحو هذه المجالات.

تنقسم سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى قطاعين عام وخاص، وكلاهما مستقل عن الآخر ويعتمدان على إمدادات يد عاملة مختلفة. يقتصر القطاع العام بالأساس على توظيف المواطنين ويقدم مزايا وأجور أفضل، بينما يرحب القطاع الخاص بالمواطنين وغير المواطنين، غير أنه لا يقدم في أغلب الأحيان عروضاً جذابة للمواطنين. وأدى الافتقار إلى الحوافز إلى جانب قطاع عام متشبع إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ولا سيما الشابات¹⁹.

ففي الإمارات العربية المتحدة، مثلاً، تشكّل الموظفات في القطاع العام حوالي 65 في المائة من القوى العاملة²⁰. وكشفت دراسة أن الخيارات المهنية للإماراتيات تستند عادة إلى معايير اجتماعية يُحدّد على أساسها المهن التي تُعتبر لائقة. ويُنظر إلى القطاع العام على أنه بيئة عمل محترمة ومناسبة للحياة الأسرية أكثر، فساعات العمل فيه

تظل معدلات البطالة مرتفعة في المنطقة. ففي عام 2016 بلغت في الجزائر 10.5 في المائة (الربع الثالث)⁸؛ وفي مصر 12.4 في المائة (الربع الأخير)⁹؛ وفي الأردن 15.8 في المائة (الربع الأخير)¹⁰؛ وفي المغرب 9.6 في المائة (الربع الثالث)¹¹؛ وفي دولة فلسطين 25.7 في المائة (الربع الأخير)¹²؛ وفي المملكة العربية السعودية 12.1 في المائة بين المواطنين السعوديين (الربع الثالث)¹³؛ وفي تونس 15.5 في المائة (الربع الأخير)¹⁴. وتدهور الوضع إلى حد كبير طوال عام 2016 في الأردن ودولة فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة الذي ارتفع فيه معدل البطالة بمقدار 2.2 نقطة مئوية. وتشير بيانات متناقلة إلى أن الوضع في لبنان ازداد سوءاً، إذ إن فرص العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر سوقاً تقليدية للبنانيين من ذوي المهارات، أصبحت أكثر ندرة. وقد أدّت المنافسة من اللاجئين السوريين على الوظائف التي لا تتطلب مهارات إلى تفاقم الوضع المتردي في لبنان.

يقدر البنك الدولي أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية في عام 2016 بلغ 23 في المائة، بالمقارنة مع 75 في المائة للرجال¹⁵. وتحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة في العالم من ناحية مشاركة المرأة وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 50 في المائة. وتبلغ نسبة البطالة لدى الإناث في المنطقة العربية 20.1 وهي أكثر من ضعف نسبتها لدى الذكور البالغة 9 في المائة. وعلى المستوى القطري، لم يطرأ أي تحسن في الفجوة القائمة بين الجنسين. وواصل معدل البطالة لدى الإناث في دولة فلسطين ارتفاعه بسرعة مهولة، حيث وصل 43.9 في المائة في الربع الأخير من عام 2016¹⁶، مقارنة مع 26.8 في المائة في عام 2010. وفي عام 2016، بلغ 24.8 في المائة في الأردن و23.1 في المائة في تونس و20 في المائة في الجزائر و25.3 في المائة في مصر و11 في المائة في المغرب و34.5 في المائة بين السعوديات في المملكة العربية السعودية¹⁷. وقد يرجع ارتفاع معدلات البطالة جزئياً إلى أن النساء العربيات يعملن عموماً في القطاعات غير النظامية التي لا تدفع أجراً ولذا لا تُدرج أعدادهن في الأرقام الرسمية. لقد وفر بعض بلدان الخليج الغنية بالنفط فرص عمل للنساء في القطاع العام، ما أدى إلى ارتفاع مستويات مشاركتهن في الاقتصاد. غير أن

الشكل 2-18 معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

ومعدل البطالة في دولة فلسطين من بين أعلى معدلات البطالة في المنطقة، إذ يبلغ 22.2 في المائة بين الرجال و44.7 في المائة بين النساء. ولا يزال الاحتلال يثقل كاهل الاقتصاد الفلسطيني، ما يفاقم البطالة ولا سيما بين النساء.

وفي تونس، أثر النزاع الدائر في ليبيا بشكل كبير على معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة. ولقد سببت عودة عشرات الآلاف من التونسيين الذين كانوا يقيمون في ليبيا، صدمة من ناحية الطلب في سوق العمل²⁴. ففي السنوات الثلاث التي سبقت عام 2016، استقر معدل البطالة بين الذكور عند حوالي 12.5 في المائة؛ لكن معدل البطالة بين الإناث استمر في الارتفاع إلى 23.1 في المائة في عام 2016.

وأدت الفجوة بين الجنسين في العمالة ونوعية الوظائف إلى فجوة في إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية في سوق العمل. ويؤدي انخفاض الأجور والتوقف عن العمل بسبب إجازة الأمومة والتوقف عن العمل غير المدفوع الأجر لرعاية الأطفال، إلى انخفاض مساهمات النساء في المعاش التقاعدي. وإجمالاً، فإن عدد النساء فوق سن التقاعد اللواتي تحصلن على معاشات تقاعدية هو في المتوسط أدنى بمقدار 10.6 نقطة مئوية مقارنة مع عدد الرجال. وفي المنطقة العربية، تحصل 3.3 في المائة من النساء المسنات على معاشات تقاعدية مقارنة مع 31 في المائة للرجال²⁵. ومن شأن توسيع برامج الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل أن يشجع النساء أكثر على المشاركة في القوى العاملة.

4. التعليم

هناك 61 مليون طفل منقطع عن الدراسة حول العالم، 32.1 مليون منهم (أي 52.7 في المائة) فتيات²⁶. وفي المنطقة العربية، هناك 2.8 مليون طفل منقطع عن الدراسة، 1.8 مليون منهم (أي 64 في المائة) فتيات²⁷. ويغزو هذا المعدل المتوسط العالمي ويظهر الفوارق بين الفتيات والفتيان في التعليم في المنطقة العربية. وفي الفترة بين عامي 2010 و2014 بالكاد تغيّرت هذه النسبة، ما قد يُعزى جزئياً إلى استمرار النزاعات. وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، انتقلت

قصيرة وتنتهي في وقت مبكر من اليوم والإجازات كثيرة وممرنة. وكان هناك قدر أكبر من عدم اليقين حول القطاع الخاص وبيئاته المتنوعة التي تتطلب ساعات عمل أطول والتزامات عمل أكبر.

وبين الشكل 18-2، تزايد في البطالة بين الذكور والإناث على حد سواء في المنطقة، باستثناء الجزائر وقطر. وكانت الفجوة بين الجنسين في البطالة والمشاركة في القوى العاملة آخذة في الاتساع في الخمسة أعوام الماضية، باستثناء حالات قليلة. أما في قطر فقد انخفض معدل بطالة الذكور من 1.7 في المائة إلى 0.1 في المائة والإناث من 8.6 في المائة إلى 0.8 في المائة²¹. وكان معدل المشاركة في القوى العاملة 68 في المائة لدى الذكور و37 في المائة لدى النساء. والفجوة بين معدلات المشاركة لدى الذكور والإناث في قطر هي الأصغر في المنطقة. وطرأت هذه التحسينات نتيجة سياسات "التقطير" التي وضعتها قطر لتوظيف المواطنين القطريين. فقد أرست خطة التقطير الاستراتيجية، من بين بضعة تدابير أخرى، نظام حصص يقضي أن يشكّل القطريون 50 في المائة من العاملين في قطاع النفط والغاز و20 في المائة على الأقل من العاملين في القطاعات الخاصة وشبه الخاصة²².

وفي المغرب الفجوة بين معدلات بطالة الذكور والإناث صغيرة أيضاً، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث 11.2 في المائة والذكور 9.6 في المائة. وحقق المغرب هذه النتائج بفضل الاستراتيجية الوطنية للعمالة الموجهة إلى الباحثين عن العمل الأكثر انكشافاً على مخاطر البطالة وذلك لتمهيد الطريق لهم²³. غير أن الفجوة في معدل المشاركة في القوى العاملة لا تزال مرتفعة، وتبلغ 45.6 في المائة.

والبطالة بين الذكور في الجزائر آخذة بالانخفاض بينما هي آخذة بالارتفاع بين الإناث. ومعدل المشاركة في القوى العاملة ثابتة، وهناك فجوة كبيرة بين الرجال والنساء. ويبلغ معدل مشاركة الإناث 16.4 في المائة، ومعدل مشاركة الذكور 66.8 في المائة.

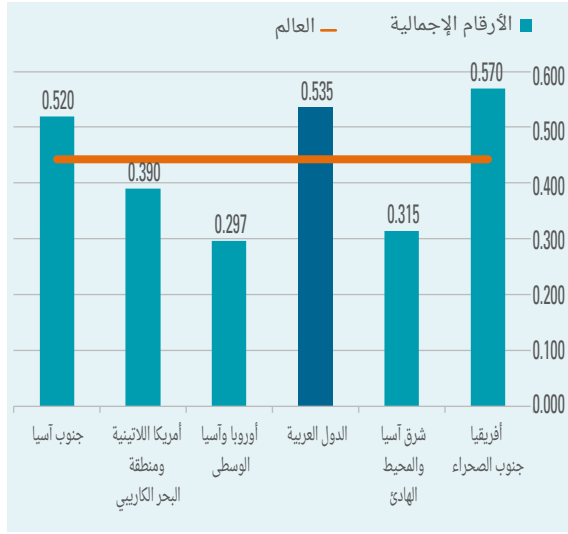
وفي الأردن، ترتفع نسبة البطالة بين الرجال والنساء مع المحافظة على الفجوة بين البطالة بين الذكور والإناث بنحو 12 في المائة. ويظل معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضاً بين النساء ويبلغ 13.4 في المائة.

الجدول 2-3 نسبة الإناث إلى الذكور للالتحاق حسب مستوى التعليم 2010 و2014

Female-to-male ratio						Country
Tertiary education		Secondary education		Primary education		
2014	2010	2014	2010	2014	2010	
البلدان العربية						
-	1.09	1.01	1.00	0.97	0.95	الأردن
1.20	1.35	-	-	0.96	0.95	الإمارات العربية المتحدة
1.49	-	0.96	0.98	0.97	0.95	البحرين
1.60	1.51	-	1.02	0.93	0.92	تونس
1.48	1.40	-	1.00	0.91	0.90	الجزائر
0.97	0.83	-	0.95	-	0.92	الجمهورية العربية السورية
1.04	1.16	-	0.85	-	0.87	السودان
1.49	1.29	1.05	1.04	0.95	0.94	دولة فلسطين
1.80	1.70	0.92	0.96	0.96	0.95	قطر
-	-	0.99	0.97	0.96	0.95	الكويت
1.26	1.16	1.06	1.08	0.94	0.94	لبنان
0.86	0.88	0.94	0.93	0.94	0.92	مصر
0.94	0.90	-	0.84	0.91	0.90	المغرب
0.94	1.10	0.75	-	0.94	0.96	المملكة العربية السعودية
-	0.42	-	0.60	-	0.78	اليمن
1.04	1.02	0.92	0.91	0.93	0.91	العالم
0.99	0.99	0.89	0.89	0.90	0.89	البلدان العربية
1.10	1.20	0.93	0.93	0.95	0.95	أوروبا الوسطى والشرقية
1.04	1.05	0.94	0.94	0.93	0.93	آسيا الوسطى
1.03	0.97	0.92	0.92	0.89	0.90	شرق آسيا والمحيط الهادئ
1.26	1.26	1.02	1.04	0.94	0.93	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
1.22	1.25	0.96	0.95	0.95	0.95	أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية
0.85	0.71	0.90	0.85	0.97	0.91	جنوب وغرب آسيا
0.69	0.67	0.84	0.81	0.91	0.91	أفريقيا جنوب الصحراء

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مركز بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء.

الشكل 2-19 دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2015: حسب المنطقة



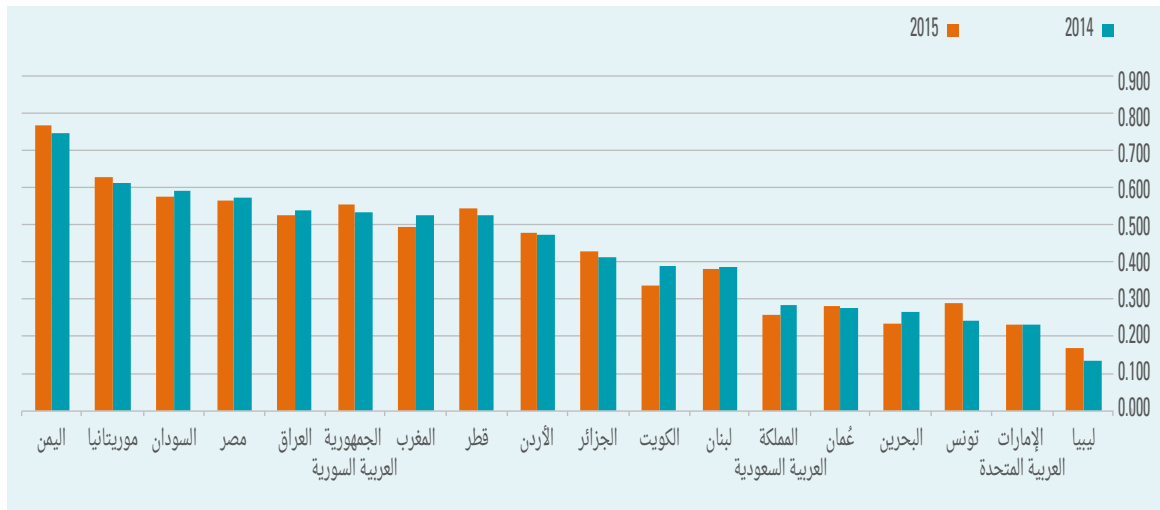
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

مع ذلك، هذا التقدم الملحوظ إلى حد ما في التعليم العالي للنساء لم يقابله تقدم في مكان العمل. ولا تزال المرأة في المنطقة العربية تكافح للحصول على وظائف لائقة وعلى الحماية الاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى إخفاق صانعي القرارات في الربط بين المناهج الدراسية واحتياجات السوق وإلى أزمة

نسبة الالتحاق بالمدارس لدى الإناث إلى الذكور من 0.89 إلى 0.9 (الجدول 2-3). واستقرت هذه النسبة عند 0.89 للتعليم الثانوي و0.99 للتعليم العالي.

غير أنه في العديد من البلدان العربية، تجاوز التحاق النساء بالتعليم الثانوي والعالي التحاق الرجال، فبلغت نسبة الإناث إلى الذكور أكثر من 1.0 بكثير. وفي الأردن بلغت نسبة الإناث إلى الذكور للتعليم الثانوي 1.01. وفي لبنان، انخفضت هذه النسبة من 1.08 إلى 1.06 بين عامي 2010 و2014. وفي التعليم العالي، لوحظت نسب أعلى من 1.0: في الإمارات العربية المتحدة (1.20) والبحرين (1.49) وتونس (1.60) والجزائر (1.48) والسودان (1.04) ودولة فلسطين (1.49) وقطر (1.80) ولبنان (1.26). وتقارن أرقام التعليم العالي هذه إيجابياً في المتوسطات العالمية والإقليمية: في العالم (1.04) والبلدان العربية (0.99) وآسيا الوسطى (1.04) وأوروبا الوسطى والشرقية (1.10) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (1.03) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (1.26) وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (1.22) وجنوب وغرب آسيا (0.85) وأفريقيا جنوب الصحراء (0.69) (الجدول 2-3). وينبغي أن يُنظر إلى هذه الأرقام ضمن سياقات ونواتج محددة، وينبغي كذلك بذل مزيد من الجهود لفهم الفجوة بين الجنسين وسبب انقطاع الفتيان عن التعليم الثانوي والعالي.

الشكل 2-20 دليل الفوارق بين الجنسين لعامي 2014 و2015: حسب البلد



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

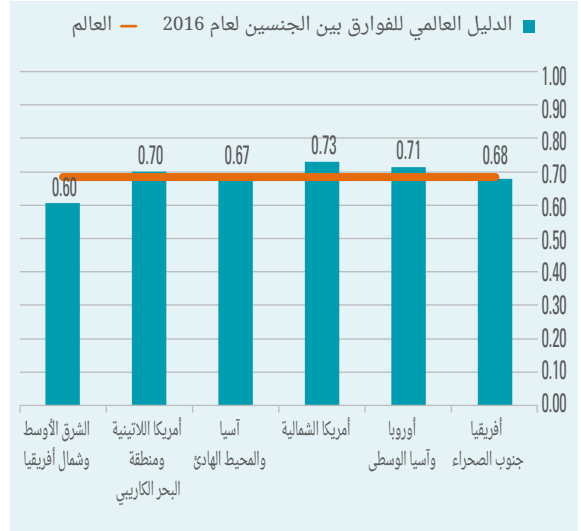
5. مؤشرات المساواة بين الجنسين

دليل الفوارق بين الجنسين الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر قوي يقيس التفاوتات بين الجنسين في البلدان. ويبرز الدليل خسارة الإنجاز بسبب اللامساواة بين الجنسين باستخدام ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية (نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات لدى المراهقات)؛ والتمكين (التعليم الثانوي والمقاعد البرلمانية)؛ والمشاركة في سوق القوى العاملة. ووفقاً للدليل، كان التقدم في المنطقة العربية متواضعاً في السنوات الأخيرة، إذ بلغت قيمة الدليل 0.535 في عام 2015 مقارنة مع 0.537 في عام 2014 و0.564 في عام 2013، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت القيمة كلما تزايدت اللامساواة في المجتمع. واحتلت المنطقة العربية المرتبة الخامسة بين ست مناطق، بعد أفريقيا جنوب الصحراء، التي حققت قيمة 0.570 (الشكل 2-19). وحققت أوروبا وآسيا الوسطى أفضل معدل بقيمة 0.297 يليها شرق آسيا والمحيط الهادئ بقيمة 0.315.

وعلى المستوى القطري، أظهر نصف البلدان العربية²⁸ التي شملها تقرير التنمية البشرية لعام 2016 تحسناً في أداء المساواة بالمقارنة مع الأعوام السابقة، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والعراق

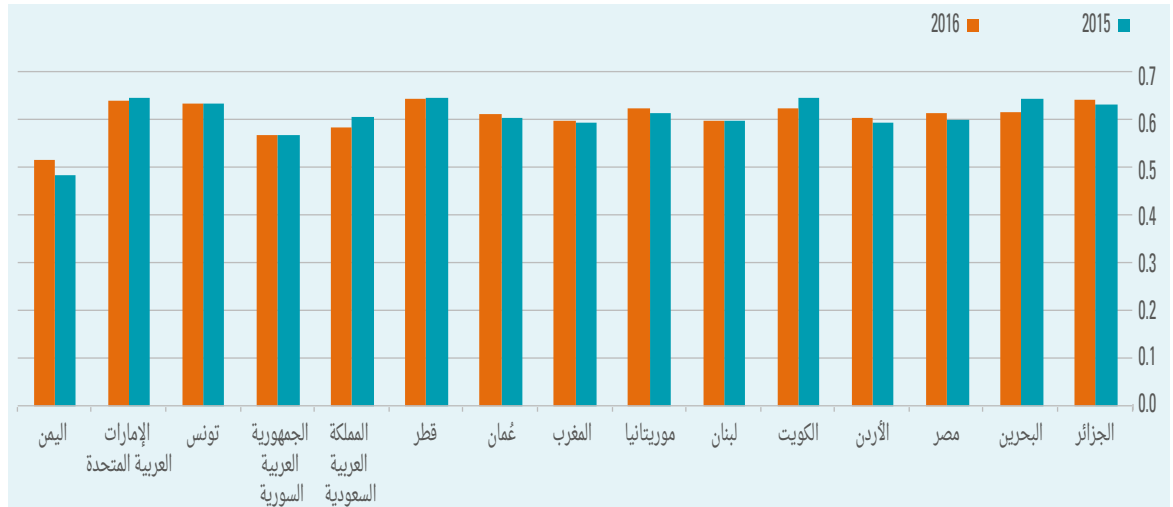
اللاجئين، التي أدت إلى انقطاع أعداد كبيرة من الفتيات اللاجئات عن التعليم لأسباب أمنية. كما يترك الفتيان أيضاً المدرسة للبحث عن عمل والمساهمة في الدخل الأسري.

الشكل 2-21 الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2016: حسب المنطقة



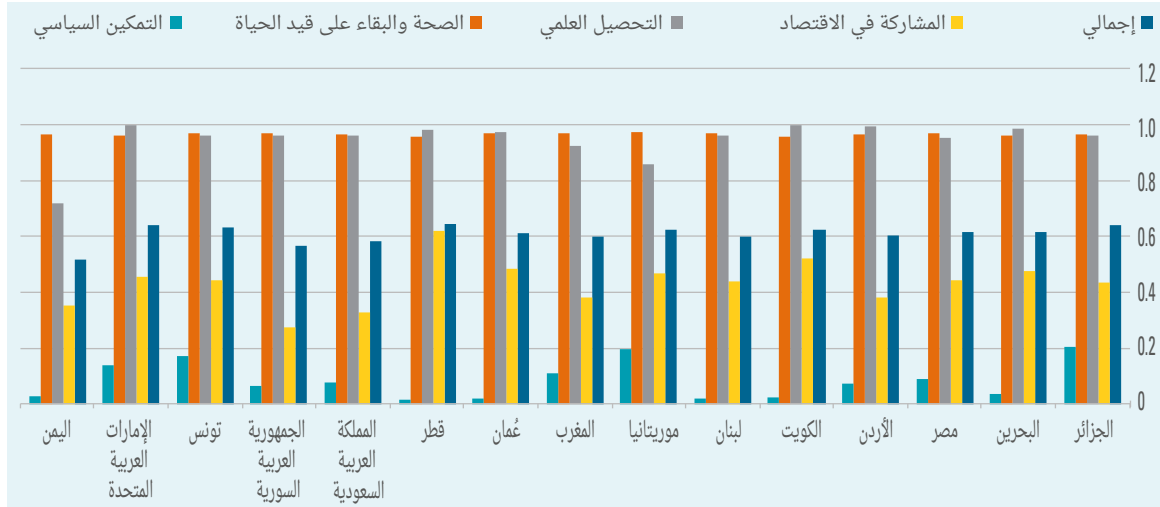
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Economic Forum, 2016. ملاحظة: البيانات حول المتوسط الإقليمي مرجحة بعدد السكان ومحسوبة بالاستناد إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

الشكل 2-22 الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعامي 2014 و2015: حسب البلد



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Economic Forum, 2016.

الشكل 2-23 مؤشرات الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2015



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Economic Forum, 2016.

على مقياس إجمالي. وتبعاً للدليل العالمي لعام 2016 (الشكل 2-21)، لا تزال المنطقة العربية تواجه تحدياً صعباً في تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ احتلت المرتبة الأخيرة بين جميع المناطق الأخرى. واحتلت أمريكا الشمالية المرتبة الأولى في عام 2016، تلتها أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ.

وعلى المستوى القطري، تمكنت البلدان العربية بمعظمها من سداد 60 في المائة أو أكثر من الفجوة بين الجنسين (الشكل 2-22). وسجل كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية واليمن أسوأ أداء في عام 2015؛ واحتل اليمن ولا يزال أدنى مرتبة منذ عام 2006. واحتلت قطر والجزائر والإمارات العربية المتحدة المراتب الثلاث الأولى من حيث الأداء بين البلدان العربية، إذ بلغت نقاط الدليل العالمي لها 0.643 و0.642 و0.639 على التوالي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية، وكانت قيمة الدليل العالمي لها 0.619 (الشكل 2-23). وفيما يتعلق بالتعليم، تصدرت الإمارات العربية المتحدة البلدان العربية، فيما احتلت الجزائر أعلى مرتبة على الدليل الفرعي للمشاركة السياسية.

والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وانعكس هذا التحسن في عام 2015، باحتفاظ كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وليبيا بالتصنيف الأكثر إيجابية، حيث بلغت قيم الدليل لهذه البلدان على التوالي 0.233 و0.167 و0.232. واحتل كل من جيبوتي واليمن أدنى الرتب (احتل اليمن المرتبة 168)²⁹، ليس من بين البلدان العربية فحسب بل أيضاً من بين 155 بلداً في العالم شملهم المسح. وتدهورت المساواة بين الجنسين في اليمن منذ عام 2014، عندما كانت قيمة الدليل 0.744. غير أنه، تمكن قراءة هذه الأرقام على نحو أفضل، عندما يُحلل سياق كل بلد، ويؤخذ بالاعتبار دخله القومي ومدى الالتزامات التي تعهد بها (من خلال وضع استراتيجيات للنهوض بالمرأة) لسد الفجوة بين الجنسين. فمثلاً، تشدد استراتيجية البحرين الوطنية للفترة 2013-2022 على تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة. وقد يكون لبلدان أخرى، ترتفع فيها أعداد العمال المهاجرين، نقاط مختلفة في الدليل.

وبقدم الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين، وهو مقياس عالمي آخر وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي، لمحة سريعة عن أداء البلد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأدرجت المشاركة والفرص الاقتصادية، ومستوى التحصيل التعليمي، والصحة والقدرة على البقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي للحصول

الجدول 2-4 المرأة في البرلمانات الوطنية لعامي 2016 و2017

النساء في البرلمانات الوطنية								
البلد	1 تموز/يوليو 2017				1 شباط/فبراير 2016			
	نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين				نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين			
	النسبة المئوية للنساء	عدد النساء	عدد المقاعد ^أ	تاريخ الانتخابات	النسبة المئوية للنساء	عدد النساء	عدد المقاعد ^أ	تاريخ الانتخابات
الأردن ^ب	15.38	20	130	9/2016	12.00	18	150	1/2013
الإمارات العربية المتحدة	20.00	8	40	9/2011	22.50	9	40	9/2011
البحرين	7.50	3	40	11/2014	7.50	3	40	11/2014
تونس ^ب	31.34	68	217	10/2014	31.34	68	217	10/2014
الجزائر ^ب	25.76	119	462	5/2017	31.60	146	462	5/2012
جزر القمر	6.06	2	33	1/2015	3.03	1	33	1/2015
الجمهورية العربية السورية	13.20	33	250	4/2016	12.40	31	250	5/2012
جيبوتي ^ب	10.77	7	65	2/2013	12.73	7	55	2/2013
السودان ^ب	30.52	130	426	4/2015	30.52	130	426	4/2015
العراق ^ب	25.30	83	328	4/2014	26.52	87	328	4/2014
عمان	1.18	1	85	10/2015	1.18	1	85	10/2015
دولة فلسطين ^ج	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	0.00	0	35	7/2013	0.00	0	35	7/2013
الكويت	3.08	2	65	11/2016	1.54	1	65	7/2013
لبنان	3.13	4	128	6/2009	3.13	4	128	6/2009
ليبيا	15.96	30	188	6/2014	15.96	30	188	6/2014
مصر ^ج	14.93	89	596	10/2015	14.93	89	596	10/2015
المغرب ^ب	20.51	81	395	10/2016	16.96	67	395	11/2011
المملكة العربية السعودية	19.87	30	151	12/2016	19.87	30	151	1/2013
موريتانيا	25.17	37	147	11/2013	25.17	37	147	11/2013
اليمن	0.00	0	275	4/2003	0.00	0	300	4/2003

المصدر: Inter-Parliamentary Union, 2016.

^أ تشير هذه الأرقام إلى عدد المقاعد الحالية في البرلمان في التواريخ المعطاة في الجدول.

^ب نظام حصص لتأمين عدد محدد من المقاعد في البرلمان للمرأة.

^ج البيانات غير متوفرة أو لم يبلغ عنها بشكل منفصل.

مع 12 في المائة في الانتخابات السابقة. وتحققت هذه النتائج بفضل المجتمع المدني الذي دفع باتجاه تحقيق مزيد من التمثيل السياسي التدريجي للمرأة، حيث حصلت 5 نساء على مقاعد غير مخصصة و15 امرأة على 15 مقعداً مخصصاً. ويشير ذلك إلى ازدياد قبول حضور المرأة في المجال السياسي، وهو ما ينعكس أيضاً في ترشح أكبر عدد من النساء حتى الآن، 252 مرشحة بالمقارنة مع 215 في عام 2013. وخلال انتخابات عام 2016 في المغرب، حصلت النساء على 14 مقعداً إضافياً، ما رفع نسبة تمثيل النساء في البرلمان من 17 في المائة إلى 21 في المائة. ويعزى ذلك جزئياً إلى تطبيق نظام حصص يشجع على مشاركة النساء. وفي انتخابات نيسان/أبريل 2016 في الجمهورية العربية السورية، حازت النساء على 33 مقعداً من أصل 250، بزيادة مقعدين مقارنة مع الانتخابات السابقة. والأهم من ذلك، هو أن امرأة ترأست البرلمان لأول مرة في تاريخه بعد انتخاب هدية خلف عباس في منصب متحدث باسم مجلس الشعب في حزيران/يونيو 2016³¹. وأسفرت الانتخابات البلدية في عُمان في كانون الأول/ديسمبر 2016 عن انتخاب 7 نساء في المجلس، بزيادة 4 نساء. وبعد تصديق البرلمان على قانون المساواة بين الجنسين في حزيران/يونيو 2016، من المتوقع أن تفضي الانتخابات البلدية التونسية لعام 2017 إلى انتخاب عدد أكبر بكثير من النساء في المجالس المحلية. ولم تسفر جميع الانتخابات عن تعزيز مركز المرأة في المجال السياسي، فقد أدت الانتخابات في المملكة العربية السعودية إلى بقاء عدد النساء في مجلس الشورى على حاله، 30 مقعداً من أصل 151، بينما فقد العراق أربع من ممثلاته البرلمانيات. وأخفقت الانتخابات البرلمانية في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في تحسين تمثيل المرأة، رغم تمكن المرأة العضوة الوحيدة في البرلمان من الحفاظ على مقعدها وأسفرت انتخابات أيار/مايو 2017 في الجزائر عن انخفاض عدد البرلمانيات بنسبة 18 في المائة من 146 مقعداً إلى 119.

وخصصت بعض البلدان العربية مقاعد للنساء (نظام الحصص) أو تدخل رئيس الدولة لإدخال مزيد من النساء إلى البرلمان، كما حصل في المملكة العربية السعودية، غير أن معظمها لا يزال لا يملك نظام حصص مخصصة للنساء في البرلمان، باستثناء تونس وجيبوتي والعراق والمغرب، غير أن عدداً قليلاً من البلدان خصص مقاعد

ولا يزال الطريق طويلاً أمام البلدان العربية لتحقيق المساواة بين الجنسين، رغم أن بعض البلدان تمكّنت من التحسّن بقدر كبير في وقت قصير من الزمن. فقد قامت هذه البلدان باستثمارات كبيرة في العقود الأخيرة لتحفيز تعليم المرأة، غير أنه يتعين عليها إدماج امرأة إدماجاً كاملاً في سوق العمل لجني المنافع الاقتصادية لهذه الاستثمارات.

وينبغي القيام بتحليل معمق لفهم أصول هذه التصنيفات، مع الأخذ بالاعتبار مؤشرات الفرعية وحساباتها ذات الصلة ومحدوديتها، وخصوصاً العوامل الأخرى، مثل النزاعات، التي تؤثر على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، ازدادت المشاركة السياسية للنساء في أنحاء العالم بمقدار الضعف تقريباً في البرلمانات المنتخبة والمعيّنة. ورغم ضعف أداء المنطقة العربية في مؤشرات المساواة بين الجنسين، اتبعت المنطقة العربية ولا تزال هذه الوجهة، إذ شغلت النساء 18.9 في المائة من المقاعد البرلمانية في عام 2017 مقارنة مع 18.4 في المائة في عام 2016. ويشير هذا التقدم المحرز إلى تحول اجتماعي تدريجي يسلم بضرورة دعم الانخراط السياسي للمرأة وتمثيلها البرلماني، ويعكس أيضاً اعتماد العديد من البلدان العربية نظام الحصص. ورغم تنامي عدد النساء في البرلمانات تظل المنطقة العربية دون المتوسط العالمي لعام 2016 البالغ 23.4 في المائة: يقارن متوسط المنطقة البالغ 18.2 في المائة مع نسبة بلدان الشمال الأوروبي البالغة 41.7 في المائة، والأمريكتين 28.2 في المائة وأوروبا (باستثناء بلدان الشمال الأوروبي) 25.2 في المائة وأفريقيا جنوب الصحراء 23.8 في المائة وآسيا 19.7 في المائة³⁰. وزادت سبعة بلدان عربية (الأردن وجزر القمر وجيبوتي والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت والمغرب) عدد النساء في برلماناتها - وهو أحد مقاصد التنمية المستدامة الأساسية (الهدف 5-5) - بينما لم يطرأ أي تغيير في البلدان الأخرى لعدم إجرائها انتخابات في الآونة الأخيرة (الجدول 4-2). وإجمالاً، لم تسجل سوى 5 بلدان من أصل 21 بلداً مشمولاً في العينة متوسطاً يفوق المتوسط العالمي، وهذه البلدان هي تونس والجزائر والسودان والعراق وموريتانيا.

وفي أيلول/سبتمبر 2016، انتخب الأردنيون 20 امرأة من أصل 130 برلماني أو 15.38 في المائة من المجموع، مقارنة

الإطار 2-1 التطورات في التشريعات المتعلقة بالعنف على أساس الجنس

خلّص استعراضٌ لأدلة منشورة قامت به منظمة الصحة العالمية إلى أن العنف الجسدي أو الجنسي الذي يمارسه العشير بين المتزوجات واللواتي سبق لهن الزواج يقدر على الصعيد العالمي بنسبة 30 في المائة، وأكبر انتشار له في مناطق أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا بنسبة 37 في المائة مقارنة مع 25 في المائة في منطقتي أوروبا وغرب المحيط الهادئ. وتسلط هذه الأرقام الضوء على التحدي المتمثل في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. ولقد بدأت الجهود للتصدي للعنف ضد المرأة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وأدخل كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر والعراق ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية شكلاً من أشكال التشريعات أو اللوائح المتعلقة بالعنف الأسري، وخاصة قانون البحرين رقم (17) لسنة 2015 (الحماية من العنف الأسري) ونظام الحماية من الإيذاء لعام 2013 الذي أجازته المملكة العربية السعودية، وقانون الجزائر رقم 15-19 لتعديل قانون العقوبات بتجريم بعض أشكال العنف الأسري. وتباين هذه القوانين فيما يتعلق بدرجة امتثالها للمعايير الدولية.

وفي الأردن، وبعد سنوات من الحملات التي قام بها ناشطون في مجال حقوق المرأة ومحامون وصحفيون، ألغى البرلمان في 1 آب/أغسطس 2017 المادة 308 من قانون العقوبات التي تنص على إسقاط الملاحقة والعقوبة القانونية عن المُغتصب إذا عُقد زواج بينه وبين الضحية لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وقال رئيس الوزراء هاني الملقي خلال الدورة البرلمانية إن الحكومة ملتزمة بموقفها من إلغاء المادة 308 وتعزيز حماية الأسرة الأردنية. وقد جاء هذا التحرك بعد أن سجلت البلاد أكثر من 160 حالة اغتصاب في عام 2016، وشهدت زيادة ملحوظة في حالات العنف المنزلي، وفقاً لسجلات الادعاء للمحكمة الجنائية الكبرى.

صدر قانون العنف الأسري في لبنان رقم 293 في عام 2014 بعد صراع طويل مع الحكومة بشأن محتوياته. وقد تم التوصل إلى حل وسط ولكن العمل جارٍ لتحسين القانون. وفي حين ينص القانون على أوامر زجرية وصندوق للضحايا ووحدة شرطة متخصصة وتعديلات على قانون العقوبات، فإنه لا ينص تجريم الاغتصاب الزوجي. وبالإضافة إلى ذلك، يعطى القانون أولوية لنظام قانون الأحوال الشخصية في لبنان، الأمر الذي قد يعقد تنفيذ هذا القانون. وعلى الرغم من هذه التعديلات، فقد استخدم القضاة القانون لصالح الناجيات من العنف. وفي 16 آب/أغسطس 2017، ألغى لبنان المادة 522 من قانون العقوبات، التي تعفي المعتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية. وقد أشادت منظمات حقوق المرأة وناشطون، بالإضافة إلى وزير شؤون المرأة، بهذا الإلغاء لكنها أعربت عن قلقها إزاء بقاء المادتين 505 و518 اللتان تعفيان وقف الملاحقة أو المحاكمة في حق من يقوم بمجاعة قاصر إذا عقد زواج صحيح بين هذا المرتكب والقاصر، التي يتراوح عمرها بين خمس عشرة وثمانية عشرة سنة.

وفي كانون الثاني/يناير 2014، ألغى البرلمان المغربي المادة 475 من قانون العقوبات الذي يسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب إذا تزوج ضحيته القاصر. واعتمد بعد ذلك، القانون 13-103 لمكافحة العنف ضد النساء في 20 تموز/يوليو 2016. وأدرج القانون جرائم جديدة وتدابير حماية للناجيات من العنف (بما في ذلك نظام الإحالة)، ويضاعف العقوبات في حالات العنف الأسري، ويمنع مرتكب الجريمة من الاتصال بضحيته ويقضي بأن يخضع المسيء لعلاج نفسي. وفي حين أشيد بهذه الجهود كخطوة أولى، يسعى ناشطو المجتمع المدني إلى إدخال مزيد من التعديلات.

وفي عام 2014، أزال تونس جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومهدت بذلك الطريق لإجراء مزيد من الإصلاحات على التشريعات التي تراعي قضايا الجنسين. وفي العام نفسه، ألزم الدستور الجديد الحكومة باتخاذ تدابير للقضاء على العنف ضد المرأة بموجب المادة 46، ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في التشريعات السارية. وفي 26 تموز/يوليو 2017، وافق البرلمان التونسي على قانون يجرم العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الأسري. ويتبنى القانون الجديد تعريفاً واسعاً للعنف ضد المرأة ويتضمن مكونات تحول

دون وقوع هذا النوع من العنف، وتحمي الناجيات من العنف الأسري، وتلاحق مرتكبي الجرائم، ويتضمن القانون أحكاماً تتعلق بأوامر توفير الحماية المدنية، واستحداث وحدة شرطة تُعنى بقضايا العنف الأسري، وإحالات وملاجئ، كما يجرم التحرش الجنسي في الأماكن العامة ويفرض غرامات على أصحاب العمل الذين يميزون ضد النساء في الأجر. ومنذ أيلول/سبتمبر 2017، يتمتع المواطنون التونسيون بحرية اختيار الزوج بغض النظر عن الديانة. ويدعو المجتمع المدني إلى الدفع إلى الأمام بالقانون في مجالين رئيسيين لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ويحث صانعي القوانين على تعديل قانون الميراث وإلغاء ما يعرف باسم "فحص العذرية".

لقد تضخمت تحديات التنمية الاجتماعية الإقليمية بسبب أزمة اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً المستمرة. وخبرت المنطقة العربية ارتفاعاً في مستوى الفقر منذ عام 2010، ما أسهم في تفاقم أوجه التفاوت في الدخل. ولا تزال البطالة مرتفعة وسوق الوظائف يميز بدرجة كبيرة ضد المرأة، ما يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام تنمية رأس المال البشري. وخاصة أنه لم يطرأ إلا تحسن طفيف في مجال تعليم الفتيات.

ولا تزال المرأة العربية لا تتمتع بنفس الحقوق والمعايير التي تتمتع بها نظيراتها في الغرب أو الرجال. والعنف على أساس الجنس سمة مشتركة بين المجتمعات العربية. وتُظهر البيانات المتاحة أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تحتل المرتبة الثالثة من بين سبعة مناطق فيما يتعلق بنسبة اللواتي أبلغن عن تعرضهن لعنف العشير و/أو لعنف من غير العشير (أي 36.4 في المائة)³⁵. ولن ينخفض هذا العدد إلا إذا وضعت الحكومات تشريعات تحمي المرأة من العنف والتمييز، وتحديث تغييراً في التفكير المجتمعي-الثقافي. ولا تزال المرأة العربية غير قادرة على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية بالكامل. وتدعو النساء في جميع أنحاء المنطقة إلى إدخال إصلاحات على قوانين الأحوال الشخصية والعمل، وتساهم بنشاط أكبر في سوق العمل وإن كانت ضمانات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية وقوانين العمل التي تعزز مشاركتهن في القوى العاملة لا تواكب هذا التقدم. ولا تزال المرأة تتقاضى أجراً أدنى من أجر الرجل لقاء العمل نفسه رغم حيازتها لشهادات التعليم العالي نفسها. وينبغي إدخال تعديلات على قوانين العمل لتنص على منح الأجر نفسه مقابل العمل نفسه. ولا تزال أماكن العمل خاضعة لهيمنة الرجال ولا سيما في المناصب القيادية.

برلمانية للنساء. وخصص السودان 30 في المائة من مقاعده البرلمانية للنساء، والمملكة العربية السعودية 20 في المائة، وخصص كل من الأردن وجيبوتي وليبيا ومصر 10 في المائة³² وأدخلت الجزائر قانوناً يقضي بأن تدرج الأحزاب السياسية مرشحات في قوائمها، مع اعتماد نظام حصص متفاوت (تخصيص حصص أكثر للدوائر الانتخابية الأكبر)³³. وأصدرت مصر قراراً يقضي بأن تشكل النساء 25 في المائة من الممثلين في المجالس المحلية³⁴.

دال. ملاحظات ختامية

لا تزال المنطقة العربية في عام 2017 تواجه صعوبات فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد أثرت التوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة على العلاقات الاقتصادية للبلدان العربية مع بلدان ومناطق أخرى، وأدت إلى تفاقم مشاكل البطالة ومساءلة اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. وظل وضع ميزان المدفوعات صعباً في المنطقة، ولا سيما للبلدان الغير المصدرة للنفط. ولا تزال تجتاح النزاعات وعدم الاستقرار السياسي اقتصادات الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، في الوقت الذي تُضعف فيه تداعيات النزاع آفاق الانتعاش الاقتصادي في الأردن ولبنان. وينبغي أن تعزز البلدان العربية جهود توطيد أوضاعها المالية لحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من خطط التنمية الأخرى العالمية والإقليمية (الإطار 2-2). ولم يكن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في المنطقة العربية بنسبة 2.5 في المائة في عام 2017 كافياً لتوليد الموارد اللازمة لتمويل السياسات الإنمائية. ولهذا السبب، هناك حاجة لمزيد من التعاون الإقليمي للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية والبشرية والطبيعية.

الإطار 2-2 التطلعات إلى التنمية: التحديات والفرص

تواجه المنطقة العربية تحدياً كبيراً في تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال خطط مختلفة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 (تنطبق على بعض البلدان العربية) وبرنامج عمل إسطنبول. ويعكس عدد الأهداف والمقاصد والمؤشرات الواردة في كل من هذه الخطط مدى تعقيد هذه المهمة: فأهداف التنمية المستدامة تتألف من 17 هدفاً و169 مقصداً و230 مؤشراً؛ ولدى خطة عام 2063 7 تطلعات و20 هدفاً و34 مجالاً ذا أولوية و171 مقصداً وطنياً و85 مقصداً قارياً و246 مؤشراً؛ ولدى برنامج عمل إسطنبول 7 مجالات أولوية ومئات المقاصد والمؤشرات المرتبطة به. ولن يكون الامتثال الكامل لهذه الأهداف بالأمر الهين للبلدان العربية والبلدان الأقل نمواً.

وتواجه البلدان العربية تحديات فريدة في سعيها لتنفيذ هذه الأهداف المتعددة. وللنزاع وعدم الاستقرار أثر مدمر عميق على التنمية، بما في ذلك النمو الاقتصادي والصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً. لقد أسفر النزاع عن إزهاق الكثير من الأرواح وأدى إلى نزوح آلاف الأسر وقطع سُبل العيش وألحق ضرراً بحياة النساء والأطفال بوجه خاص. وأدى النزاع، على أقل تقدير، إلى انخفاض جودة الحياة وكرامة العيش وتقويض التنمية المستدامة بقدر كبير. وتظهر آثار النزاعات في المنطقة العربية على مستويات متنوعة، فقد عبرت الحدود وخلفت آثاراً ضارة وهددت الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة والأبعد.

ورغم التحديات المذكورة أعلاه، يمكن أن تحقق البلدان العربية وشركاؤها في التنمية العديد من أهداف التنمية شريطة أن تعزز التزاماتها وجهودها في مجال التنسيق.

ويقتضي تنفيذ مختلف هذه الخطط بنجاح وعياً أكبر بترابطها وبأهميتها للتنمية الوطنية. وينبغي إدراك أن أهداف التنمية المستدامة هي استجابة للأبعاد العالمية لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان العربية، وأن خطة عام 2063 وبرنامج عمل إسطنبول يمثلان استجابة للتطلعات والتحديات المحددة بالمنطقة.

وهناك تقارب كبير بين الحجم الهائل من الأهداف والمقاصد والمؤشرات المتضمنة في كل خطة من الخطط. فمثلاً، جرى تعميم قضايا الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة، ويعالج الهدف الخامس منها بالتحديد مسألة المساواة بين الجنسين. وتشدد خطة عام 2063 على مساواة المرأة وتمكينها، كما يقوم بذلك برنامج عمل إسطنبول ضمن إطار التنمية البشرية والاجتماعية. ولتتبع التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطط في المنطقة العربية هناك حاجة لمجموعة متكاملة من الأهداف والمقاصد، إلى جانب منصة للاستعراض المنسق وإعداد التقارير لوضع مجموعة أساسية من المؤشرات الإقليمية العربية. وينبغي أن تأخذ هذه الترتيبات بالاعتبار مستويات التنمية لكل بلد على حدة. ورغم التقارب الكبير بين هذه الخطط سيشكل إدراج مكوناتها باتساق في نُظم التخطيط الوطنية تحدياً عملياً رئيسياً.

ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية هذه وضع سياسات على نحو أفضل وتحليل الآثار المترتبة على المبادرات داخل القطاعات وفيما بينها. وفيما يخص أهداف التنمية المستدامة وحدها، سيتعين أن تتع البلدان العربية نهجاً متكاملاً يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الضروري القيام بتحليل قائم على الأدلة للآثار البنيوية للسياسات.

وفي الماضي كان هناك توجه نحو النظر في المنافع الفورية دون سواها؛ كما حدث عندما لم تُقاس المنافع الاقتصادية لزيادة إنتاج النفط على نحو كاف مقارنة بالتكاليف البيئية والاجتماعية. وعليه، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد أنسب الهياكل المؤسسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ الخطط المتعددة. وسيكون لوكالات

التخطيط دائماً دور كبير في ضمان توازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات في كافة أوجه تنفيذ البرنامج والمشروع.

وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل تنمية البلدان العربية، تظل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أهم الوسائل لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية. والمشاركة النشطة للشركاء جميعهم مطلوبة إذا ما أريد للبلدان العربية أن تواجه تحديات تنفيذ خطط تنمية متعددة، ولا سيما في المجالات التالية:

1. التعرف على خطط التنمية المتعددة للاستجابة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مع تعزيز صنع السياسات القائم على الأدلة؛

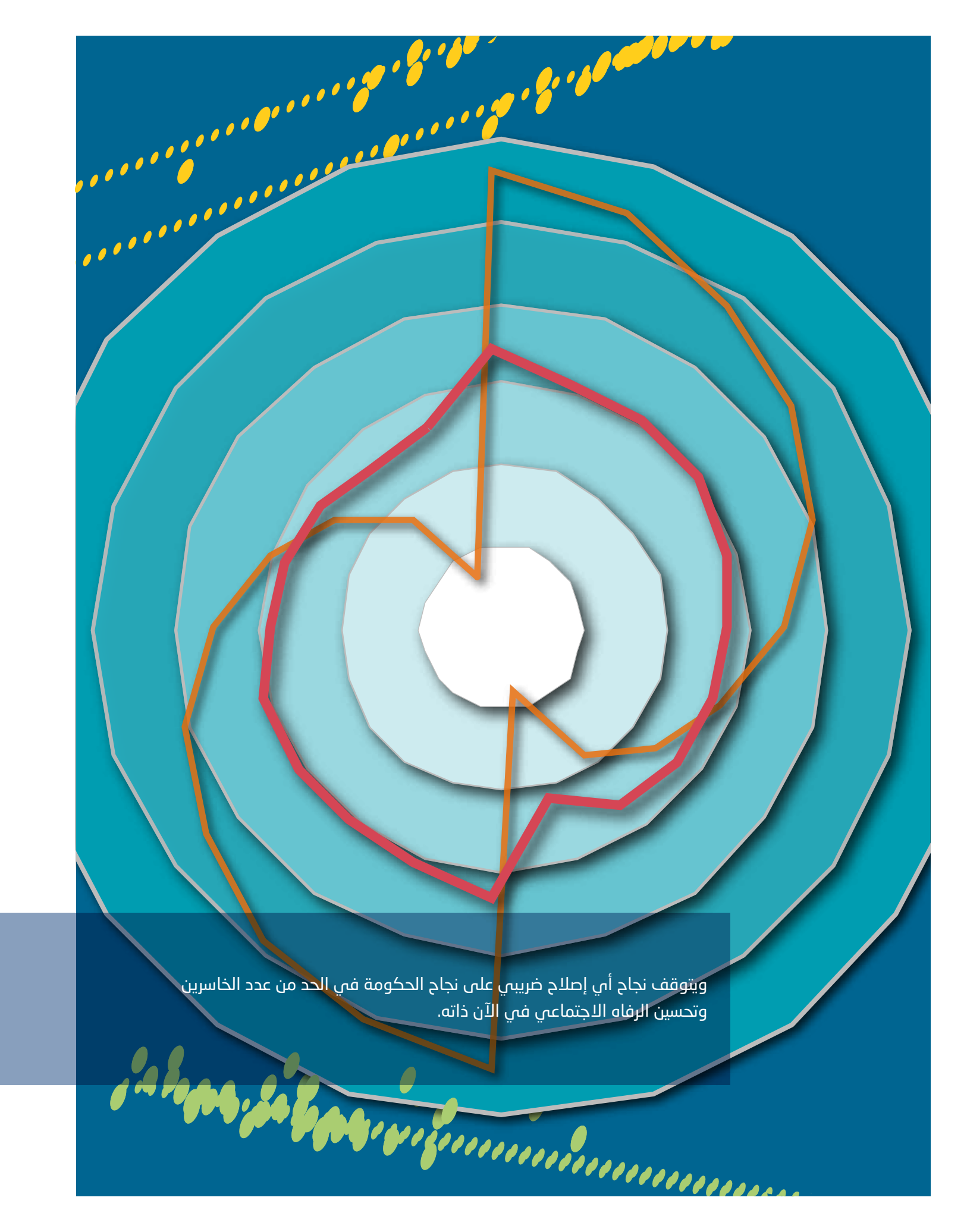
2. دمج خطط التنمية المتعددة لتنسيق أطر العمل وإرساء آليات تنفيذ مشتركة وهيكل متابعة مشترك؛

3. إدراج خطط التنمية المتعددة في أطر التخطيط الوطني مع تعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق تنسيق فعال.

المنطقة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في سن التقاعد القانوني وحصول المرأة في سن الشيخوخة على الضمان الاجتماعي.

وتظل مشاركة النساء في السياسة في البلدان العربية دون المتوسط العالمي رغم تنفيذ نظام الحصص في عدد قليل من البلدان. وهناك أدلة قليلة على أثر المشاركة السياسية للمرأة وتأثيرها على اعتماد قوانين تحفز المساواة بين الجنسين³⁶. ويشكل فرض نظام حصص انتخابية خطوة أولى باتجاه التمثيل السياسي للمرأة وتطبيع حضورها في المجال السياسي.

وفي البلدان التي تنفذ سياسات للحد من البطالة بين الرجال والنساء، تسفر الجهود المبذولة عادة نتائج إيجابية. وينبغي أن تشجع الحكومات وأصحاب العمل النساء على شغل وظائف قيادية وإدخال تنوع بين الجنسين في أماكن العمل التي يهيمن عليها الرجال. وينبغي أن تكون المرأة قادرة أيضاً على ممارسة حقها في الحصول على إجازة أمومة. ولا ينبغي أن يشكل الحمل والولادة والرضاعة عقبة في طريق مهنة المرأة أو سبباً في إنهاء توظيفها وعدم تمتعها بالمزايا نفسها التي يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالحصول على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية. وتحتاج



ويتوقف نجاح أي إصلاح ضريبي على نجاح الحكومة في الحد من عدد الخاسرين وتحسين الرفاه الاجتماعي في الآن ذاته.

3. التبعات الاقتصادية للإصلاح المالي في المنطقة العربية

ألف. مقدمة

باء. أسباب انكماش المالية العامة في المنطقة

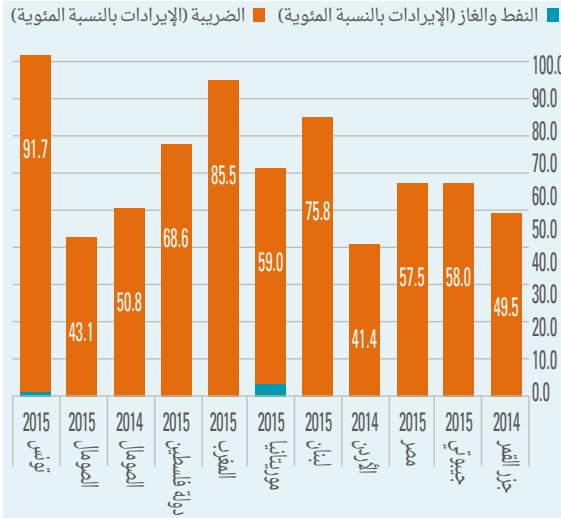
يمكن تقسيم البلدان العربية إلى مجموعتين حسب الإيرادات الحكومية. وتعتمد المجموعة الأولى بالأساس على الهيدروكربونات (النفط والغاز) لتمويل ميزانياتها (الشكل 3-1). والمجموعة الثانية، أقل ثراءً من حيث الموارد الهيدروكربونية، تعتمد أكثر على الضرائب ومصادر أخرى لتمويل ميزانياتها المالية (الشكل 3-2). فمثلاً، يشكل النفط، في المجموعة الأولى، 60 في المائة من مجموع الإيرادات في الجزائر و88 في المائة في الكويت. وفي المجموعة الثانية، تشكل الضرائب 91.7 في المائة من مجموع إيرادات في تونس و57.5 في المائة في مصر.

1. وضع المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط

لقد تأثرت بلدان المجموعة الأولى بعمق بهبوط أسعار النفط في عام 2014، وتوقعت الإسكوا (2015) بأن

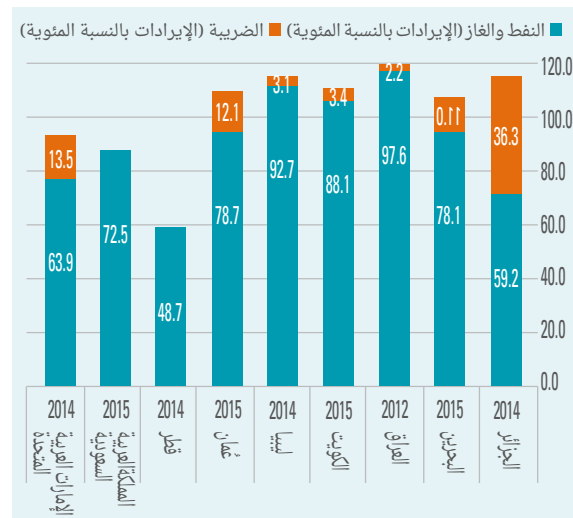
منذ عام 2015، واجهت البلدان العربية بمعظمها وضعاً مالياً حرجاً. ومثل العجز المالي الموحد 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و9.9 في المائة في عام 2016، فيما ارتفع مستوى الدين الإقليمي بمقدار 14 نقطة أساس بين عامي 2010 و2016. وهذا الوضع غير المؤاتي هو نتيجة لأحداث مهمة في المنطقة ألا وهي: التغيرات السياسية التي بدأت في عام 2011 وتحولت إلى نزاع مسلح في بعض البلدان؛ وانخفاض أسعار النفط في عام 2014 الذي أثر في النمو والأداء المالي في معظم البلدان المصدرة للنفط. ونفدت أغلبية البلدان في المنطقة إصلاحات مالية كبيرة أو تخطط لها لرفع الإيرادات المالية الداخلية وتحقيق الاستقرار في تطور الدين العام.

الشكل 3-2 حصة النفط والغاز مقابل الضريبة في الإيرادات الحكومية في البلدان غير المصدرة للنفط



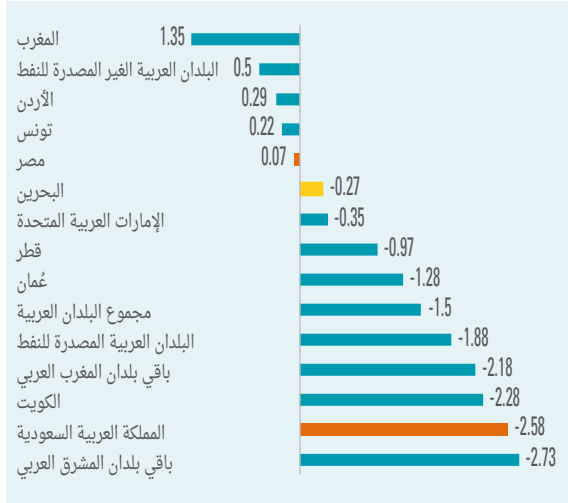
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 3-1 حصة النفط والغاز مقابل الضريبة في الإيرادات الحكومية في الدول المصدرة للنفط



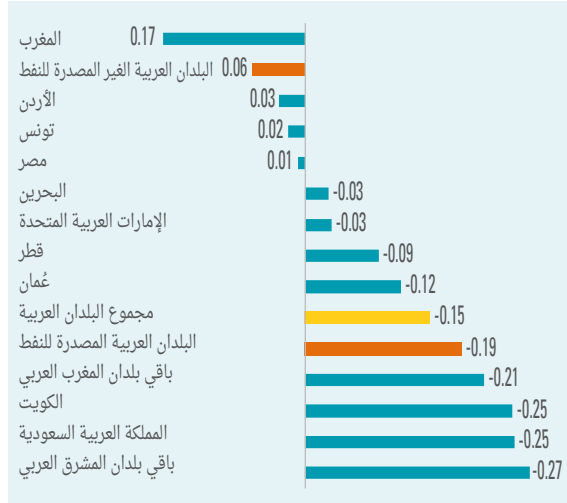
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 3-3 التبعات على المدى القصير لانخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة



المصدر: الإسكوا، 2015.

الشكل 3-4 التبعات على المدى المتوسط لانخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة



المصدر: الإسكوا، 2015.

بلغ 15.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، و12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. ونتيجة لذلك، زادت الحكومة السعودية مستوى دينها العام واستخدمت احتياطاتها من العملات الأجنبية. وانخفضت ودائع الحكومة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 39.4 في المائة في عام 2016. وازداد إجمالي الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 في المائة في عام 2014 إلى 14.2 في المائة في عام 2016.

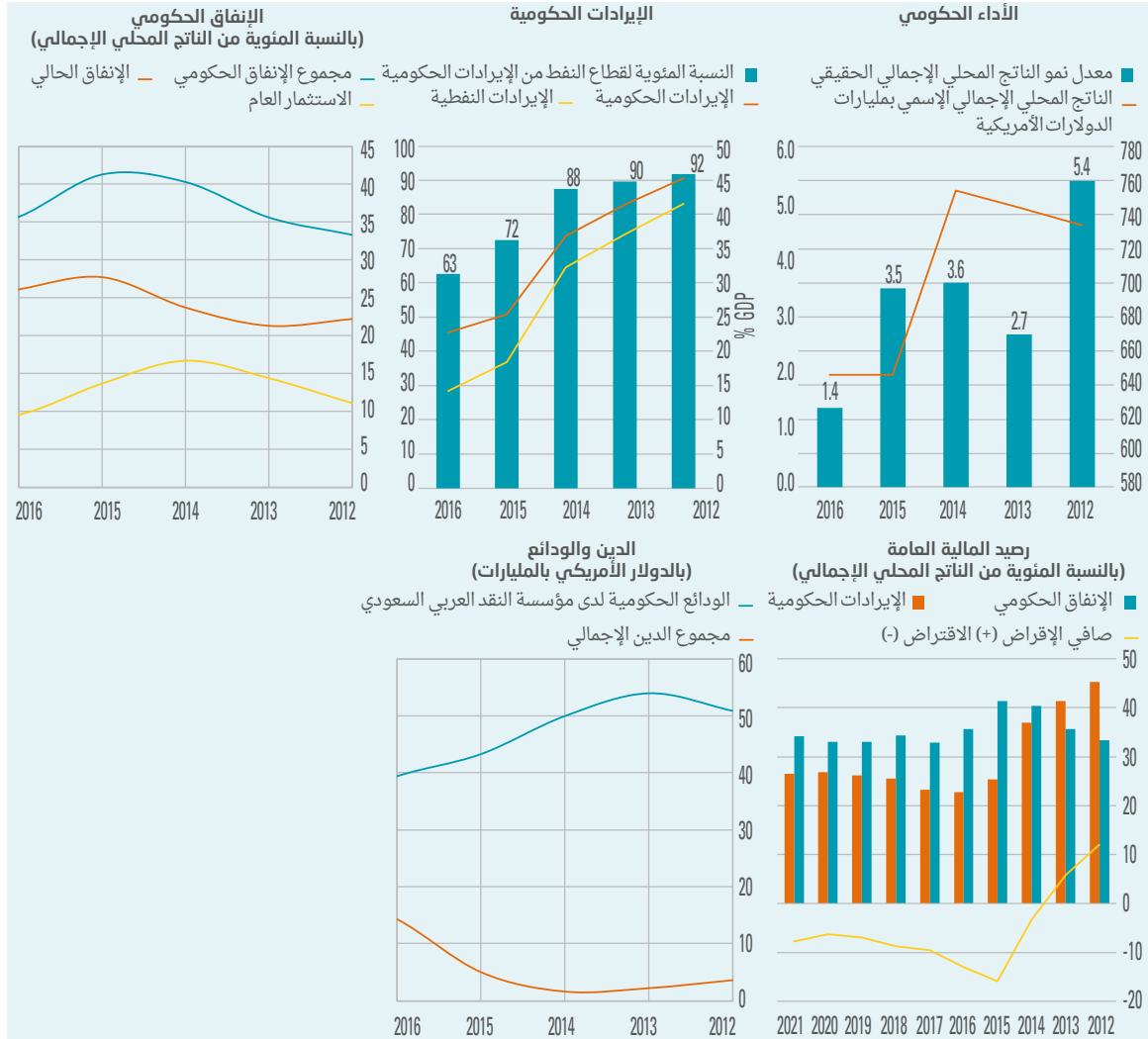
في عام 2015، انخفض نمو البحرين ليعود ويرتفع في عام 2016 (الشكل 3-6). وشكّلت إيراداتها من النفط 84.7 في المائة في المتوسط من مجموع الإيرادات في عام 2014. وهذا الاعتماد على النفط قلص الإيرادات بنسبة 42 في المائة في عام 2015 و33 في المائة في عام 2016، ما دفع الحكومة إلى تخفيض مجموع ميزانيتها بنسبة 29 في المائة في عام 2015 و6 في المائة في عام 2016. وفي الفترة نفسها ارتفعت الإنفاقات بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 وبنسبة 8 في المائة في عام 2016. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز المالي الذي بلغ 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014

انخفاضاً قدره 10 في المائة في أسعار النفط، على المدى القصير، قد يؤدي إلى تراجع النمو في المنطقة بمقدار 1.5 نقطة مئوية (الشكل 3-3)، وانخفاض النمو في البلدان المصدرة للنفط بمقدار 1.88 نقطة مئوية، وقد يؤدي انخفاض دائم بنسبة 10 في المائة على المديين المتوسط والطويل، إلى انخفاض النمو بمقدار 0.15 نقطة مئوية سنوياً (الشكل 3-4).

وقد تأكدت هذه التوقعات بمشاهدات في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2014. لقد تفاوت حجم النمو غير أن النشاط الاقتصادي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تباطأ.

في المملكة العربية السعودية، وهي أكبر اقتصاد في بلدان مجلس التعاون الخليجي، انخفض النمو من 3.5 في المائة في عام 2015 إلى 1.4 في المائة في عام 2016 (الشكل 3-5). وخبر البلد هبوطاً حاداً في إيرادات النفط¹، من 72 في المائة من مجموع الإيرادات في عام 2015 إلى 63 في المائة في عام 2016. غير أن الحكومة لم تكن قادرة على تخفيض إنفاقها الجاري. ونُفذ الإصلاح المالي جزئياً في الاستثمارات العامة، إذ خُفضت بنسبة 11.6 في المائة في عام 2015 و26.3 في المائة في عام 2016. وولّد هذا الوضع عجزاً مالياً

الشكل 3-5 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في المملكة العربية السعودية



المصادر: المملكة العربية السعودية: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 وتقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

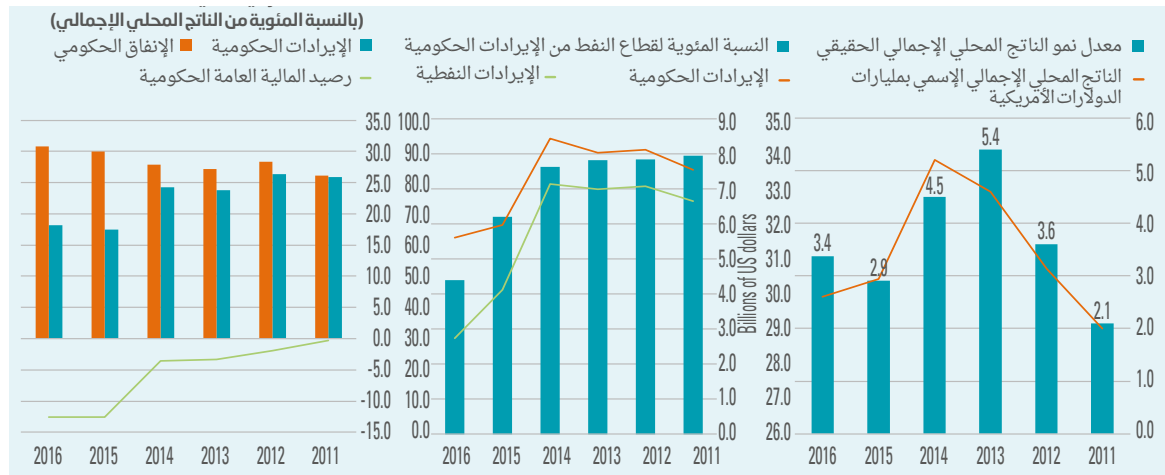
الجاري. بيد أن الحكومة القطرية كانت غير قادرة على تخفيض نفقاتها الرأسمالية، التي ازدادت بنسبة 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و1.5 في المائة في عام 2016. وألحق هذا الوضع ضرراً بالأداء المالي في قطر، الذي سجل رصيداً سلبياً بنسبة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

تأثر اقتصاد عُمان بقدر أقل من انخفاض أسعار النفط في عام 2015، عندما وصل معدل نموه إلى 5.7 في المائة. غير أن هذا الأداء الاقتصادي لعام 2016 كان أقل

إلى 12.5 في المائة في عام 2015 و16.9 في المائة في عام 2016.

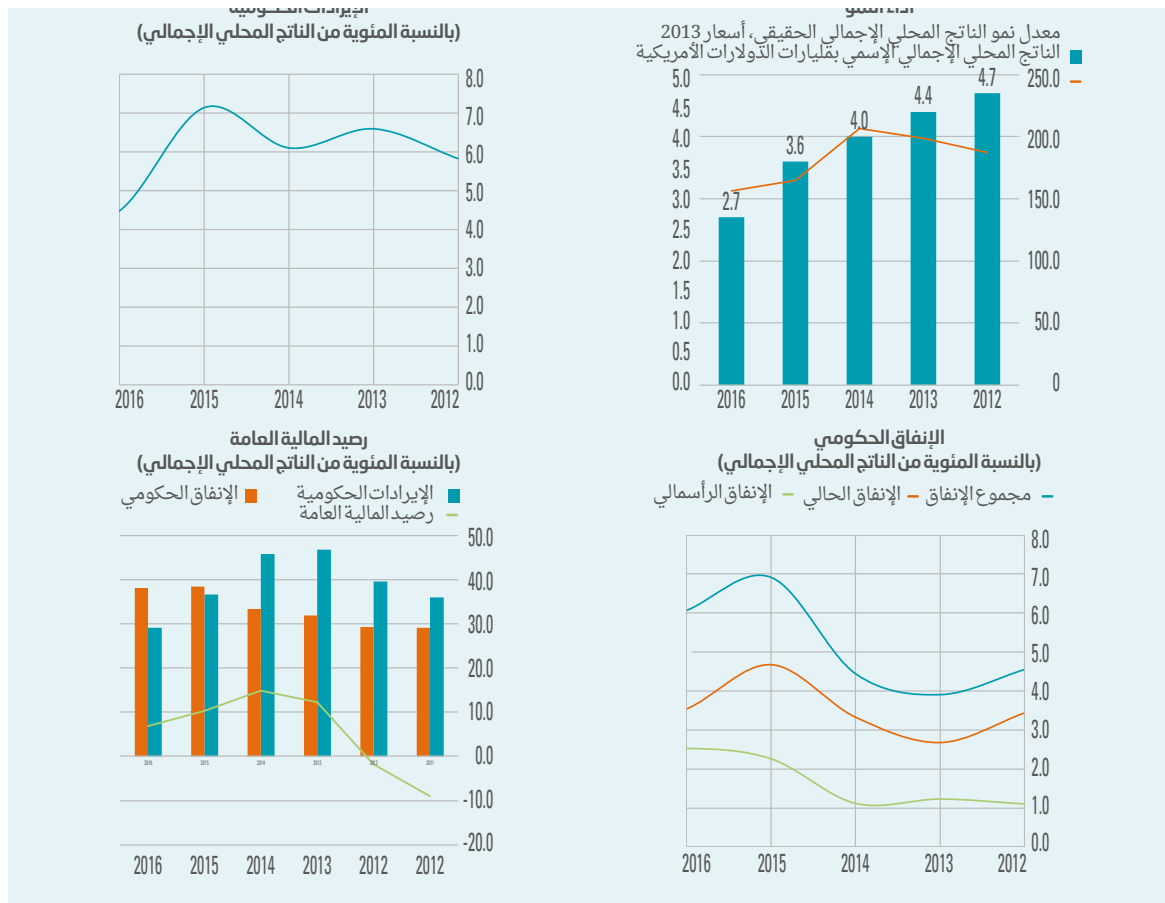
انخفض النمو في قطر إلى 3.6 في المائة في عام 2015، بعد أن كان 4 في المائة في عام 2014، ووصل إلى 2.7 في المائة في عام 2016 (الشكل 3-7). وخفض الهبوط في أسعار النفط والغاز الإيرادات بنسبة 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و7.5 في المائة في عام 2016. وبموازاة ذلك، انخفض مجموع الإنفاق العام في عام 2016 بسبب انكماش الإنفاق العام

الشكل 3-6 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في البحرين



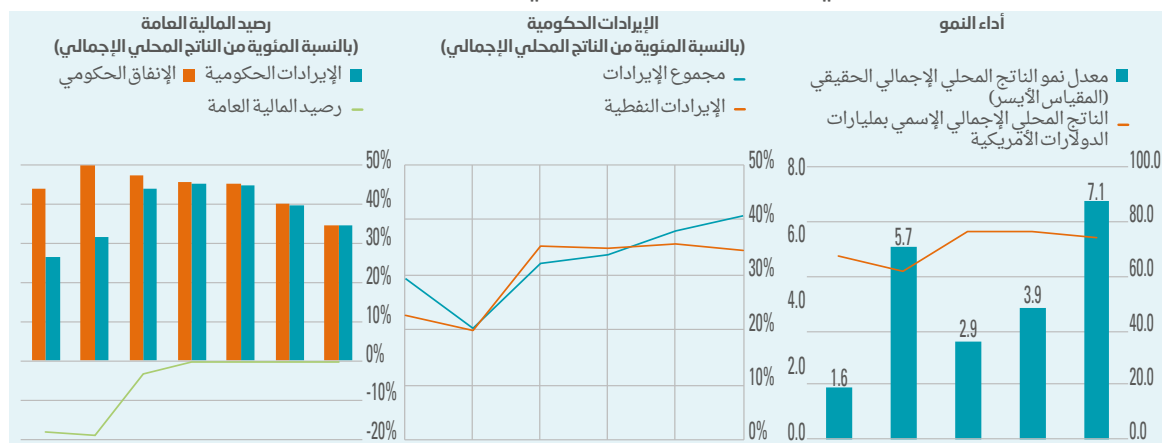
المصادر: بيان صندوق النقد الدولي في ختام بعثة إلى البحرين في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 وتقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

الشكل 3-7 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في قطر



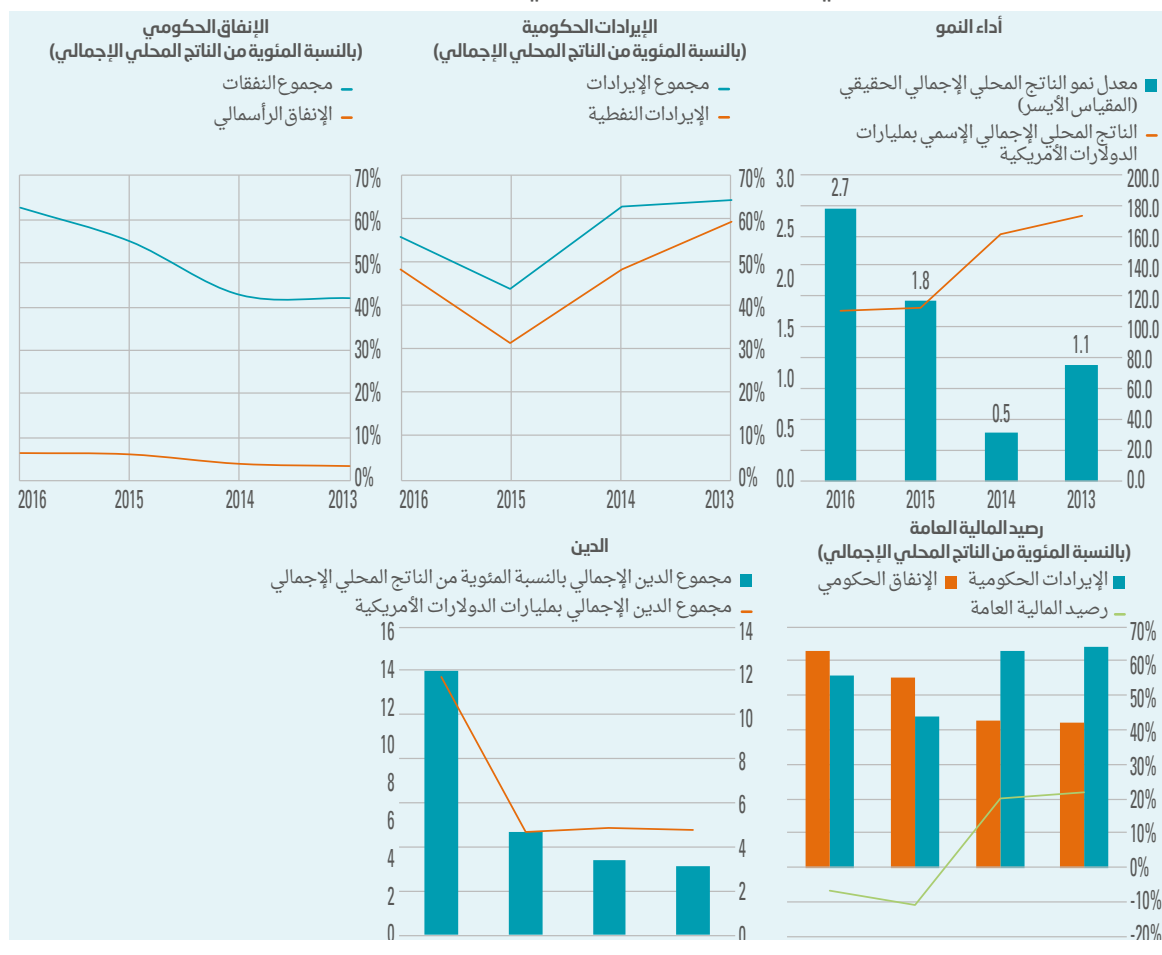
المصادر: التقرير الفُطري رقم 15/86 الخاص بقطر الصادر عن صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2015، بيان صحفي في آذار/مارس 2015؛ تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

الشكل 3-8 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في عُمان



المصادر: بيان صحفي صادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي إلى عُمان في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 (9 أيار/مايو 2016)، تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

الشكل 3-9 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في الكويت



المصادر: بيان صحفي عن مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الكويت؛ تقرير الخبراء، التقرير القطري رقم 17/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير 2017؛ تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

الشكل 10-3 الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة في الإمارات العربية المتحدة



المصادر: بيان صحفي عن مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الإمارات العربية المتحدة؛ تقرير الخبراء؛ بيان المدير التنفيذي للإمارات العربية المتحدة، التقرير القطري رقم 17/15 لصندوق النقد الدولي، تموز/يوليو 2016؛ تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (المرفق).

بنسبة 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. وسجل البلد عجزاً بنسبة 18.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 17.9 في المائة في عام 2016.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الكويت، رغم نمو حقيقي إيجابي، بنسبة 30 في المائة في عام 2015 و 2.4 في المائة في عام 2016 (الشكل 9-3). والنفط هو المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة (إذ يمثل 77 في المائة من مجموع الإيرادات في عام 2014). وأدى الهبوط في أسعار النفط إلى تخفيض عائدات الحكومة

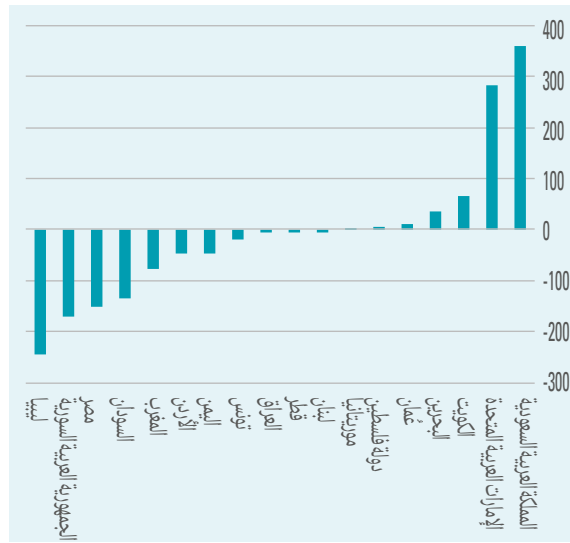
إبهاراً بسبب استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية. وانخفض النمو في عُمان بنسبة 4.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2015 (الشكل 8-3)، ما أثر كثيراً في إيرادات الحكومة. وبما أن إيرادات النفط تمثل 88 في المائة تقريباً من مجموع الإيرادات (بالاستناد لتقديرات عام 2014)، أدى الانخفاض في أسعار النفط في عام 2015 إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة 46 في المائة. وزادت الحكومة مجموع إنفاقها بنسبة 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، ما أدى إلى ضغط قوي على رصيد المالية العامة. وتبع هذا الارتفاع في الانفاق في عام 2015 انخفاض في الإنفاق المالي

بنسبة 12.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 7.7 في المائة في عام 2016. وأدت هذا الانفاق الإضافي إلى عجز مالي نسبته 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 7 في المائة في عام 2016. غير أنه باحتساب التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة، سجلت الحكومة عجزاً يعادل 17.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 17.3 في المائة في عام 2016. وتُرجم جزء من هذا العجز إلى زيادة في الدين الحكومي من 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 12 في المائة في عام 2016.

يختلف اقتصاد الإمارات العربية المتحدة عن اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى باعتباره أكثر الاقتصادات تنوعاً من بين البلدان الغنية بالموارد. ولم يسفر الهبوط في أسعار النفط إلى انخفاض النشاط الاقتصادي في البلد، الذي سجل معدل نمو نسبته 3.8 في المائة في عام 2015 و 2.4 في المائة في عام 2016 (الشكل 3-10). ومن حيث القيم الاسمية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 في المائة في عام 2015 وارتفع هامشياً بنسبة 1.4 في المائة في عام 2016. وانخفضت إيرادات الحكومة بنسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 1.7 في المائة في عام 2016. وأتاح انخفاض في مجموع الإنفاق بنسبة 1.3 في المائة

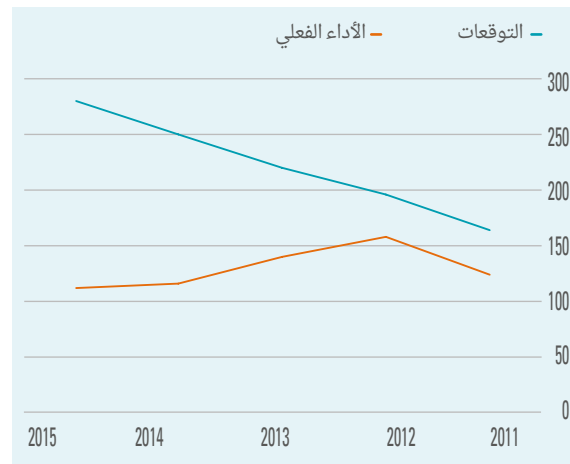
من النفط بنسبة 52 في المائة في عام 2015، رغم أنها ارتفعت قليلاً بنسبة 1.4 في المائة في عام 2016. وكان الأثر على إيرادات الحكومة كبير أيضاً. وانخفض مجموع إيرادات الحكومة بنسبة 18.7 في المائة في عام 2015، رغم أنه ارتفع بنسبة 11.7 في المائة في عام 2016. ورداً على هذه الصدمة، رفعت حكومة الكويت مجموع إنفاقها

الشكل 3-11 المكاسب (الخسائر) التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد



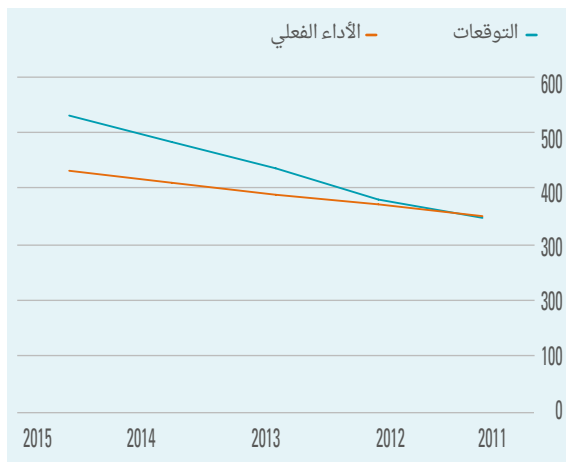
المصدر: الإسكوا، 2016.

الشكل 3-12 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة بالنزاعات منذ عام 2011



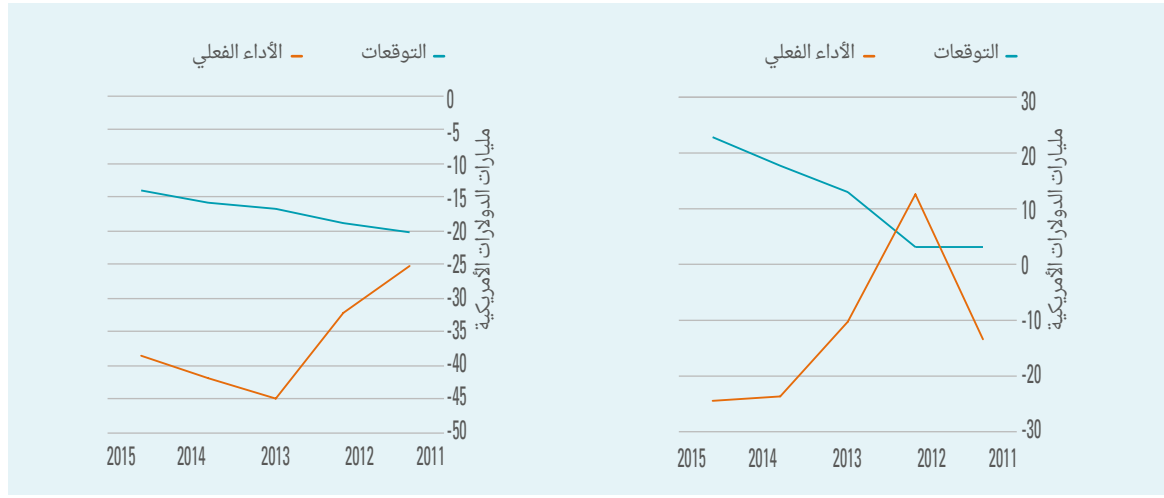
المصدر: الإسكوا، 2016.

الشكل 3-13 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من النزاعات (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: الإسكوا، 2016.

الشكل 3-14 رصيد المالية العامة في البلدان غير المصدرة للنفط



المصدر: الإسكوا، 2016.

في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان المتضررة من آثارها 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2016. وبلغ العجز في رصيد المالية العامة في هاتين المجموعتين من البلدان 243.1 مليار دولار على مدى هذه الفترة، أي بزيادة قدرها 217.9 مليار دولار عن التوقعات.

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و3 في المائة في عام 2016، للحكومة إبقاء العجز المالي عند مستوى مقبول نسبياً بنسبة 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و4.6 في المائة في عام 2016.

2. وضع المالية العامة في البلدان غير المصدرة للنفط

جيم. إصلاحات المالية العامة

نفذت البلدان العربية بمعظمها إصلاحات للمالية العامة للتصدي للزيادات في العجز المالي العام والمحافظة على استقرار الدين. ولدى تحديد أهداف الإصلاحات اللازمة في المنطقة في عام 2017، ميّز صندوق النقد الدولي بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة للنفط، وذهب إلى أنه ينبغي على البلدان المصدرة للنفط، وذهب إلى أنه ينبغي على البلدان المصدرة للنفط، تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن الغاز والنفط، وأن فرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى على الاستهلاك خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، وأنه ينبغي أن تنظر الحكومات أيضاً في فرض ضرائب على دخل الأسر المعيشية وعلى الملكية. وفي البلدان المستوردة للنفط، ذهب الصندوق إلى أن ضرورة إعطاء أولوية لتوليد إيرادات أعلى من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وأنه ينبغي تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية

في البلدان المستوردة للنفط، ألغت الاضطرابات السياسية التي بدأت في المنطقة في عام 2011 منافع انخفاض أسعار النفط. وقدرت الإسكوا (2016) أن الآثار التراكمية للتغيير والنزاع أدت إلى خسارة صافية قدرها 613.8 مليار دولار في النشاط الاقتصادي (الشكل 3-11). ونتج أكبر جزء من الخسارة عن تدمير الرأسمال المادي والبشري في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن وطالت آثار الاضطرابات البلدان المجاورة.

وأُسفر الهبوط في النشاط الاقتصادي عن انخفاض إيرادات المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومات سياسات معاكسة للتقلبات الدورية وتدابير اجتماعية للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية، ما أدى إلى زيادة الإنفاق العام والعجز بقدر كبير. وشهدت البلدان المتضررة من النزاعات تدهوراً في رصيد المالية العامة بسبب الحاجة إلى تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن الأزمات (الشكل 3-14). وإجمالاً، بلغ مجموع العجز

الضريبي الجديد معدلاً ضريبياً موحداً على جميع السلع والخدمات، ونظام ائتمان ضريبي للمدخلات المباشرة وغير المباشرة. والهدف هو إتاحة مزيد من السيولة النقدية للمنتجين ويخضع عدد صغير من السلع للضرائب على الإنتاج تماشياً مع المعايير الدولية³. وخططت الحكومة لتنفيذ نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد في كانون الثاني/يناير 2015 غير أنها علقت تنفيذه منذ ذلك الحين.

بدأ الإصلاح المالي في المغرب في عام 2014، لُبِّسَ نظام ضريبة القيمة المضافة ويحدثه، ويخفف من آثار الاختلال⁴. وأرسى قانون المالية لعام 2015⁵ معدلاً مخفضاً نسبته 10 في المائة (منخفضاً من 14 في المائة) لعمليات منح القروض المتعلقة بالمساكن الاجتماعية وسخانات المياه بالطاقة الشمسية والأنشطة الفنية.

وفي عام 2017، زادت الحكومة الجزائرية معدل ضريبة القيمة المضافة الاعتيادي من 17 إلى 19 في المائة والمعدل المخفض (للمواد الغذائية الأساسية والسلع الأساسية الأخرى) من 7 إلى 9 في المائة⁶.

وفي عام 2013، شرعت الحكومة التونسية في تنفيذ إصلاح مالي كبير شمل إدخال تغييرات على الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب المحلية والنظام الضريبي الموحد النسبة. كما سعت لتحديث إدارة الجباية لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين الشفافية ودعم دافعي الضرائب. وفي عام 2016، أدخلت تونس إصلاحات على معدل ضريبة القيمة المضافة. وطُبق معدل عام نسبته 18 في المائة على جميع المعاملات التي لا تخضع صراحة للمعدل المخفض البالغ 6 في المائة المفروض على العلاجات الطبية والفنادق والمطاعم⁷. وفرض معدل نسبته 12 في المائة على الكهرباء والمنتجات النفطية.

وفي موريتانيا زادت قاعدة ضريبة القيمة المضافة من 14 إلى 16 في المائة في عام 2015، وفُرض معدل نسبته 18 في المائة على المنتجات النفطية والاتصالات الهاتفية. وفي أيلول/سبتمبر 2016، أُعفيت بعض الأنشطة، بما في ذلك الإنفاق على الصحة وبيع الخدمات للإدارة العامة⁸.

وإنصافاً. وهناك بعض القواسم المشتركة بين إصلاحات المالية العامة في المنطقة العربية، غير أنها تختلف من حيث الحجم والجدول الزمني.

1. إصلاح نظام الضرائب غير المباشرة

الضرائب غير المباشرة هي الضرائب الأوسع نطاقاً التي تُفرض على الاستهلاك. وتكتسب ضريبة القيمة المضافة والضريبة الحكومية على المبيعات شعبية لدى الحكومات وصانعي السياسات. وأصبحت ضريبة القيمة المضافة مصدراً مهماً لتمويل الحكومة إجمالاً. فقد اعتمدها 150 بلداً وتساهم بحوالي 20 في المائة من الإيرادات الضريبية في جميع أنحاء العالم².

(أ) ضريبة القيمة المضافة في المنطقة العربية

اعتمدت بلدان عربية كثيرة ضريبة القيمة المضافة كإحدى أهم أدوات فرض الضرائب غير المباشرة الرئيسية، إلى جانب الضرائب العامة على المبيعات والضرائب على الإنتاج وضرائب محددة أخرى على المعاملات. وتختلف معدلات ضريبة القيمة المضافة، ولكن في المتوسط ازدادت المعدلات القياسية في جميع البلدان على مدى العقدين الماضيين، ووصلت إلى المستويات الدولية على بعض المنتجات. ومنذ عام 2013، شرعت بلدان كثيرة في المنطقة في إصلاح نظم ضريبة القيمة المضافة. وقد راودت بلدان مجلس التعاون الخليجي فكرة فرض ضريبة القيمة المضافة مراراً في الماضي إلا أنها عاودت الظهور مؤخراً بقوة نوعاً ما. وكما أوصى بذلك صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن تُصدر كل دولة عضو تشريعاً وطنياً يتعلق بضريبة القيمة المضافة على أساس مبادئ مشتركة متفق عليها. وقد أعلنت الجريدة الرسمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي الصادرة في 15 كانون الثاني/يناير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي اتفقت على معدل مشترك نسبته 5 في المائة. ومن المتوقع أن تفرضه جميعها بحلول عام 2018 أو في عام 2019 على أبعد تقدير.

قررت الحكومة المصرية تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة لتقليص الاختلالات التي أحدثتها تنفيذ نظام الضريبة العامة على المبيعات. ويفرض النظام

المحمولة. وقد عمدت بلدان، مدعومة بمصادر إيرادات أخرى، وربما بسبب مخاوف أخرى، إلى تخفيض معدلات ضرائب الإنتاج أو لم تربطها بمؤشر التضخم. فمثلاً ألغت موريتانيا في عام 2006 جميع الضرائب الرئيسية (على التبغ والمشروبات غير الكحولية والسيارات) تحسباً لإيرادات النفط بحلول عام 2010. غير أن إيرادات النفط كانت أدنى بكثير من المتوقع، وقد أعادت موريتانيا مؤخراً إدخال بعض من هذه الضرائب، وإن كان ذلك بمعدلات منخفضة. وفي تونس، تُفرض على المشروبات المنخفضة الكحول، مثل البيرة والبيبز، ضرائب لا ترتبط بالتضخم. والضريبة على المشروبات المرتفعة الكحول، مثل الويسكي، مرتفعة للغاية، تبلغ أكثر من 650 في المائة، إلى درجة أن حجم الإتجار المشروع فيها قليل جداً¹⁰.

وأطلق السودان إصلاحاً مالياً واسع النطاق لزيادة موارده المالية العامة وترشيد إدارتها. وكان فرض ضريبة القيمة المضافة جزءاً مهماً من هذه الحزمة. وبلغ معدل ضريبة القيمة المضافة الموحد 17 في المائة، و30 في المائة للاتصالات⁹.

(ب) الضرائب غير المباشرة الأخرى

بوجه عام، تُفرض ضرائب إنتاج على سلع وخدمات محددة، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. والبيانات المتسقة والشاملة عن الإيرادات الضريبية نادرة. وتُفرض في البلدان العربية ضرائب الإنتاج الرئيسية على التبغ والمشروبات الكحولية وغير الكحولية والمنتجات البترولية والسيارات والهواتف

الجدول 3-1 معدلات الضرائب الحدية الدنيا والقصى وعتبات الدخل

الأردن	أدنى عتبات الدخل	أدنى مستويات المعدل الحدي	أعلى عتبات الدخل	أعلى مستويات المعدل الحدي	عدد مجموعات الدخل
الأردن	أقل من 6,993.007 دولار	7 في المائة	أكثر من 13,986.014 دولار	20 في المائة	3
تونس	فوق 743.07 دولار	15 في المائة	أكثر من 2,472.97 دولار	35 في المائة	6
الجزائر	فوق 1145.26 دولار	20 في المائة	أكثر من 13,743.08 دولار	35 في المائة	4
الجمهورية العربية السورية	فوق 285.71 دولار	5 في المائة	أكثر من 1,428.571 دولار	22 في المائة	9
العراق	أقل من 2,377.179 دولار	3 في المائة	أكثر من 9,508.716 دولار	15 في المائة	4
دولة فلسطين	أقل من 10,582.01 دولار	5 في المائة	أكثر من 21,164.021 دولار	15 في المائة	3
لبنان	أقل من 40,000 دولار	2 في المائة	أكثر من 80,000.00 دولار	20 في المائة	6
ليبيا	أقل من 8,823.529 دولار	5 في المائة	أكثر من 8,823.529 دولار	10 في المائة	2
مصر	فوق 555.56 دولار	10 في المائة	أكثر من 4,444.444 دولار	20 في المائة	4
المغرب	فوق 3,243.35 دولار	10 في المائة	أكثر من 19,459.459 دولار	38 في المائة	6
اليمن	فوق 480 دولار	10 في المائة	أكثر من 960 دولار	15 في المائة	3

المصدر: بيانات مستخلصة من وزارات المالية.

2. إصلاح نظام الضرائب المباشرة

تمثل الضرائب المباشرة المكون الثاني في النظام الضريبي، وتُدفع مباشرة للحكومة من دافعي الضرائب. وتتخذ أشكالاً مختلفة، مثل الضريبة على الدخل والضريبة على الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات على الثروة.

(أ) الضرائب على الأفراد

باستثناء بعض البلدان في مجلس التعاون الخليجي، تفرض جميع البلدان العربية الضريبة على الدخل الشخصي، بمعدلات تدريجية على الأجر والدخل من العمل. وفي البلدان المستوردة للنفط، ولدت الضريبة على الدخل إيرادات حكومية بلغت 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (و11 في المائة من جميع إيرادات الضرائب). وفي البلدان المصدرة للنفط، تولد الضرائب على الدخل الشخصي إيرادات تبلغ أقل من 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما يعادل 9 في المائة من مجموع إيرادات الضرائب¹¹.

لدى البلدان العربية هياكل معقدة للضريبة على الدخل بعبثات متباينة ومعدلات حدية. وتتراوح هذه التعقيدات بين عتبتين في ليبيا و8 عتبات في الجمهورية العربية السورية. ويوضح الجدول 1-3 المعدلات الدنيا والقصى وعدد العتبات. ولا تفرض بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرائب محلية مباشرة أو غير مباشرة. ويقوم بعض البلدان بإصلاح نظم الضريبة على الدخل الشخصي. فقد تضمن قانون ضريبة الدخل الأردني، الذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2015، تغييرات على الضرائب المستقطعة من المصدر، بزيادة من 5 إلى 10 في المائة¹². وأدرج المغرب الدخل من غير الأجور في قاعدة الضريبة على الدخل الشخصي وفرضت تونس ضريبة على الأرباح في عام 2014¹³.

(ب) الضريبة على الأرباح التجارية وحوافز الاستثمار

تؤدي ضريبة دخل الشركات دوراً مهماً في النظم الضريبية للمنطقة العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تطبق في أغلب الأحيان على الشركات الأجنبية. وتساهم هذه الضريبة بما يتراوح بين 1 إلى 1.5 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي في إيرادات الحكومة في البلدان الغنية بالموارد (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي)، ومن 2.3 إلى 4.3 في المائة في البلدان غير الغنية بالموارد، وتقارن تلك بمساهمات ضريبة دخل الشركات في الاقتصادات النامية¹⁴. وشرعت البلدان العربية في تنفيذ إصلاحات كبيرة أدت إلى زيادة الإيرادات من ضرائب دخل الشركات بقدر كبير منذ عام 1990: فرضت الجزائر ضرائب على أنشطة الاتجار بنسبة 25 في المائة بدلاً من النسبة القياسية البالغة 19 في المائة حتى كانون الثاني/يناير 2015، عندما نفذت معدل ضريبة واحد بنسبة 23 في المائة؛ ويفرض كل من الأردن وتونس ضرائب على قطاعي المصارف والاتصالات بنسبة 35 في المائة بدلاً من السابقتين 14 و25 في المائة على التوالي.

ويفرض المغرب حالياً ضرائب على المصارف بنسبة 37 في المائة بدلاً من 30 في المائة. وهناك ميل إلى تنظيم هذه القطاعات عن طريق فرض حواجز على الدخول إليها يمكن أن تمثل مصدراً هاماً للربح الاقتصادي؛ وقد نما قطاع الاتصالات على وجه التحديد بقدر كبير في العقد الماضي في هذه البلدان¹⁵.

ومنذ عام 2013 حققت تونس تقدماً قوياً في إصلاح الضريبة على دخل الشركات. ويبلغ المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات 25 في المائة (30 في المائة للأرباح المحققة قبل عام 2014). ويطبق معدل مخفض نسبته 10 في المائة في المقام الأول على الشركات العاملة في الزراعة والصيد، والأرباح المتأتية من الصادرات التي قامت بها، حتى 1 كانون الثاني/يناير 2014، الشركات التي كانت تستفيد من الإعفاء الضريبي لمدة عشرة أعوام المنقضية مدة صلاحيته. وتطبق ضريبة على دخل الشركات معدلها 35 في المائة على الشركات التي تعمل في قطاع الهيدروكربونات والقطاع المالي (المصارف والاستثمار والتأمين) وقطاع الاتصالات¹⁶.

وتفرض مصر والمغرب وموريتانيا معدلات مختلفة من الضريبة على دخل الشركات بحسب الأنشطة والقطاعات. ويهدف قانون الضرائب الأردني الجديد الطريق أمام نظام ضريبي عصري وفعال. وعلى سبيل المثال، يتعين على الشركات الدافعة للضرائب التي يزيد مجموع دخلها الإجمالي على مليون دينار أردني في السنة الضريبية

الجدول 3-2 التقدم المحرز في إصلاح نظام معونات الدعم للفترة 2013-2016

البلد	التقدم المحرز في إصلاح نظام الإعانات للفترة 2013-2016
الأردن	في كانون الثاني/يناير 2013: استؤنف استخدام آلية تعديل أسعار الوقود شهرياً. وفي آب/أغسطس 2013 وكانون الثاني/يناير 2014: ارتفعت أسعار الكهرباء من 7.5 في المائة إلى 15 في المائة لعدد من المستهلكين.
الإمارات العربية المتحدة	ألغيت إعانات الوقود في عام 2015؛ وأصبحت أسعار البترول والديزل تتماشى مع متوسط الأسعار العالمية. وأبو ظبي بحدود وضع استراتيجية شاملة تتعلق باستهلاك الكهرباء والماء، ما أفضى إلى ارتفاع الرسوم في كانون الثاني/يناير 2015 (بنسبة 170 في المائة للماء و40 في المائة للكهرباء). وارتفعت رسوم الماء والكهرباء مرة أخرى من 14 إلى 17 في المائة في كانون الثاني/يناير 2016. وتخطط السلطات إلى إلغاء إعانات دعم الماء والكهرباء والغاز المتبقية تدريجياً، وحماية المستهلكين الصغار في الوقت ذاته.
البحرين	ازدادت أسعار الوقود بنسبة 60 في المائة. وارتفعت أسعار الديزل والكيروسين وغاز البروبان المسيل وسُفّض تدريجياً رسوم على الكهرباء والماء بحلول عام 2019.
تونس	في كانون الثاني/يناير 2014، خفض دعم الطاقة لشركات الإسمنت بالنصف من خلال رفع أسعار الكهرباء بنسبة 47 في المائة وأسعار الغاز الطبيعي 35 في المائة، بهدف إلغاء معونات الدعم هذه كلياً بحلول حزيران/يونيو 2014. وارتفعت أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي لمستهلكي الكهرباء ذات التوتر المتوسط والمنخفض بمعدل 10 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014 و10 في المائة أخرى في أيار/مايو 2014. واعتمدت صيغة آلية لتحديد سعر البزوين.
السودان	في حزيران/يونيو 2012: ارتفعت أسعار البنزين والديزل وغاز البترول المسيل بنسبة 47 في المائة، و23 في المائة، و15 في المائة على التوالي. وفي أيلول/سبتمبر 2013: ارتفعت أسعار الديزل بنسبة 74.7 في المائة، والبنزين 68 في المائة وغاز البترول المسيل 66.7 في المائة.
عُمان	أدى إلغاء معونات دعم الوقود إلى زيادة الأسعار بنسبة 33 في المائة و22 في المائة للوقود الممتاز والعادي. وارتفعت التعريفات على الماء في آذار/مارس 2016 للحكومة والمستخدمين من القطاعين التجاري والصناعي. وهناك أيضاً اقتراح لرفع رسوم الكهرباء لهؤلاء المستخدمين.
قطر	ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30 في المائة في بداية عام 2016. وأنشأت السلطات لجنة أوصت بما إذا كان ينبغي تعديل الأسعار على أساس الأسواق العالمية والتطورات الإقليمية.
الكويت	أعلنت السلطات عن زيادة في أسعار البنزين بحوالي 70 في المائة، في المتوسط، دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2016. وأقرّ البرلمان قانون إصلاح نظام إعانات دعم الماء والكهرباء؛ وأدخل تعريفات جديدة اعتباراً من أيار/مايو 2017.
مصر	في عام 2013 ارتفعت أسعار بنزين أوكتان 95 بنسبة 112 في المائة للسيارات الفخمة، وارتفع سعر الوقود 33 في المائة للصناعات التي لا تستخدم الطاقة بكثافة، و50 في المائة للصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة. وفي كانون الثاني/يناير 2013: ارتفعت أسعار الكهرباء للأسر المعيشية 16 في المائة في المتوسط، بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي والوقود وتوليد الكهرباء بثلاث واحد.
المغرب	في كانون الثاني/يناير 2014: ألغيت إعانات البنزين والوقود الصناعي وتجري مراجعة أسعارهما مرتين في الشهر. وفي شباط/فبراير 2014: خُفّض الدعم للوحدة الواحدة من الديزل، وأعلن عن تخفيضات فضلية إضافية لما تبقى من عام 2014.
المملكة العربية السعودية	أعلنت عن خطة لخمس أعوام لرفع أسعار الوقود، بزيادة قدرها 67 في المائة على الأقل. ورفع أسعار الوقود بنسبة 50 في المائة إلى جانب القيام باقتطاعات في معونات دعم الماء والكهرباء. وقد بلغت معونات الدعم 107 مليارات دولار في عام 2014، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 61 مليار دولار في عام 2016.
موريتانيا	في أيار/مايو 2012: أدخلت صيغة آلية جديدة لتحديد أسعار الوقود، ما أدى إلى رفع أسعار الوقود إلى المستويات الدولية. وفي كانون الثاني/يناير 2013: زُفّعت أسعار الكهرباء لقطاع الخدمات.
اليمن	في عام 2013: وُحّدت أسعار الديزل لجميع المستخدمين، بما في ذلك قطاع الكهرباء.

أيلول/سبتمبر 2013، وألغى معونات دعم البنزين والوقود الصناعي في كانون الثاني/يناير 2014 وأدخل آلية لمراجعة هذه الأسعار مرتين في الشهر¹⁹.

وينبغي أن يكون إصلاح معونات الدعم محركاً رئيسياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتخفيض الإنفاق الحكومي. ويمثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان 47 في المائة من معونات الدعم قبل خصم الضريبة على الصعيد العالمي، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وبينت الحسابات أن معونات الدعم في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفضت من 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 3.4 في المائة في عام 2015.

وشرعت بلدان مجلس التعاون الخليجي في إصلاح قطاع الطاقة: في آب/أغسطس 2015، حيث قامت الإمارات العربية المتحدة بإصلاح سياسة تسعير الوقود (الجدول 2-3)، وهو أهم إصلاح تقوم به منذ عقود، حيث عدلت أسعار البنزين والديزل شهرياً مقابل الأسعار المرجعية الدولية. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2015، رفعت الإمارات العربية المتحدة تعرفات الكهرباء والماء. وفي عُمان، تضاعف السعر الصناعي للغاز الطبيعي. وفي قطر، رُفعت أسعار الماء والكهرباء وُرُبطت بالاستهلاك في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وفي البحرين، رُفعت أسعار الغاز للمستخدمين الصناعيين وأسعار الوقود للمحطات البحرية في عام 2015.

4. إصلاحات مالية عامة أخرى في المنطقة

بالإضافة إلى الضرائب العامة، شرعت البلدان العربية في إجراء إصلاحات على الضرائب المحلية. وهذه الأخيرة هامة للتنمية الاقتصادية - ليس كأداة لرفع موارد السلطات المحلية فحسب بل باعتبارها أداة لإرساء العدالة الضريبية والكفاءة الاقتصادية. والضريبة على الملكية وسيلة فعّالة ومنصفة لزيادة الإيرادات غير أنها لا تُستغل على نطاق واسع في العديد من البلدان. وتدر الضرائب على الملكية عموماً إيرادات متواضعة نسبياً، ولا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة، غير أن هناك فوارق كبيرة أيضاً بين البلدان التي تشير إلى وجود معارضة شعبية لها وإلى قيود في إدارتها، لكن أيضاً إلى إمكانية تحسين استخدامها.

السابقة أن تسدد ضريبة مؤقتة على الشركات نسبتها 40 في المائة من مخصص الضريبة على دخل الشركات المترتب عليها (كانت العتبة في السابق 500,000 دينار أردني) وتحسب الضريبة بالاستناد للمعلومات المالية المقدمة عن الفترة المؤقتة أو 40 في المائة (37.5 في المائة في السابق) من مبلغ الضريبة على الدخل المصرح به للسلطات في السنة الضريبية الآتية.

3. إصلاح نظام معونات الدعم

تنفق البلدان العربية في المتوسط قدراً أكبر بكثير من الإعانات بالمقارنة مع مناطق أخرى حول العالم. ففي عام 2011، شكّل مجموع إعانات الطاقة 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط و6.5 في المائة في البلدان المستوردة للنفط، وبلغت الإعانات على الأغذية 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة¹⁷.

وولدت الصعوبات المالية الأخيرة الجارية زخماً جديداً للإصلاح في المنطقة، إذ تتخذ بلدان كثيرة تدابير لخفض معونات دعم الطاقة. وتبين أحدث البيانات أن إعانات الطاقة في البلدان المصدرة للنفط انخفضت من 190 مليار دولار في عام 2014 إلى 86 مليار دولار في عام 2016 حسب التقديرات¹⁸.

وفي البلدان المستوردة للنفط، ركز إصلاح نظام معونات الدعم على منتجات الوقود وأسعار الكهرباء، ولم تحظ المواد الغذائية إلا بالقليل من الاهتمام، ما يعكس التكاليف المالية الصغيرة نسبياً لمعونات الدعم هذه والحساسية الاجتماعية الشديدة تجاه المواد الغذائية. واتخذت هذه البلدان خطوات مختلفة لتخفيف الضغط الناجم عن معونات دعم الطاقة. فمثلاً، استأنف الأردن في كانون الثاني/يناير 2013، التعديلات الشهرية لأسعار الوقود. ورفعت تونس، من جهة أخرى، أسعار الوقود بحسب الحاجة في الفترة 2012-2013 وأعادت إدخال صيغة آلية لتحديد أسعار البنزين في كانون الثاني/يناير 2014 بما يسمح من جعلها قريبة من الأسعار الدولية في المستقبل. وفي أيار/مايو 2012، اعتمدت موريتانيا صيغة آلية جديدة لتحديد أسعار الديزل وبدأ المغرب يربط جزئياً أسعار بعض المنتجات البترولية بمؤشر الأسعار الدولية في

الجدول 3-3 التَّظْم الضريبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

البلد	الشركات والأعمال التجارية	الضريبة المخصومة من المصدر	ضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع والخدمات	ضريبة/رسوم على العمل	ضريبة الضمان الاجتماعي	ضرائب أخرى
الإمارات العربية المتحدة	لا تفرض الحكومة الفدرالية ضرائب ولا تفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية. باستثناء شركات النفط، وتفرض الإمارات فرادى ضرائب على الدخل تصل إلى 55 في المائة على الدخل الخاضع للضريبة للكيانات الاعتبارية (لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن). تفرض ضريبة تتراوح بين 55 و85 في المائة على شركات النفط. ضريبة نسبتها 20 في المائة على الخل الخاضع للضريبة للمصارف الأجنبية في أبو ظبي ودبي والشارقة.	لا تفرض ضريبة مخصومة من المصدر.	لا تفرض ضرائب.	رسوم رخص العمل مرتين في السنة تتراوح بين 80 و1,350 دولار أمريكي حسب معايير محددة.	اشتراكات أصحاب العمل بنسبة 5 في المائة. اشتراكات العمال بنسبة 5 في المائة.	ضريبة تصل إلى 10 في المائة على خدمات الفنادق والترفيه. ضريبة بلدية بنسبة 5 في المائة على الإيجار السنوي لملكية سكنية. رسوم تسجيل الملكية بنسبة 2 في المائة في أبو ظبي و4 في المائة في دبي.
البحرين	ضريبة بنسبة 46 في المائة على شركات البترول والغاز. لا تفرض ضرائب على الشركات الأخرى.	لا تفرض ضريبة مخصومة من المصدر.	تخضع الفنادق وتأجير الشقق لمدة قصيرة وبعض المطاعم لرسوم على السياحة تبلغ 5 في المائة على إجمالي الدخل. 12 في المائة ضريبة مبيعات على البنزين.	رسوم قدرها 26.5 دولار شهرياً لكل عامل أجنبي تُستخدم للتدريب أثناء العمل والمساعدة في البحث عن عمل للمواطنين البحرينيين.	مساهمة صاحب العمل بنسبة 9 في المائة. مساهمة الموظف بنسبة 6 في المائة. تأمين ضد إصابات العمل بنسبة 3 في المائة. تأمين ضد البطالة بنسبة 1 في المائة.	10 في المائة على الإيجار الشهري لممتلكات سكنية وتجارية. 5 في المائة في المائة رسوم حكومية على إجمالي مبيعات الخدمات الفندقية والترفيه. 1.5 إلى 3 في المائة رسوم دمغة على نقل ملكية الممتلكات والأراضي.

البلد	الشركات والأعمال التجارية	الضريبة المخصومة من المصدر	ضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع والخدمات	ضريبة/رسوم على العمل	ضريبة الضمان الاجتماعي	ضرائب أخرى
عمان	ضريبة بنسبة 12 في المائة على الأرباح الرأسمالية. ضريبة 55 في المائة للشركات المنخرطة في أعمال استكشاف النفط.	ضريبة مخصومة من المصدر بنسبة 10 في المائة.	تشمل الضرائب على الاستهلاك ما يلي: ضريبة بنسبة 3 في المائة على الإيجار السنوي للمساكن وعلى تذاكر السينما. ضريبة بنسبة 2 في المائة على فواتير كهرباء التي تزيد قيمتها على 50 ريالاً عمانياً. ضريبة 5 في المائة على فواتير الفنادق والمطاعم.	رسم نسبته 7 في المائة على أجور العمال الأجانب تُستخدم لتمويل تدريب مواطني السلطنة.	اشتراكات أصحاب العمل بنسبة 10.5 في المائة. اشتراكات العمال بنسبة 7 في المائة. تأمين بنسبة 1 في المائة ضد مخاطر التعرض للإصابات والأمراض المهنية.	ضريبة بنسبة 5 في المائة على دخل الفنادق. ضريبة بنسبة 3 في المائة على تأجير الممتلكات. ضريبة بنسبة 10 في المائة على دخل دور السينما والترفيه. ضريبة بنسبة 10 في المائة على أصحاب المنازل التي تستخدم نظام الصرف. رسم نسبة 3 في المائة على نقل الأراضي والممتلكات.
قطر	ضريبة بنسبة 10 في المائة. ضريبة بنسبة 35 في المائة للشركات المنخرطة في أعمال التنقيب عن النفط. ضريبة بنسبة 10 في المائة على صافي الدخل التجاري للفرد الذي يزاول أعمالاً تجارية كمهني أو تاجر فرد.	ضريبة بنسبة 5 في المائة على المبلغ الإجمالي للإتاوات والرسوم التقنية. ضريبة بنسبة 7 في المائة على المبلغ الإجمالي للفوائد والعمولات وأجور المدراء والتعويض عن الحضور ورسوم أخرى.	لا تفرض ضرائب.	لا تفرض ضرائب أو رسوم.	اشتراكات أصحاب العمل بنسبة 10 في المائة. اشتراكات العمال بنسبة 5 في المائة.	لا توجد
الكويت	ضريبة ثابتة 15 في المائة على الشركات خارج مجلس التعاون الخليجي. ضريبة 15 في المائة على الأرباح الرأسمالية. ضريبة 15 في المائة على الفروع. ضريبة 1 في المائة على الشركات المساهمة الكويتية لدعم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.	لا تفرض ضريبة مخصومة من المصدر. اقتطاع ضريبة بنسبة 5 في المائة عن كل دفع مستحق للشركات الأجنبية إلى أن تقدم شهادة مخالصة ضريبية تمنحها إدارة الفحص والمطالبات الضريبية.	لا تفرض ضرائب.	ضريبة بنسبة 2.5 في المائة على صافي الأرباح السنوية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الأسهم بمثابة ضريبة لدعم العمل على المستوى الوطني.	مساهمة صاحب العمل بنسبة 11.5 في المائة. مساهمة الموظف بنسبة 8 في المائة.	لا توجد

البلد	الشركات والأعمال التجارية	الضريبة المخصومة من المصدر	ضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع والخدمات	ضريبة/رسوم على العمل	ضريبة الضمان الاجتماعي	ضرائب أخرى
المملكة العربية السعودية	ضريبة تتراوح بين 30 و85 في المائة على الشركات التي تضطلع بأنشطة الاستثمار في الغاز الطبيعي بالاستناد إلى معدل العائد الداخلي. ضريبة نسبتها 85 في المائة على كيانات إنتاج النفط ومواد بترولية أخرى. ضريبة نسبتها 20 في المائة على الشركات الأخرى. ضريبة نسبتها 20 في المائة على الأرباح الرأسمالية.	ضريبة بنسبة 5 في المائة على العوائد. ضريبة بنسبة 5 في المائة على الفوائد. ضريبة بنسبة 15 في المائة على عائدات حقوق الملكية.	لا تفرض ضرائب.	رسوم شهرية قيمتها 53.30 دولار على العمال الأجانب (إذا كانت أغلبية موظفي الشركة من العمال الأجانب) تُستخدم لتمويل تدريب المواطنين. ضريبة بنسبة 2 في المائة على أجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص فقط لتقديم التعويض عن البطالة.	اشتراكات أصحاب العمل بنسبة 9 في المائة. اشتراكات العمال بنسبة 9 في المائة. تأمين بنسبة 2 في المائة ضد المخاطر المهنية.	لا توجد.

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي بالاستناد لمصادر وطنية (المرفق): الدليل الضريبي العالمي لبازل كير فورستر (PKF Worldwide Tax Guide) (www.pkf.com/publications/tax-guides)؛ والدليل الضريبي العالمي للشركات لإرنست ويونغ (EY Worldwide Corporate Tax Guide) (http://www.ey.com/gl/en/services/tax/worldwide-corporate-tax-guide---country-list).

بلدان عربية مختارة، هي مصر وبلدان مجلس التعاون الخليجي وتونس، استُخدمت التقنيات التالية: نموذج توازن عام قابل للحساب إقليمي لتقييم فرض ضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ونهج محاكاة-جزئية لتحليل إصلاح الضريبة على الدخل الشخصي في تونس مع التركيز على أثر الإصلاح المالي على اللامساواة والإيرادات؛ نموذج توازن عام قابل للحساب لبلد منفرد لتقييم أثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة في مصر.

وفي عام 2016، ظلت تونس تفرض ضريبة على الملكيات غير المنقولة تحسب بنسبة 2 في المائة من السعر المرجعي لكل متر مربع لكل فئة من المباني والمساحات المغطاة بنسبة تتراوح من 8 إلى 14 في المائة. وأدخلت ضرائب محلية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان العربية المستوردة للنفط، لرفع الإيرادات المحلية مثل تلك المفروضة لقاء خدمات بلدية وعلى الأراضي غير المطورة وعلى البناء في المغرب وعلى أنشطة الفنادق في تونس والمغرب.

1. إدخال ضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تذهب النظرية الاقتصادية بأن استحداث أداة ضريبية أو إدخال تغييرات عليها يربك توازن السوق. وسيتم الوصول إلى توازن جديد مع إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها على الجهات الفاعلة الاقتصادية.

دال. التبعات الاقتصادية للإصلاحات المالية

لتحليل تقييم أثر إصلاحات نُظم ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد الكلي وأثرها الاجتماعي في

ومن مصلحة صانعي السياسات والمهنيين تقييم هذه الآثار على النتائج الاقتصادية بُغية تقييم الأثر الحالي والمستقبلي لخيارات الإصلاح. ويعد نموذج التوازن العام القابل للحساب من أفضل الأدوات لالتقاط الاختلافات بين مساري التوازن. ومنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، استُخدمت نماذج التوازن العام القابل للحساب على نطاق واسع لتحليل الإصلاحات الضريبية وتقييم أثرها على النشاط المالي والنمو الاقتصادي والتجارة وقطاعات أخرى.

الأدبيات الاقتصادية واضحة: ليس لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة أثر منهجي على الاقتصاد، لكن لها أثر على الأسعار، وبالتالي على استهلاك الأسر المعيشية، أما أثرها على النمو والتجارة والإنتاج القطاعي فيعتمد على كيفية استخدام الحكومة للإيرادات المولدة. ويمكن استعمال هذه العوائد الضريبية لتخفيض العجز العام أو لزيادة الإنفاق العام أو لكليهما معاً. وبتغيير نوع قواعد الإقفال، تتيح نماذج التوازن العام هذه تقييم أثر ضريبة القيمة المضافة.

وباتباع هذه المنهجية، استعملت «نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق» لوضع نموذج توازن عام قابل للحساب لبلدان مجلس التعاون الخليجي الستة لتقييم أثر فرض ضريبة قيمة مضافة قدرها 5

في المائة ابتداءً من عام 2018، وذلك بمقارنة أوجه الاختلاف بين سيناريو العمل كالمعتاد (بحسب توقعات صندوق النقد الدولي) ونتائج عملية المحاكاة. وتمت محاكاة الصدمة باستخدام قاعدتي الإقفال التاليتين: في القاعدة الأولى، اعتُبر الإنفاق العام ثابتاً والعجز المالي عاملاً خارجياً، ما يُتيح استخدام إيرادات ضريبة القيمة المضافة لتخفيض العجز العام؛ أما في السيناريو الثاني، فقد اعتُبر العجز المالي عاملاً خارجياً والإنفاق الحكومي عاملاً داخلياً، ما يُتيح استخدام ضريبة القيمة المضافة مباشرة لزيادة الإنفاق العام.

وتُظهر عمليات المحاكاة أن من شأن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة توليد إيرادات مالية تمثل 1.96 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وتتراوح هذه النسبة بين 0.86 و3.12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيمكن للإمارات العربية المتحدة، وهي البلد الذي يسجل أعلى حصة من الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، تحصيل ما يعادل 3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في السنة. ومن ناحية أخرى، قد لا تتعدى الإيرادات المحصلة في قطر 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة (الجدول 3-4). وإذا افترضنا أن الإيرادات المالية الإضافية التي تولدها

الجدول 3-4 إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (السيناريو الأول)

2021	2020	2019	2018	
1.98	1.98	1.97	1.96	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
3.13	3.12	3.12	3.12	الإمارات العربية المتحدة
2.37	2.37	2.38	2.38	البحرين
1.75	1.75	1.75	1.74	عُمان
0.87	0.87	0.86	0.86	قطر
1.69	1.65	1.62	1.58	الكويت
1.70	1.71	1.71	1.71	المملكة العربية السعودية

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام «نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق» لنموذج التوازن العام القابل للحساب (the Mirage CGE model).

الإجمالي، وللمملكة العربية السعودية 1 المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 3-5).

وتبين عمليات المحاكاة أن أكبر تأثيرات الصدمات تُمتص في عام 2018 (تاريخ التنفيذ). ويبين الشكل 3-15 أن النمو الإقليمي سينخفض بمقدار 1.32 نقطة مئوية في ذلك العام. ويمكن مقارنة النتيجة بتقدير

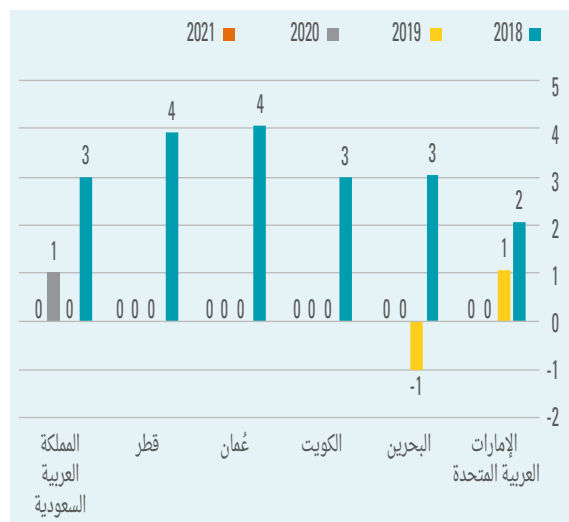
الضريبة على القيمة المضافة ستُستخدم في مجموعها لتخفيض رصيد المالية العامة، فإن أثر ضريبة القيمة المضافة على النمو سلبى بقدر ملموس. وقد يعادل الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي بفرض الضريبة على القيمة المضافة أو بدون فرضها حوالي 1.3 في المائة. ويمكن أن تصل الخسارة للإمارات العربية المتحدة إلى 2.15 في المائة من الناتج المحلي

الجدول 3-5 تغيّر الناتج المحلي الإجمالي (باستخدام ضريبة القيمة المضافة لخفض رصيد المالية العامة، بالنسبة المئوية)

2021	2020	2019	2018	
-1.31	-1.30	-1.30	-1.29	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
-2.18	-2.17	-2.16	-2.15	الإمارات العربية المتحدة
-1.63	-1.63	-1.63	-1.63	البحرين
-1.05	-1.05	-1.04	-1.04	عُمان
-1.06	-1.06	-1.06	-1.06	قطر
-0.95	-0.93	-0.90	-0.87	الكويت
-1.00	-1.00	-1.00	-0.99	المملكة العربية السعودية

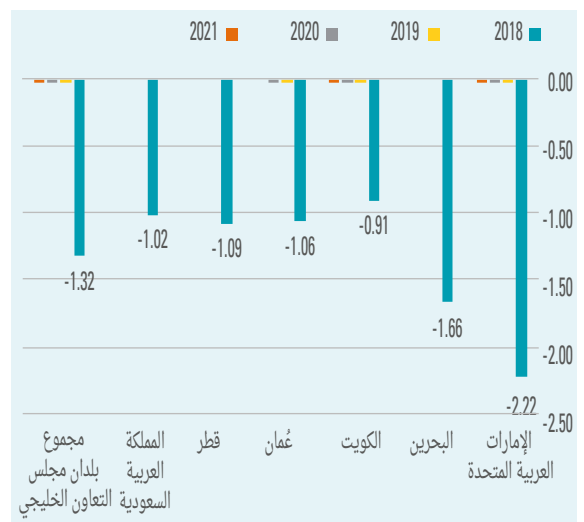
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-16 الفرق في معدل التضخم (بالنسبة المئوية)



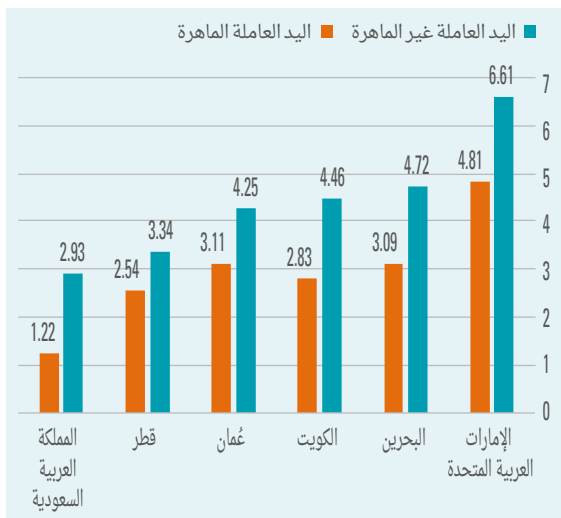
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-15 الفرق في معدل النمو (بالنسبة المئوية)



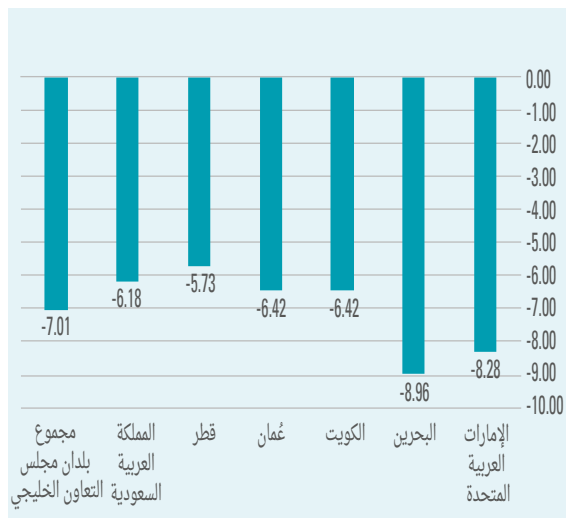
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-17 الفرق في معدل البطالة (بالنسبة المئوية)



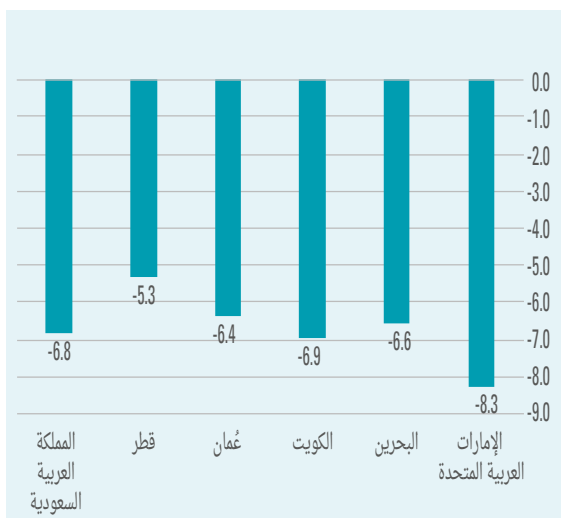
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-18 التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية (بالنسبة المئوية)



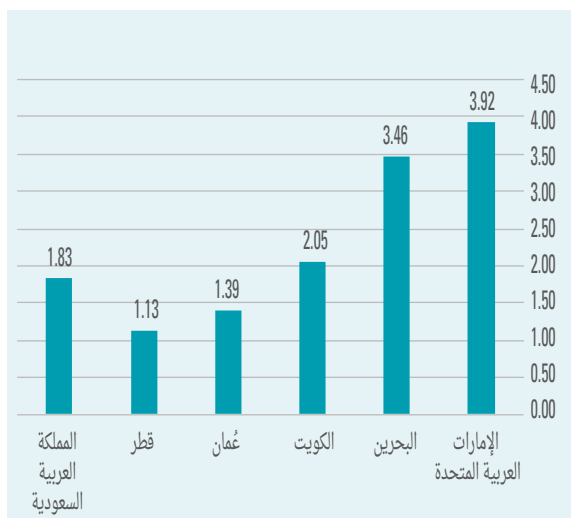
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-19 التغير التراكمي في مجموع الواردات (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-20 التغير التراكمي في مجموع الصادرات (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

يكاد يكون الاختلاف منعدماً. وينطبق الاستنتاج نفسه على الآثار التضخمية لهذا الإصلاح (الشكل 3-16). وسيظهر أكبر تأثير في العام الأول. وبعد ذلك، سيتكيف الاقتصاد، ويمكننا ملاحظة تأثير تخفيضي في البحرين خلال العام الثاني. والأثر على البطالة كبير ويمكن أن

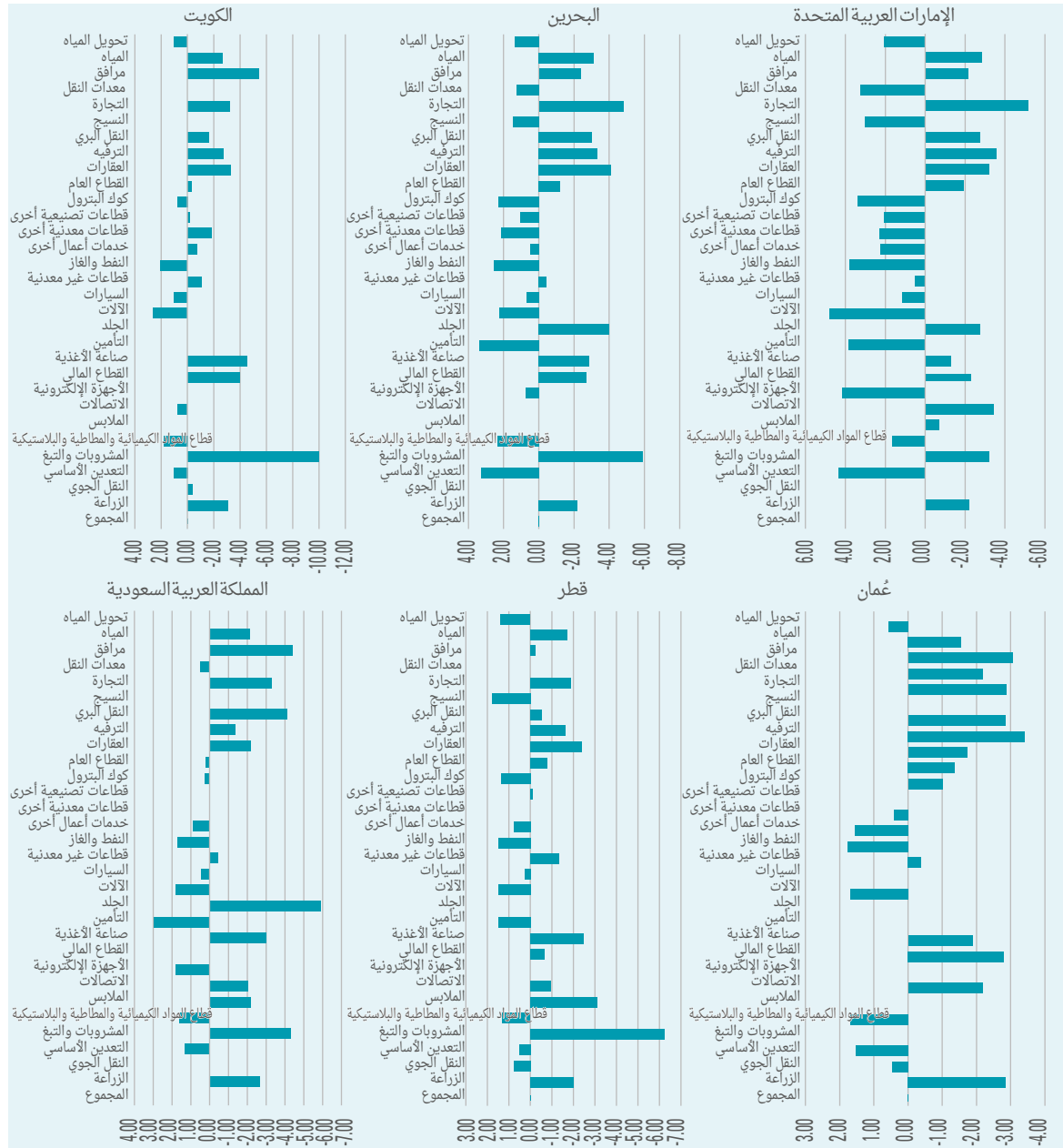
مستقل أجراه مكتب مسؤولية الموازنة في المملكة المتحدة، الذي ذهب بأن زيادة قدرها 2.5 نقطة أساس في ضريبة القيمة المضافة قد تخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 في المائة أو 4.6 مليار جنيه استرليني في الفترة 2012/2011²⁰. وبعد العام الأول،

الأعوام الأربعة المشمولة بعملية المحاكاة (2018-2021)، قد ينخفض استهلاك الأسر المعيشية بحوالي 7 في المائة في المتوسط في جميع أنحاء المنطقة (الشكل 3-18). وهذا الانخفاض، إذ يفترض أن الإنفاق العام سيظل على حاله، يخفض مجموع الواردات بنسبة 7 في المائة في المتوسط. وفي سياق ميزان

تزيد معدلات البطالة فيما يتعلق بالوظائف التي تتطلب مهارات وتلك التي لا تتطلب مهارات في المنطقة بنسبة تتراوح ما بين 1 و6 في المائة (الشكل 3-17).

ويؤثر انخفاض النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة والتضخم في تطور استهلاك الأسر المعيشية. وعلى مدى

الشكل 3-21 التغير التراكمي في الإنتاج حسب القطاع (بالنسبة المئوية)



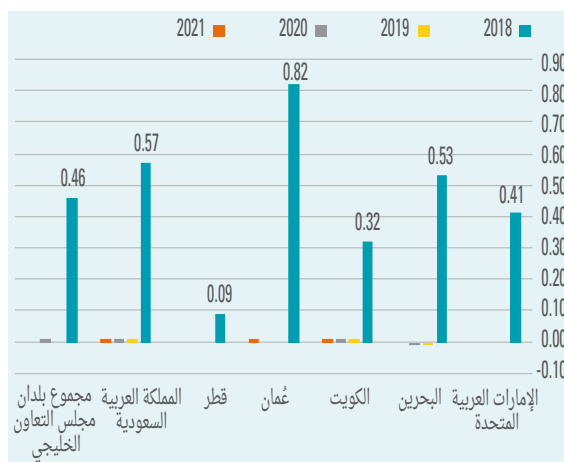
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الجدول 3-6 تفاوت الناتج المحلي الإجمالي (مع استخدام ضريبة القيمة المضافة لرفع إنفاق الحكومة، بالنسبة المئوية)

2021	2020	2019	2018	
0.46	0.46	0.45	0.45	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
0.39	0.39	0.39	0.39	الإمارات العربية المتحدة
0.51	0.52	0.53	0.53	البحرين
0.82	0.82	0.81	0.81	عُمان
0.08	0.08	0.08	0.08	قطر
0.34	0.33	0.32	0.31	الكويت
0.58	0.58	0.57	0.56	المملكة العربية السعودية

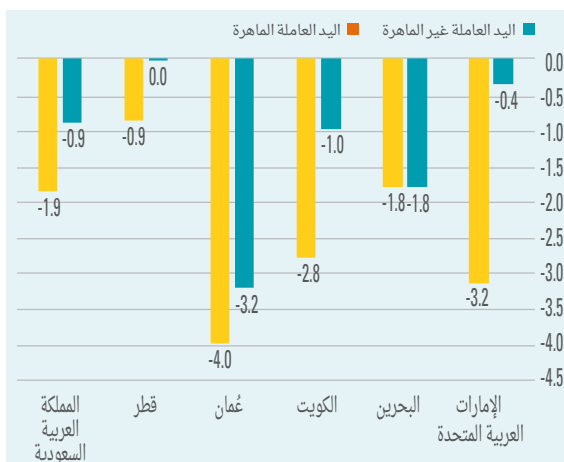
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-22 الفرق في معدل النمو (بالنسبة المئوية)



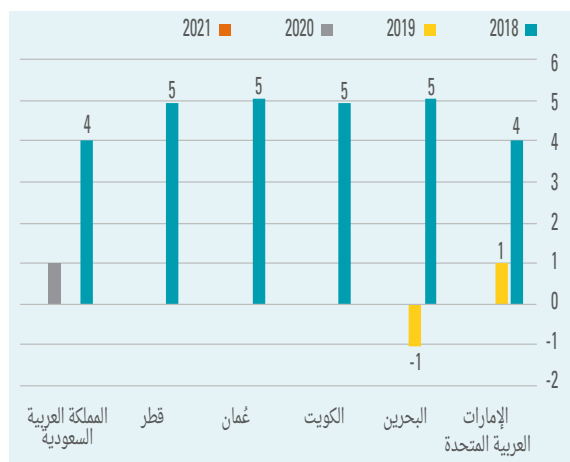
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-24 الفرق في معدل البطالة (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-23 الفرق في معدل التضخم (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

مدفوعات ثابت، يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي، ارتفاع مجموع الصادرات (الشكلان 3-19 و3-20).

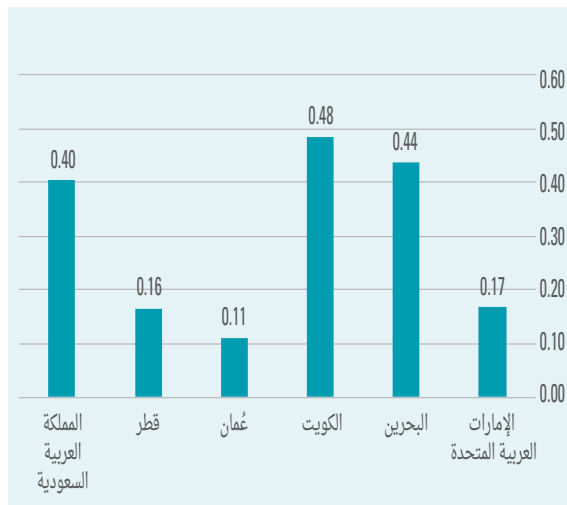
وعلى مستوى القطاعات، يبين الشكل 3-21 أن محاكاة فرض ضريبة القيمة المضافة أدى إلى إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات في كافة البلدان. وأدى تطبيق المعدلات نفسها في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة في التاريخ نفسه إلى زيادة الإنتاج في قطاعات متشابهة، مثل النفط والغاز والآلات والتعدين الصناعي الأساسي. غير أن الأنشطة في القطاعات الأخرى، مثل العقارات والنقل البري والخدمات المالية، تقلصت.

ويمكن أن تختلف النتائج تماماً إذا ما استُخدمت إيرادات إضافية لزيادة إنفاق الحكومة. وسيكون صافي أثر فرض

سيما في العام الأول من سيناريو المحاكاة، عندما يمكن أن تصل مكاسب النمو إلى 0.46 نقطة مئوية للمنطقة برمتها (الشكل 3-22). وقد يولد ارتفاع الطلب مزيداً من الضغوط التضخمية بالمقارنة مع سيناريو المحاكاة السابق (الشكل 3-23). ويمكن أن تتراوح الزيادة في التضخم بين 4 و5 في المائة في العام الأول ولكن بعد ذلك ستكون سالبة أو صفر. وسيحسن تحقيق مزيد من النمو ظروف سوق العمل. ويمكن تخفيض معدلات البطالة من 0.4 إلى 4 نقاط مئوية، ما سيؤدي إلى زيادة إيرادات الأسر المعيشية واستهلاكها (الشكل 3-24). ويبين الشكل 3-25 أن استهلاك الأسر المعيشية قد يزيد بنسبة 0.53 في المائة في المنطقة برمتها. وسيكون جزء من هذا الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية. وقد تزيد الواردات من 0.1 إلى 0.8 في المائة والصادرات من 0.17 إلى 0.48 في المائة (الشكلان 3-26 و3-27).

ويولد استحداث نشاط اقتصادي إضافي وزيادة الواردات إيرادات مالية عامة أعلى بالمقارنة مع السيناريو الأول. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد تمثل إيرادات الحكومة ما يزيد على 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي هو أعلى بنسبة 0.3 في المائة بالمقارنة مع السيناريو الأول (الشكل 3-7).

الشكل 3-27 التغير التراكمي في مجموع الصادرات (بالنسبة المئوية)

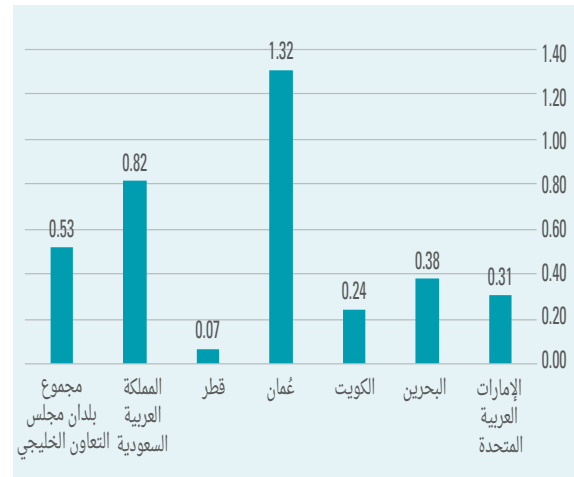


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

ضريبة القيمة المضافة، في هذه الحالة، إيجابياً، مع تحقيق مكاسب في النمو تتراوح بين 0.08 نقطة مئوية في قطر إلى 0.51 نقطة مئوية في البحرين (الجدول 3-6).

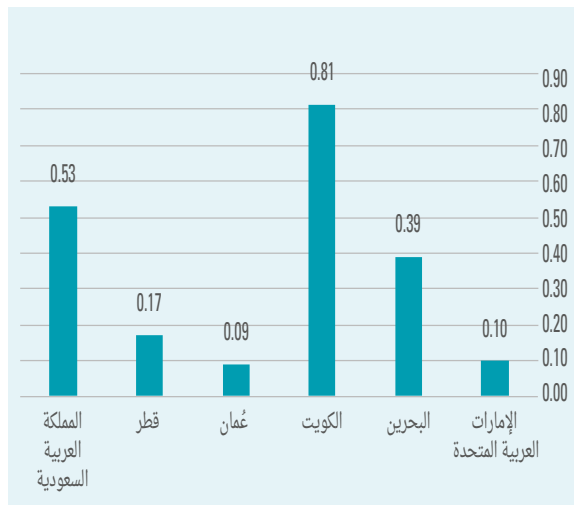
ويُدفع مضاعف كينز (Keynesian multiplier) الذي يزيد الطلب المحلي تجاه تحقيق هذه المكاسب، ولا

الشكل 3-25 التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الشكل 3-26 التغير التراكمي في مجموع الواردات (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

الجدول 3-7 إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (السيناريو الثاني)

2021	2020	2019	2018	
2.15	2.14	2.14	2.13	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
3.42	3.41	3.41	3.41	الإمارات العربية المتحدة
2.61	2.61	2.62	2.62	البحرين
1.94	1.94	1.94	1.93	عُمان
0.92	0.92	0.92	0.91	قطر
1.81	1.77	1.74	1.70	الكويت
1.83	1.83	1.84	1.84	المملكة العربية السعودية

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام "نمذجة العلاقات الدولية في التوازن العام المطبق" لنموذج التوازن العام القابل للحساب.

بسبب تعافي القطاعات الاستراتيجية وهي الزراعة والفوسفات والتصنيع (الشكل 28-3). وقد ارتفع عجز المالية العامة من 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 5.5 في المائة في عام 2012 و6.8 في المائة في عام 2013. واستقر العجز المالي عند نسبة 5 في المائة لعامي 2014 و2015، بيد أنه بدأ يتحسن تدريجياً في عام 2016 ومن المتوقع أن يظل مرتفعاً عند نسبة 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

ويمثل إجمالي الدين العام للحكومة 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، ولكنه ارتفع في عامي 2012 و2013 إلى نسبة 47.6 في المائة و46.8 في المائة. وبلغ الدين الإجمالي 51.6 في المائة في عام 2014 وواصل ارتفاعه، حيث بلغ 57.2 في المائة في عام 2015 و60.64 في المائة في عام 2016. ومن المتوقع أن تبلغ نسبته 67 في المائة في عام 2017، وهو أعلى معدل للعقدين الماضيين (الشكل 29-3). وارتفعت البطالة بقدر كبير من 13 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 19 في المائة في عام 2011 واستقرت عند 15 في المائة من عام 2013 إلى 2015، وبدأت بعد ذلك تنخفض انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى 14 في المائة في عام 2016، ويتوقع أن تنخفض أكثر في عام 2017.

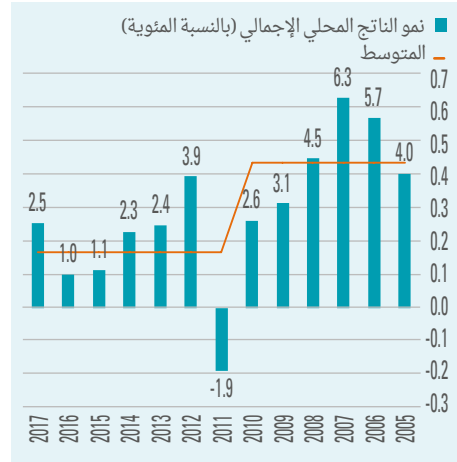
ويظهر النموذج أن فرض ضريبة القيمة المضافة يولد إيرادات هائلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكيفية استخدام هذه الإيرادات أمر حاسم الأهمية للأثر الاقتصادي المحتمل، فإذا ما وُظفت الإيرادات التي تولدها ضريبة القيمة المضافة بمجموعها في خفض رصيد المالية العامة، سينخفض النمو واستحداث فرص العمل؛ وإذا ما خُصصت الإيرادات للإنفاق العام، سيكون الأثر على البطالة واستحداث فرص العمل إيجابياً.

2. إصلاح الضريبة على الدخل الشخصي وأثرها على اللامساواة في تونس

(أ) السياق

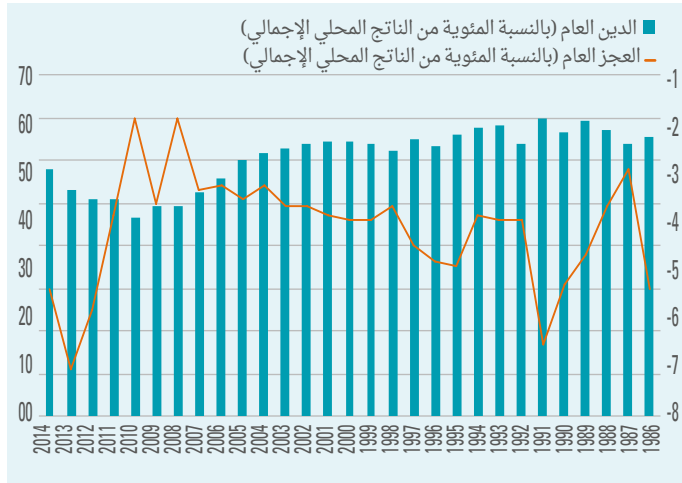
بعد مضي ستة أعوام على التحولات السياسية الكبيرة لعام 2011، لا تزال تونس تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية مهمة. وبعد تسجيل معدل نمو سلبي (1.9- في المائة) في عام 2011، نما الاقتصاد التونسي في عام 2012 بنسبة 4.1 في المائة. وانخفض بنسبة 2.3 في المائة في العام التالي واستقر في عام 2014 (نمو بنسبة 2.4 في المائة). وبعد أداء ضعيف في عام 2015 (1.1 في المائة) وعام 2016 (1 في المائة)، يتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 2.3 في المائة في عام 2017

الشكل 28-3 أداء النمو في تونس قبل عام 2011 وبعده



المصدر: Tunisia, Ministry of Finance, 2017.

الشكل 29-3 العجز العام والدين الخارجي في تونس



المصدر: Tunisia, Ministry of Finance, 2017.

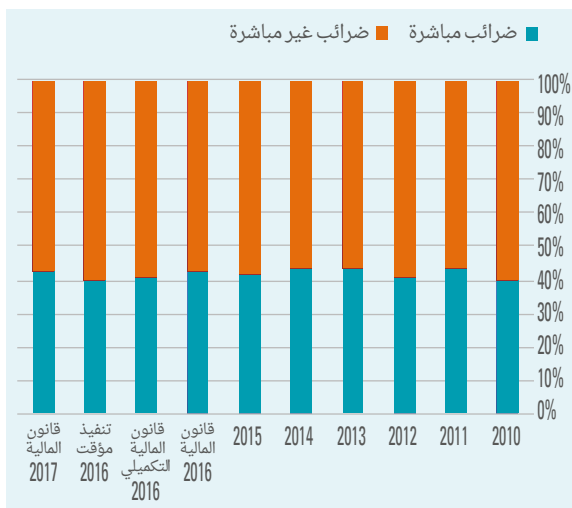
ومنذ أيار/مايو 2013، شرعت تونس في إصلاح نظام الضرائب كجزء من تغييرات بنيوية أوسع شملت الخدمة المدنية والمعاش التقاعدي في القطاعين العام والخاص وقطاع المصارف والمنافسة والشركات العامة والخاصة وقانون الاستثمار والحوكمة ومكافحة الفساد، وبصفة أعم، مناخ الأعمال التجارية. ويظلّ توطيد أوضاع المالية العامة أمراً حاسماً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وموثوقية السياسات. وتمزج استراتيجية السلطات بين اتخاذ تدابير على المدى القصير لاحتواء التدهور الأخير في المالية العامة وخطوات دائمة أكثر من شأنها أن تخفض الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يمكن تحمله. ويجري تحديث الإدارة الضريبية، الذي بدأ مع انعقاد المؤتمر الوطني للجباية في عام 2014، ومن المتوقع أن تبدأ الوحدة الجديدة لكبار دافعي الضرائب عملها في كانون الثاني/يناير 2018 وهناك خطط مسبقة لتحسين الرصد والتدقيق.

ويشمل النظام الجبائي التونسي فئتين رئيسيتين: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على دخل الشركات، فيما تشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة القيمة المضافة ومعلوم

الاستهلاك. والضرائب غير المباشرة هي المصدر الرئيسي لإيرادات الضرائب، إذ تمثل ثلثي مجموع إيرادات الضريبة وتشمل المعلوم على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة بمقدار متساوي. وتوفر الضرائب غير المباشرة 60.4 في المائة من مجموع إيرادات الضرائب في عام 2010، انخفضت إلى 56.7 في المائة في عام 2011 لكنها عادت في عام 2012 إلى مستويات عام 2010. ومن عام 2013 إلى عام 2016، استقرت الضرائب غير المباشرة عند متوسط 57 في المائة ويتوقع أن ترتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2017، لتصل إلى 57.6 في المائة (الشكل 30-3). ولا تزال ضريبة القيمة المضافة المكوّن الرئيسي للضرائب غير المباشرة رغم التقدم في المكونات الأخرى، ولا سيما الضريبة على المبيعات. ومن عام 2010 إلى عام 2017، مثلت ضريبة القيمة المضافة 50 في المائة تقريباً من مجموع الضرائب غير المباشرة.

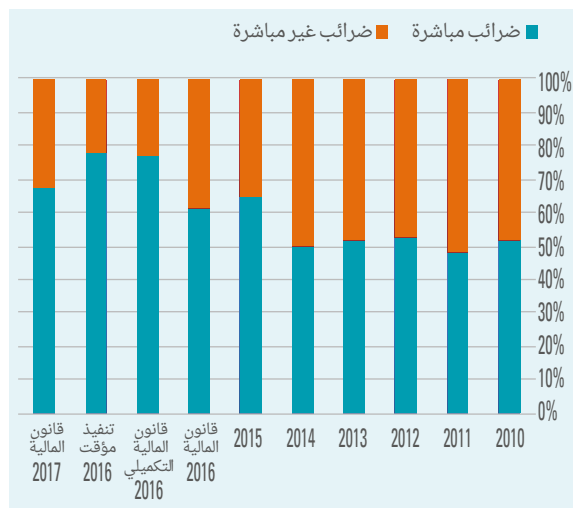
وتضع الضرائب المباشرة أعباءً ثقيلة على اليد العاملة إذا ما أدرجنا المساهمات الاجتماعية في الضريبة على دخل الأشخاص. ويمكن تقسيم تطور الضرائب المباشرة في تونس إلى فترتين. في الفترة الأولى، من عام 2010 إلى عام 2014، شكّلت الضريبة على دخل الأشخاص 50 في المائة في المتوسط من مجموع الضرائب المباشرة. ومنذ عام 2015، ارتفعت

الشكل 3-30 هيكل الإيرادات الضريبية في تونس



المصدر: Tunisia, Ministry of Finance, 2017.

الشكل 3-31 هيكل الضرائب المباشرة في تونس



المصدر: Tunisia, Ministry of Finance, 2017.

التالي. وتُحصّل الضريبة على دخل الأشخاص أساساً عن طريق الضريبة المستقطعة من المصدر المفروضة على الأجور التي تزيد عن 1,000 دينار تونسي (696 دولاراً) التي تدفعها الدولة أو السلطات العامة، وعن 5,000 دينار تونسي التي تدفعها الشركات والأفراد الخاضعون للنظام الحقيقي. ويُسمح بعدد من الخصومات، تتعلق بما في ذلك بالمواطنين الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر ورواتب موظفي القنصليات الأجنبية والفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية والفوائد المحصّلة من حسابات الادخار المحلية أو الخاصة وأقساط التأمين على الحياة، والتخفيضات حسب الحالة الزوجية والمُعاليين. ومكّن هذا النظام من تحصيل 3.6 مليار دينار تونسي (1.6 مليار دولار) وخفض في الوقت ذاته معامل جيني من 0.4526 إلى 0.4223.

الضرائب على دخل الأشخاص إلى 65 في المائة من مجموع الضرائب المباشرة. ويمكن اعتبار هذا التقدم كنتيجة مشجعة لإصلاح المالية العامة الأخير الذي قامت به الحكومة التونسية. ومن المتوقع أن تستقر حصة الضرائب على دخل الأشخاص عند مستويات مرتفعة: من 77.7 في المائة لعام 2016 إلى 67.9 في المائة في عام 2017 (الشكل 3-31).

وتفرض الضريبة على الدخل الشخصي على مصادر مختلفة من الدخل، بما فيها اليد العاملة والمعاش التقاعدي والفوائد وأرباح الأسهم. وقبل عام 2013، كانت معدلات الضريبة تبدأ بنسبة 15 في المائة على الدخل بين 1,500 و5,000 دينار تونسي وارتفعت إلى 35 في المائة على صافي دخل سنوي يفوق 50,000 دينار تونسي (أي 34,800 دولار) كما يرد في الجدول

الجدول 3-8 هيكل الضريبة على الدخل في تونس

أقل من 1500 دينار تونسي	ما بين 1,501 و5,000 دينار تونسي	ما بين 5,001 و10,000 دينار تونسي	ما بين 10,001 و20,000 دينار تونسي	ما بين 20,001 و50,000 دينار تونسي	أكثر من 50,000 دينار تونسي
0.00 في المائة	15 في المائة	20 في المائة	25 في المائة	30 في المائة	35 في المائة

المصدر: Tunisia, Ministry of Finance, 2017.

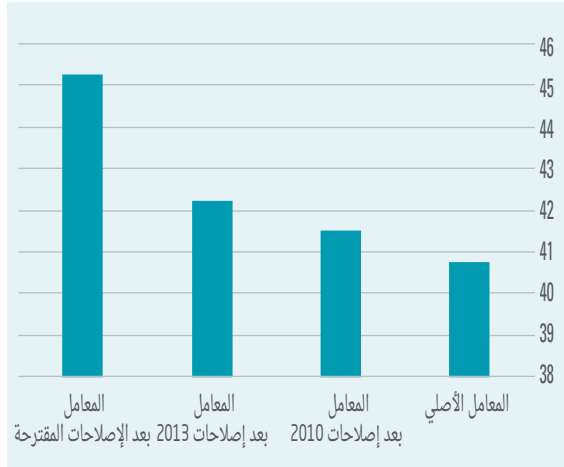
مبلغ غير مقبول لوزارة المالية التي تواجه قيوداً قوية على الموازنة. وكانت هناك حاجة إلى نظام جديد لتحسين أثر إعادة التوزيع مع التقليل إلى أدنى حد من

(ب) الأساس المنطقي لإصلاح الضريبة على دخل الأشخاص في تونس

في عام 2013، قررت الحكومة التونسية إعفاء جميع الأسر المعيشية التي يقل دخلها عن 5,000 دينار تونسي من الضرائب، فيما أبقت على النظام الحالي. وأدى هذا الإصلاح للمالية العامة إلى تحسين الآثار التوزيعية للنظام وبلغ معامل جيني 41.49 للتكلفة الصغيرة نسبياً وقدرها 130 مليون دينار تونسي (65 مليون دولار). بيد أن هذا الإصلاح خلف حالة شاذة: فالأسر المعيشية التي يبلغ دخلها 5,100 دينار تونسي قبل اقتطاع الضريبة يبقى لديها دخل صافي قدره 4,800 دينار تونسي، بينما الأسر المعيشية التي يبلغ دخلها 4,900 دينار تونسي قبل اقتطاع الضريبة يبقى لديها دخل صافي قدره 4,900 دينار تونسي.

ولحل هذه المشكلة نظرت الحكومة في توسيع إعفاء 5,000 دينار تونسي ليشمل جميع الإيرادات. غير أن تكاليف هذا التغيير تبلغ 760 مليون دينار تونسي، وهو

الشكل 3-32 معامل جيني



المصدر: حسابات الإسكوا.

الإطار 3-1 نموذج لاغرانج

لنعتبر اقتصاداً عدد أسرته المعيشية N . وكل فئة من الأسر المعيشية تعرف من خلال دخلها الخاضع للضريبة $Rev(i)$ وحجمها $POP(i)$. وفي نظام ضريبي تدريجي، يحسب مبلغ الضريبة على الدخل $Tax(i)$ الذي تدفعه أسرة معيشية من فئة i كالآتي:

$$\begin{aligned} \text{If } Rev(i) \leq S_1 \text{ then } Tax(i) &= 0 \\ \text{If } Rev(i) \in]S_1, S_2] \text{ then } Tax(i) &= \tau_1 Rev(i) \\ \text{If } Rev(i) \in]S_2, S_3] \text{ then } Tax(i) &= \tau_1 S_1 + \tau_2 (Rev(i) - S_2) \\ \text{If } Rev(i) \in]S_3, S_4] \text{ then } Tax(i) &= \tau_1 S_1 + \tau_2 S_2 + \tau_3 (Rev(i) - S_3) \\ \text{If } Rev(i) \in]S_4, S_5] \text{ then } Tax(i) &= \tau_1 S_1 + \tau_2 S_2 + \tau_3 S_3 + \tau_4 (Rev(i) - S_4) \\ \text{If } Rev(i) > S_5 \text{ then } Tax(i) &= \tau_1 S_1 + \tau_2 S_2 + \tau_3 S_3 + \tau_4 S_4 + \tau_5 (Rev(i) - S_5) \end{aligned}$$

ويمكن تعميم هذا النظام كالآتي:

$$Tax(i) = \tau_1 \text{Max}(0, Rev(i) - S_1) + (\tau_2 - \tau_1) \text{Max}(0, Rev(i) - S_2) + (\tau_3 - \tau_2) \text{Max}(0, Rev(i) - S_3) + (\tau_4 - \tau_3) \text{Max}(0, Rev(i) - S_4) + (\tau_5 - \tau_4) \text{Max}(0, Rev(i) - S_5)$$

ويحسب مجموع الضريبة على الدخل كما يلي:

$$Tax_{Tot} = \sum_{i=1}^N POP(i) Tax(i).$$

ومعدل الضريبة الحدي الذي يخضع له فرد من فئة i هو:

$$TM(i) = \frac{Tax(i)}{Rev(i)}$$

الجدول 9-3 توزيع العتبات والمعدلات

العتبات الأولية (بالدينار التونسي)	المعدل الأولي (بالنسبة المئوية)	المعدل الأولي (بالنسبة المئوية)	العتبات الجديدة (بالنسبة المئوية)	المعدل الجديد (بالنسبة المئوية)	المعدل الفعلي الجديد (بالنسبة المئوية)
5,000-1,500	15	0	5,000-1,500	0	0
10,000-5,001	20	13.44	12,713-5,000	27.67	8.55
20,000-10,001	25	17.82	25,426-12,713	27.67	17.49
50,000-20,001	30	23.04	50,000-25,426	30	23.14
أكثر من 50001	35	29.77	أكثر من 50001	35	29.77

المصدر: حسابات الإسكوا.

خسائر مالية إضافية بمقدار 246 مليون دينار تونسي، لكن مع تحسين معامل جيني إلى 0.4077 (بالمقارنة مع 0.4149 بعد إصلاح عام 2013) (الشكل 3-32).

اعتمدت الحكومة سيناريو المحاكاة ونفذته في عام 2017. واعتبر أفضل خيار للمقايضة بين تقليل التفاوتات إلى الحد الأدنى والخسائر في المالية العامة.

(ج) آثار إعادة التوزيع المترتبة على إصلاحات المالية العامة

تعكس اللامساواة في المدفوعات الضريبية اللامساواة في الإيرادات التي يمكن تعريفها منسحبة على دافعي

التكلفة المالية كما يوضح نموذج لاغرانج (Lagrange model) (الإطار 1-3). وتقلل المحاكاة المثلى إلى أدنى حد العبء الضريبي الإضافي على الأسر المعيشة. وكان لا بد أن تجد الحكومة تركيبة تتألف من $\{\tau_1, \tau_2, \tau_3, \tau_4, \tau_5\}$ و $\{S1, S2, S3, S4, S5\}$ التي تخفض إلى أدنى حد هدف المخطط الاجتماعي كالمعروف $\sum_{i=1}^N (Tax(i) - Tax0(i))^2$.

يبين برنامج التنفيذ الأمثل أنه ينبغي تحويل النظام إلى نظام يتألف من أربع عتبات وهي 1,500-5,000 دينار تونسي؛ و 5,001-25,426 دينار تونسي؛ و 25,426-50,000 دينار تونسي؛ وأكثر من 50,001 دينار تونسي، مع تطبيق معدلات حدية هي كالاتي: 0.00 في المائة و 27.67 في المائة و 30 في المائة و 35 في المائة (الجدول 3-9). وينطوي هذا الإصلاح على تحقيق

الجدول 10-3 مقاييس اللامساواة في الدخل

مقاييس اللامساواة	2010	2013	الإصلاح
الانحراف المتوسط النسبي	0.335	0.335	0.332
معامل التباين	1.385	1.385	1.375
الانحراف المعياري للسجلات	0.927	0.923	0.911
معامل جيني	0.475	0.475	0.471
مقياس مهرا (Mehran)	0.601	0.600	0.595
مقياس بيش (Piesch)	0.412	0.412	0.409
مقياس كاكواني (Kakwani)	0.194	0.194	0.191
مؤشر ثيل (GE(a), a = 1) (Theil)	0.466	0.466	0.459
الانحراف الوسطي للسجلات (GE(a), a = 0)	0.423	0.421	0.412
مؤشر إنتروبي (GE(a), a = 1)	1.733	1.726	1.712
نصف (معامل التباين المربع) (GE(a), a = 2)	0.959	0.958	0.945
مقاييس أتكسون لعدم المساواة (eps = 1)	0.345	0.344	0.338
مؤشر إنتروبي المعمم (alpha = 1.00)	0.466	0.466	0.459
مؤشر جيني المعمم لمقياس اللامساواة (d = 2)	0.475	0.475	0.471

المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 3-11 توزيع التصاعدية

المقاييس	2010	2013	الإصلاح
معامل جيني قبل اقتطاع الضرائب	0.5087	0.5087	0.5087
معامل جيني بعد اقتطاع الضرائب	0.4749	0.4749	0.4709
متوسط معدل الضريبة	0.2735	0.2735	0.2683
مقياس رينولدز سمولنسكي (Smolensky-Reynolds) لأثر إعادة التوزيع الصافي	0.0338	0.0338	0.0378
مؤشر كاكواني للتصاعدية	0.0898	0.0898	0.1031
مقياس الإنصاف التصاعدي	0.0338	0.0338	0.0378
مقياس إعادة الترتيب	0.0000	0.0000	0.0000
مؤشر سوتس (Suits) للتصاعدية	0.1058	0.1058	0.1185
مقياس ماسغريف - ثين (Thin-Musgrave) لأثر إعادة التوزيع	1.0688	1.0688	1.0769
مقياس أتكينسون-بلوتنيك (Plotnick-Atkinson) للإنصاف الأفقي	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 3-12 توزيع اللامساواة

حصة الدخل (بالنسبة المئوية)		
الإصلاح	2013	
4.153144	3.961783	0-20 (أفقر 20 في المائة من دافعي الضرائب)
9.543459	9.515522	20-40
14.31974	14.28929	40-60
19.57526	19.58185	60-80
52.40839	52.65155	80-100 (أغنى 20 في المائة من دافعي الضرائب)

المصدر: حسابات الإسكوا.

الضرائب جميعاً وهي لا تركز على الإيرادات وحدها. فمقياس اللامساواة يصنّف السكان حسب الإيرادات من الأدنى إلى الأعلى ويبين النسبة المئوية للضرائب (أو الدخل) المعزوة لكل من الشريحة الخمسية أو الشريحة العشرية من دافعي الضرائب. وفي العادة تتراوح نسبة الضرائب التي تدفعها الشريحة الخمسية الأدنى من 6 إلى 10 في المائة من الضرائب جميعها، بينما تتراوح هذه النسبة للشريحة الخمسية الأعلى من 60 إلى 70 في المائة. ويبين الجدول 3-10 أن اللامساواة في الإيرادات قد نقصت بعد الإصلاحات، إذ انخفض معامل جيني من 0.475 إلى 0.471، ومؤشر كاكواني (Kakwani Index) من 0.194 إلى 0.191، ومؤشر ثيل (Theil Index) من 0.466 إلى 0.459.

إلى 0.4709 وارتفع مؤشر كاكواني للتصاعدية من 0.0898 إلى 0.1031 (الجدول 3-11). قبل الإصلاح، كان يحصل أغنى 20 في المائة من دافعي الضرائب على 52.65 في المائة من مجموع صافي الأجور، في حين كان يحصل أفقر 20 في المائة منهم على 3.96 في المائة. أما منذ الإصلاح فقد انخفضت حصة دخل أغنى 20 في المائة من دافعي الضرائب إلى 52.40 في المائة من مجموع الأجور وارتفعت حصة أفقر 20 في المائة إلى 4.15 في المائة (الجدول 3-12).

لقد زاد الإصلاح المساهمة الضريبية لأغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب من 48.56 في المائة إلى 49.30 في المائة وخفض المساهمة الضريبية لأفقر 10

وتظهر المحاكاة أن الإصلاح تصاعدي أيضاً. فقد انخفض معامل جيني بعد اقتطاع الضريبة من 0.4749

الجدول 3-13 حصة الضرائب (بالنسبة المئوية)

حصة الضرائب		
إصلاح الضريبة	ضريبة عام 2013	
0.176407	0.450082	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
0.917258	1.156906	10-20
2.089246	2.199744	20-30
4.06343	4.09545	30-40
4.983665	5.067423	40-50
6.226888	6.289698	50-60
7.584131	7.621691	60-70
9.778115	9.774858	70-80
14.88014	14.78197	80-90
49.30072	48.56218	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)

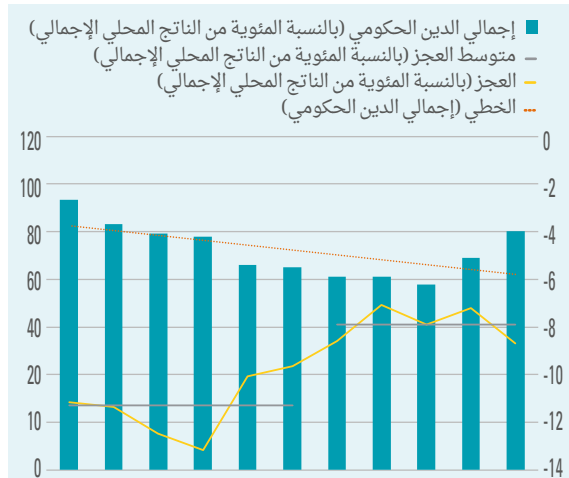
المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 3-14 مقاييس اللامساواة: الأطفال

الإصلاح حسب معامل جيني (بالنسبة المئوية)	الضريبة حسب معامل جيني عام 2013 (بالنسبة المئوية)	
0		عدد الأطفال
0.082598	0.317325	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
9.529115	10.29955	50-10
36.84934	36.86421	90-50
53.53895	52.51892	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)
1		عدد الأطفال
0.284113	0.575093	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
13.84435	14.20692	50-10
40.22265	40.19762	90-50
45.64889	45.02036	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)
2		عدد الأطفال
0.362944	0.642013	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
14.30365	14.62363	50-10
40.94024	40.90809	90-50
44.39317	43.82627	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)
3		عدد الأطفال
0.297126	0.595072	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
13.46097	13.8009	50-10
39.59551	39.58176	90-50
46.6464	46.02227	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)
4		عدد الأطفال
0.43671	0.623465	10-0 (أفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب)
14.27781	14.53992	50-10
35.23499	35.30367	90-50
50.05048	49.53294	100-90 (أغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب)

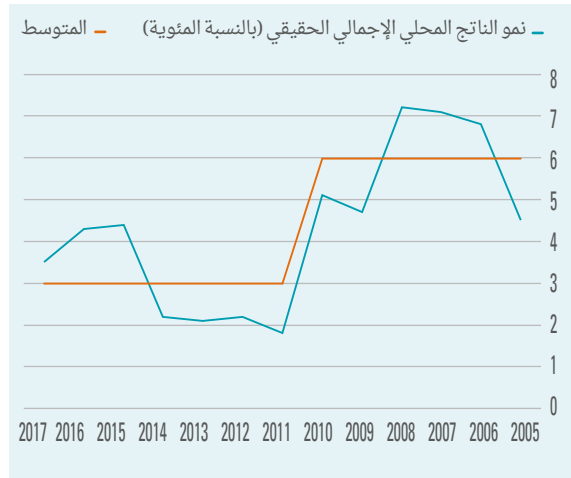
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 3-34 أداء المالية العامة لمصر قبل عام 2011 وبعده



المصدر: World Bank, 2016d.

الشكل 3-33 أداء النمو في مصر بين عامي 2005 و2017



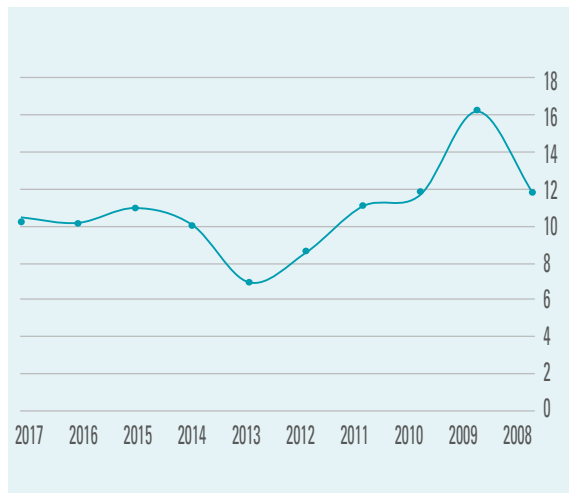
المصدر: World Bank, 2016d.

3. خيارات الإصلاح الضريبي في مصر

بعد ستة أعوام من التغيير السياسي وعدم الاستقرار الاجتماعي، تعاني مصر صعوبات اقتصادية حادة تتجلى في متلازمة العجز المزدوج: مشكلة ميزان مدفوعات تتمثل بعجز كبير في الميزانية يؤدي إلى ارتفاع الدين العام، وانخفاض في معدل النمو يصاحبه ارتفاع في البطالة.

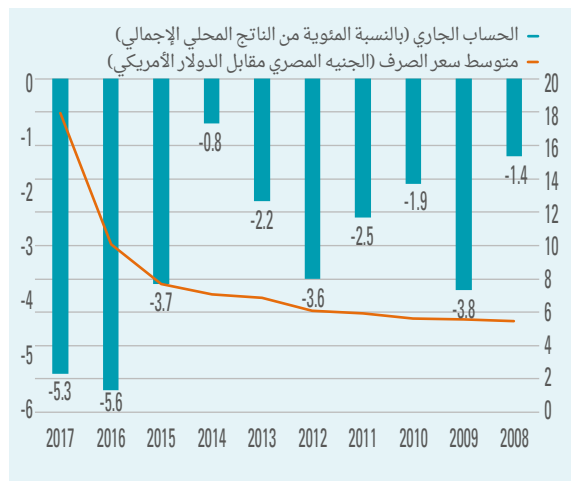
في المائة من 0.45 إلى 0.17 (الجدول 3-13). ويظهر الجدول 3-14 أن الإصلاح المالي ساعد على تخفيض التفاوت للأسر الكبيرة. فقد انخفضت مثلاً مساهمة أسرة بطفلين من شريحة الأفقر 10 في المائة من دافعي الضرائب من 0.64 في المائة إلى 0.36 في المائة، في حين ازدادت مساهمة أسرة بطفلين من شريحة الأغنى 10 في المائة من دافعي الضرائب من 43.82 في المائة إلى 44.39 في المائة.

الشكل 3-36 معدل التضخم (بالنسبة المئوية)



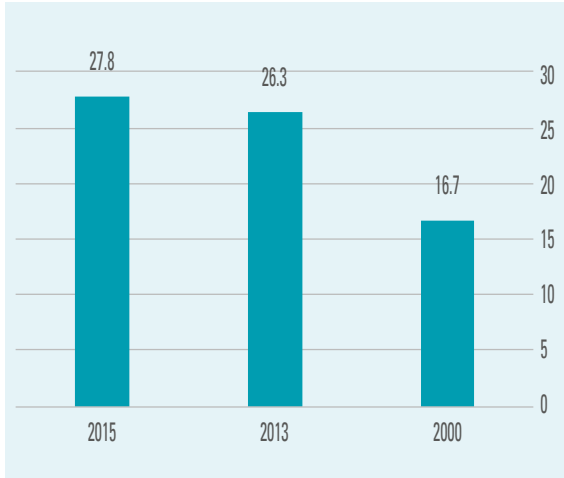
المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2017.

الشكل 3-35 رصيد الحساب الجاري وسعر الصرف



المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2017.

الشكل 3-38 معدل الفقر (بالنسبة المئوية)



المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

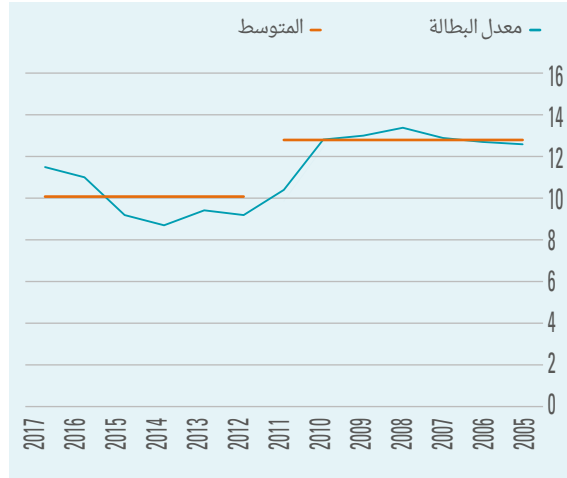
انخفاض قيمة الجنيه المصري من 8.85 جنيه مقابل الدولار إلى 16.5 جنيه مقابل الدولار (الشكل 3-35). وأسفر انخفاض سعر العملة هذا إلى جانب إصلاح نظام معونات دعم الطاقة وصدمات أخرى في أسعار الأغذية عن زيادة التضخم (الشكل 3-36).

وشملت التداعيات الاجتماعية تزايد البطالة وأعلى معدلات اللامساواة والفقر منذ عام 2000. فارتفعت البطالة من 10 في المائة في المتوسط قبل عام 2011 إلى 12.4 في المائة في الربع الأخير من عام 2016 (الشكل 3-37). وازداد معدل الفقر من 16.7 في المائة في الفترة 1999-2000 إلى 26.3 في المائة في الفترة 2012-2013 وإلى 27.8 في المائة في الفترة 2014-2015 (الشكل 3-38).

وفي عام 2016، وبمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال تسهيل الصندوق الممدد²¹، وضعت الحكومة المصرية برنامج إصلاح يرتكز إلى أربع دعائم تهدف إلى استعادة استمرارية المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أساساً بفرض ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها البرلمان²².

ويسهل استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للبلد المنفرد²³ خيار استعمال الضريبة غير المباشرة

الشكل 3-37 معدل البطالة (بالنسبة المئوية)

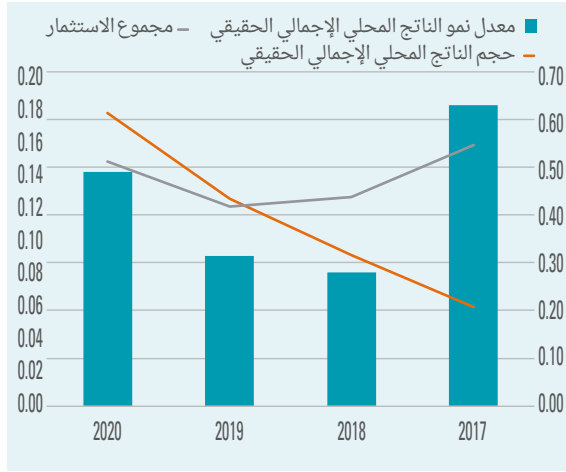


المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

لقد انخفض النمو بشدة منذ عام 2011. فالنمو الذي بلغ 5.9 في المائة بين عامي 2005 و2010 قد تقلص بثلاث نقاط، ليبلغ 2.9 في المائة للفترة من 2011 إلى 2017 (الشكل 3-33). وحتى قبل عام 2011، كان العجز المالي في مصر مزمنًا. فعلى مدى الفترة 2005-2010، كان يتأرجح حول 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق على معونات الدعم وأجور موظفي القطاع العام. غير أن الوضع ازداد سوءاً منذ عام 2011، إذ بلغ العجز، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 10 في المائة في عام 2011، و16.7 في المائة في عام 2014 ومن المتوقع أن يبلغ 10.2 في المائة في عام 2017. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي العجز الحكومي من 77.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2005 إلى 2010 إلى 97.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، مع توقع ازدياد ارتفاعه في عام 2017.

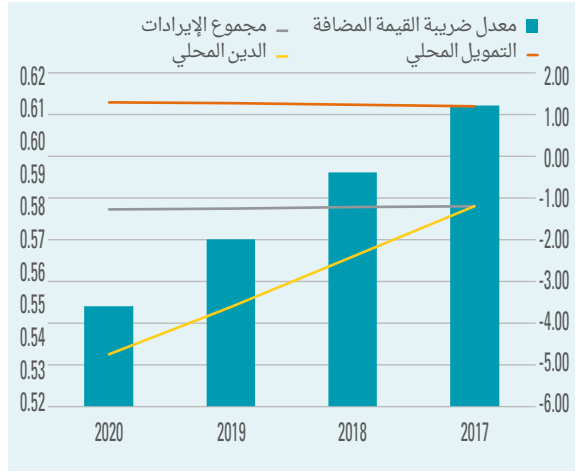
وتدهور رصيد الحساب الجاري أيضاً. فبعد أن بلغ متوسط العجز حوالي 0.9 في المائة من عام 2005 إلى عام 2010 وصل إلى 3.4 في المائة خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016. وفي عام 2016، وصل إلى نسبة تنذر بالخطر بلغت 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحول البنك المركزي المصري نظامه المصرفي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، باعتماد سعر صرف حر للجنيه بدلاً من ربطه بالدولار الأمريكي، ما أدى إلى

الشكل 3-40 الآثار على الاقتصاد الكلي
(التغير النسبي مقابل سيناريو العمل كالمعتاد)



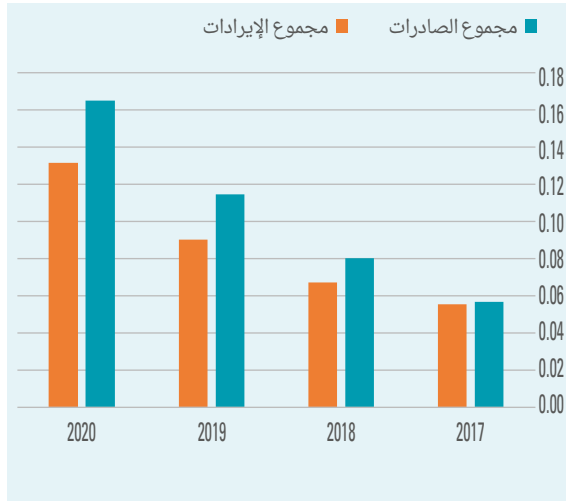
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-39 الآثار على المالية العامة المترتبة على الإصلاح
(التغير النسبي مقابل سيناريو العمل كالمعتاد)



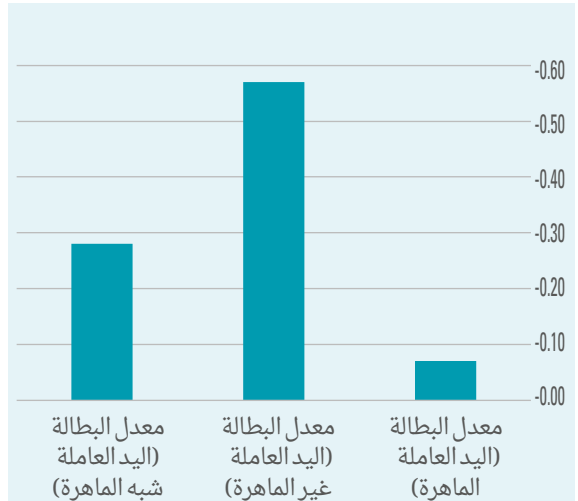
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-42 الأثر على التجارة (التغير النسبي)
(مقابل سيناريو العمل كالمعتاد)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-41 الأثر على البطالة (التغير بالقيمة المطلقة)
(مقابل سيناريو العمل كالمعتاد)

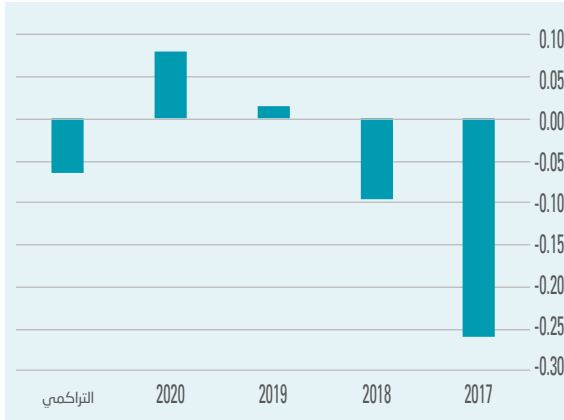


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

3-39). وتوضح سيناريوهات المحاكاة أنه إذا كان يراد استخدام الإيرادات الضريبية الإضافية لخفض الاقتراض المحلي، قد ينخفض مثل هذا الاقتراض بنسبة 1.24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض الدين المحلي بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لتوطيد وضع المالية العامة. وتبين عملية المحاكاة أنه لخفض العجز المالي العام بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ينبغي فرض ضريبة قيمة مضافة بمقدار 0.6 نقطة مئوية. وفي هذه الحالة يمكن أن يرتفع مجموع إيرادات الضريبة بمقدار 1.24 نقطة مئوية في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل

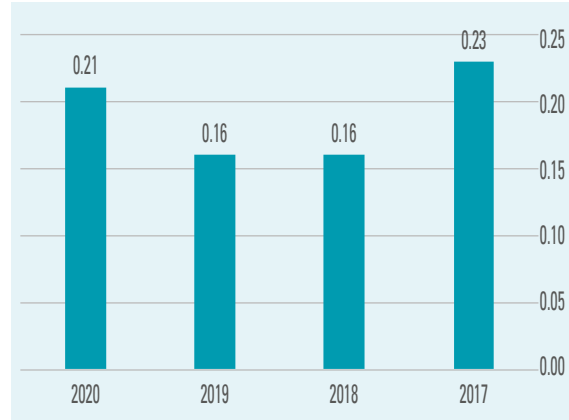
الشكل 3-44 التفاوت في استهلاك الأسر المعيشية



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

(الشكل 3-40). وسيكون لهذا الأداء الإضافي للنمو آثار إيجابية على استحداث الوظائف. وستنخفض معدلات البطالة بين فئات اليد العاملة الثلاث بمقدار 0.07 نقطة أساس للعمالة الماهرة، و0.57 نقطة أساس للعمالة غير الماهرة، و0.28 نقطة أساس للعمالة شبه الماهرة (الشكل

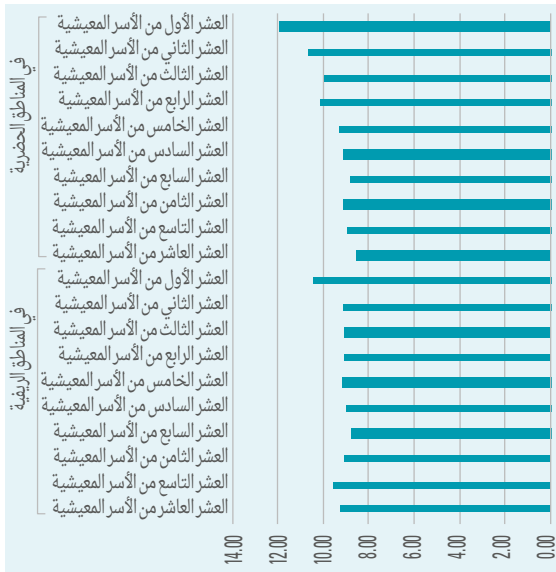
الشكل 3-43 التفاوت في مؤشر أسعار الاستهلاك



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

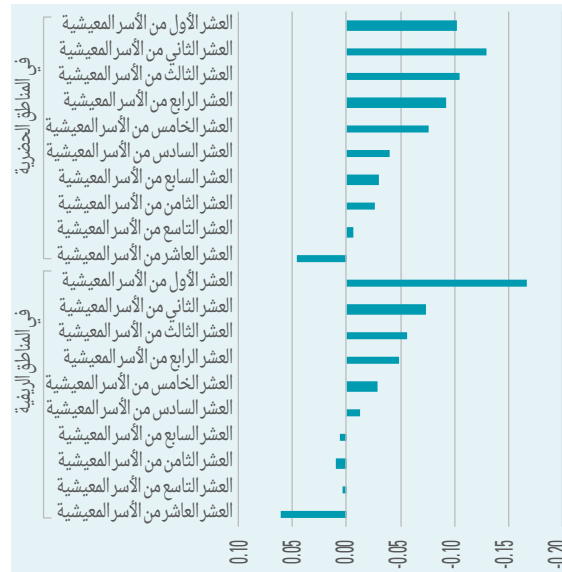
وسيحذ انخفاض الاقتراض المحلي من آثار الإزاحة ويمكن أن يزيد الاستثمار بنسبة 0.48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، محفزاً النمو بمقدار 0.12 نقطة مئوية إضافية بالمقارنة مع السيناريو المرجعي، الذي اقترحه صندوق النقد الدولي في مراجعته لعام 2017

الشكل 3-46 التغير التراكمي في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020



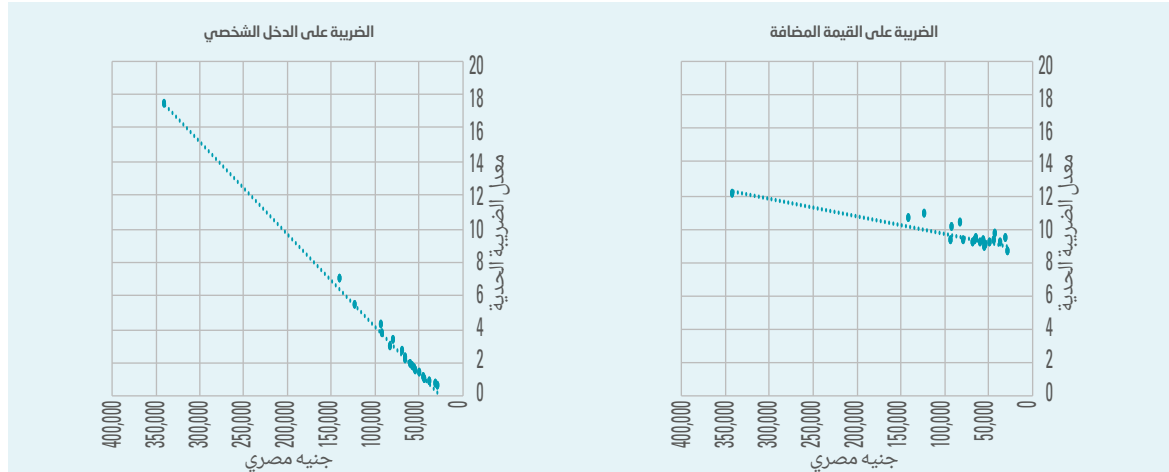
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-45 التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-47 التغير في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية كدالة للإيرادات



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

وكما كان متوقعاً، سيؤدي فرض ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم (الشكل 3-43). ويمكن أن يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بمقدار 0.19 نقطة مئوية في المتوسط. ونتيجة لذلك، سيتأثر

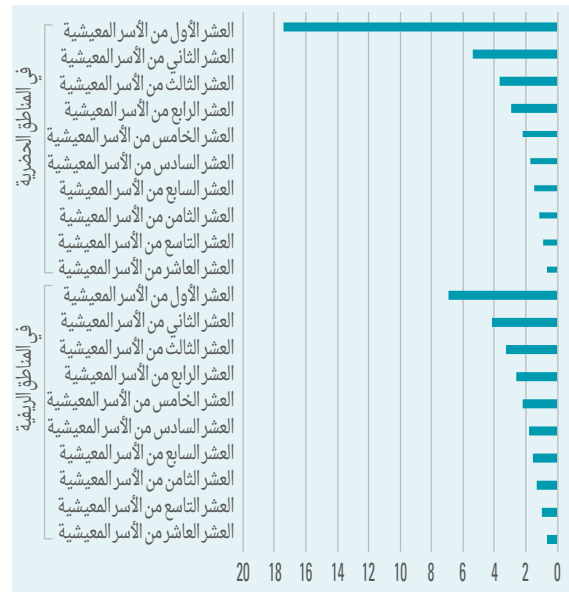
3-41). وسيكون للإصلاح أثر إيجابي على التجارة أيضاً. ويمكن أن يزيد مجموع الصادرات بمتوسط 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والواردات بمتوسط 0.09 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-42).

الشكل 3-49 التغير التراكمي في استهلاك الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020



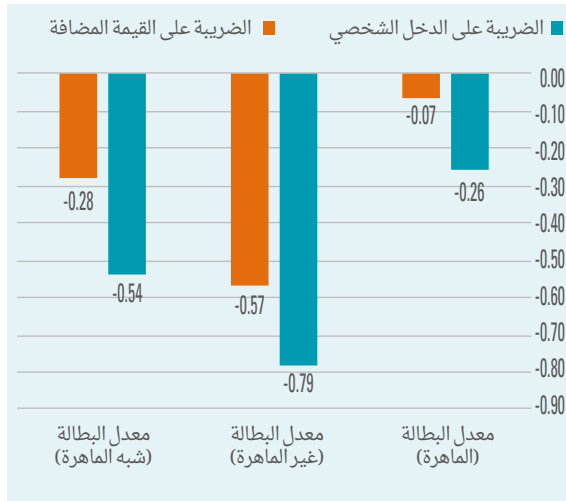
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-48 التغير التراكمي في الضريبة التي تدفعها الأسر المعيشية حسب الشريحة العشرية للفترة 2017-2020



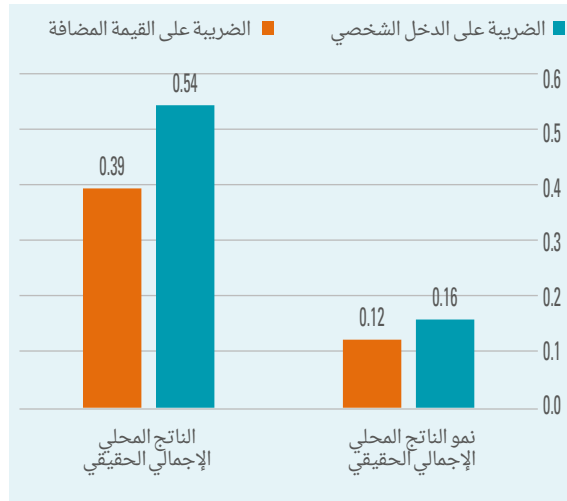
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-51 أداء البطالة
(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

الشكل 3-50 أداء النمو
(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على مصر.

ورغم الأثر الإيجابي العام لهذا الإصلاح، يبين النموذج الإصلاحات البديلة التي قد يكون لها آثار أفضل على الإنصاف والتنمية. فمثلاً، إذا ما استُخدمت ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي لتخفيض عجز الميزانية بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قد تتغير آثار إعادة التوزيع جذرياً (الشكل 3-47). ويوضح الشكل 3-48 أن مساهمة المالية العامة للفئات الأغنى هي أعلى بكثير مما هي للفئات الأفقر. وبمعنى آخر، ستنتمتع أفقر سبع أسر معيشة في المناطق الحضرية وأفقر ثمان في المناطق الريفية بمستويات استهلاك أعلى مما هي في ظل زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة (الشكل 3-49).

ويبين النموذج أن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي قد يولد أداءً اقتصادياً أفضل (الشكل 3-50). ويمكن أن يكسب الاقتصاد 0.16 نقطة إضافية من النمو في المتوسط في حين يصل الكسب إلى 0.12 في المائة في حالة زيادة ضريبة القيمة المضافة. وفيما يتعلق بالعمالة، يمكن لفرض ضريبة تنازلية على الدخل الشخصي أن يخفّض أكثر البطالة الماهرة بمقدار 0.26 نقطة أساس، والبطالة غير الماهرة بمقدار 0.79 نقطة أساس والبطالة شبه الماهرة بمقدار 0.54 نقطة أساس (الشكل 3-51).

استهلاك الأسر المعيشية (الشكل 3-44). وخلال العام الأول من فرضها، قد ينخفض استهلاك الأسر المعيشية بما يتراوح بين 0.10 و0.26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد فترة التعديل هذه، سيُمكن نمو الاقتصاد وتزايد فرص العمل الأسر المعيشية من زيادة مستوى استهلاكها بمقدار طفيف بما يعادل 0.02 و0.08 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون الأثر الإجمالي بالنسبة للفترة من عام 2017 إلى 2020 سلبياً ويصل إلى ما يعادل 0.06 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والأثر التوزيعي للإصلاح محدود نسبياً. ويوضح الشكل 3-45 أن من المتوقع أن تقلل جميع الأسر في المناطق الحضرية، باستثناء الشريحة العشرية الأولى، استهلاكها، بينما ستزيد الشرائح الخمسية الأربع الأفقر من الأسر المعيشية الريفية استهلاكها. وفيما يتعلق بهذه الفئات، يعوض الانخفاض المعقول في اليد العاملة غير الماهرة الناجم عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الأثر على الأسعار الذي يولده فرض ضريبة القيمة المضافة. كذلك ينخفض مستوى الاستهلاك للشرائح العشرية الست المتبقية. وسترتفع ضرائب الأسر المعيشية ككل بنسبة تتراوح بين 8 و10 في المائة، ما يبين الطبيعة غير التوزيعية للضرائب غير المباشرة (الشكل 3-46).

لتوضيح أهمية استكشاف أدوات ضريبية مختلفة وكيفية استخدام الأموال الإضافية التي يولدها الإصلاح.

أوضحت الدراسة الأولى على أن فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المائة قد يولد إيرادات مالية عامة قدرها 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وسيكون لتوظيف هذه الإيرادات أثر حاسم على الوضع الاقتصادي. وإذا ما استُخدمت الإيرادات التي تولدها ضريبة القيمة المضافة في المجموع لخفض رصيد المالية العامة، ستخفف هذه الضريبة النمو واستحداث فرص العمل. ولكن إذا ما خصصت الإيرادات للإنفاق العام، سيكون أثرها على البطالة وتوفير فرص العمل إيجابياً. وأظهرت الدراسة الثانية أن إصلاح المالية العامة قد يساعد في التقليل من اللامساواة في الإيرادات في تونس. وكفلت هذه المحاكاة أفضل مقايضة بين التقليل من أوجه التفاوت في الإيرادات وخسارة المالية العامة. وساعد الإصلاح المالي على الحد من اللامساواة بوجه عام عندما تقارن الوضع قبل اتخاذ تدابير الحد من أوجه اللامساواة وبعدها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يزيد إصلاح المالية العامة تصاعدي الدخل، ما من شأنه أن يساعد على تحسين العدالة الاجتماعية. وأوضحت دراسة الحالة الثالثة، الأثر الإيجابي لإصلاحات المالية العامة على النمو في مصر. ويمكن استخدام الزيادة في مجموع الإيرادات الضريبية لتخفيض الاقتراض المحلي والدين المحلي، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على النمو. وللأسف، يبدو أن الأثر التوزيعي للإصلاح محدود نسبياً. ويمكن تحقيق مقايضة أفضل، مثلاً، عند استخدام ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي لخفض عجز الميزانية بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في إعادة التوزيع.

وتوضح نتائج عمليات المحاكاة هذه أنه لا يزال هناك حيّز سياساتي خارج نطاق القيود التي تفرضها معاهدة برنتون وودز (Bretton Woods Agreement). ويمكن أن تساعد الإسكوا الدول الأعضاء في الاضطلاع بعمليات محاكاة خاصة بها للقيام بإصلاح المالية العامة وبتقييم الأثر، خاصة فيما يتعلق بالنمو والعمالة ولكن أيضاً لتعزيز الإنصاف والحد من أوجه التفاوت للسكان الأكثر انكشافاً على المخاطر.

وتبين هذه العملية أن تعزيز آثار إصلاح المالية العامة الاقتصادية والتوزيعية في مصر أمر يمكن تحقيقه. فيمكن أن يكون للضريبة التصاعدية أثر أفضل مما سيكون لفرض ضرائب غير مباشرة لخفض الدين المحلي. ولا يأخذ النموذج بالاعتبار مدى سهولة تحصيل كل نوع من الضرائب. فمن المعروف أن ضريبة القيمة المضافة هي أسهل ضريبة يمكن تحصيلها ولهذا السبب يفضلها صانعو السياسات، خاصة في حالة صعوبات مالية ملحة.

هاء. ملاحظات ختامية

أثرت التحولات السياسية التي بدأت في عام 2011 وانخفاض أسعار النفط في عام 2014 في النمو وأداء المالية العامة في معظم البلدان العربية. وأصبح كل من العجز المالي والمديونية يشكّل تحدياً كبيراً في المنطقة. وفي عام 2016، وصل العجز في المالية العامة إلى نسبة مثيرة جداً للقلق قدرها 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما ارتفعت حصة الدين في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 في المائة بين عامي 2010 و2016.

وبالنظر لهذا الوضع، نفّذت البلدان العربية بمعظمها إصلاحات مالية كبيرة أو هي تخطط لها. غير أن سياسات المالية العامة ليست محايدة من حيث تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تحصيلها واستخدامها يشكّل جزءاً مهماً من الأثر الاجتماعي-الاقتصادي الذي يحدد العلاقة بين الحكومة والمواطنين. وسيؤثر فرض نظام ضريبي جديد على تخصيص الموارد والهبات وتوزيعها بين المؤسسات. وسيجري التوصل إلى توازن جديد غير أنه ليس من الواضح إذا ما سيكون حسب توازن باريتو الذي من ناحية ما سيحسن وضع جميع الفاعلين الاقتصاديين والمجموعات الاجتماعية. وفي حالات كثيرة سيكون هناك رابحون وخاسرون. ويتوقف نجاح أي إصلاح ضريبي على نجاح الحكومة في الحد من عدد الخاسرين وتحسين الرفاه الاجتماعي في الآن ذاته. وبالتالي، يتعين تقييم مختلف الخيارات المتاحة لمساعدة صانعي السياسات على انتقاء أفضل خيار. ويمكن أن تساعد أدوات النمذجة في هذا الصدد. ولتوضيح ذلك، أجريت ثلاث دراسات حالة تمثيلية

الهوامش

الفصل الأول

23. International Labour Organization, 2015.
24. ESCWA, 2017.
25. International Labour Organization, 2016.
26. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics and the Global Education Monitoring Report, 2016.
27. المرجع نفسه.
28. يشمل التقرير 20 بلداً في المنطقة العربية وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن.
29. لا يوجد تصنيف دليل الفوارق بين الجنسين لجيبوتي في تقرير التنمية البشرية لعام 2016، غير أنها صُنفت في فئة التنمية البشرية الدنيا.
30. Inter-Parliamentary Union, 2016.
31. أُقيمت هدية خلف عباس من منصبها في تموز/يوليو 2017 بسبب «نقص في الأداء».
32. World Bank, 2016c.
33. الجزائر، وزارة المالية، 2016.
34. World Bank, 2016c.
35. World Health Organization, 2013.
36. ESCWA, 2016.
- الوزراء المعنيين بالشؤون الاجتماعية التابع لجامعة الدول العربية، والإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة أوكسفورد وشركاء آخرين من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.
5. الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن.
6. للكشف عن أقصى أشكال الفقر بطريقة أفضل، نُقحت المؤشرات العالمية المتعددة الأبعاد للفقر (التي طورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف) عقب مشاورات اشترك فيها أصحاب المصلحة، بمن فيهم خبراء من المنطقة وخارجها، وممثلون من الوزارات العربية. ونتيجة لذلك، وضع قياس دقيق للفقر لتحديد أقصى أشكال الفقر.
7. تتبنى الأمم المتحدة تعريفاً ضيقاً للمجاعة (من درجة 1 = عادية إلى 5 = مجاعة). وتعلن المجاعة عندما يواجه 20 في المائة من الأسر المعيشية على الأقل نقصاً كاملاً في الأغذية، وتنفوق مستويات سوء التغذية الحادة 30 في المائة ويموت أكثر من شخصين من بين 10,000 كل يوم.
8. Algeria, Office of National Statistics, 2016.
9. Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2017.
10. الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، 2016.
11. المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2017.
12. دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2017.
13. المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، 2016.
14. Tunisia, National Institute of Statistics, 2016.
15. World Bank, 2016d.
16. دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2017.
17. World Bank, 2016d.
18. World Bank, 2016b.
19. World Economic Forum, 2014.
20. Hewlett and Rashid, 2011.
21. قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2016.
22. Constant, Sayre and Abdelkader, 2015.
1. يمكن قياس فارق تيد بحساب الفرق بين معدل سندات الخزنة الأمريكية لمدة 3 أشهر وسعر ليبور لمدة 3 أشهر.
2. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2017a.
3. المرجع نفسه.
4. International Labour Organization, 2017.
5. Organization of Petroleum Exporting Countries, 2017.
6. United States Energy Information Administration, 2016.
7. World Bank, 2017.
8. United States Department of Agriculture, 2017.
9. World Bank, 2017.
10. البيانات هي تقديرات الإسكوا للبحرين وعُمان حتى نيسان/أبريل 2017.
11. انخفضت الصادرات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الإمارات العربية المتحدة بمقدار 17 مليار دولار ومن عُمان بمقدار 19.8 مليار دولار ومن قطر 16.4 مليار دولار ومن المملكة العربية السعودية 18.9 مليار دولار في الفترة 2015-2016.
12. بالإضافة إلى التمويل يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نقلاً للتكنولوجيا وسياسات اجتماعية مصممة لتعزيز تنمية منصفة وشاملة وقائمة على الحقوق.

الفصل الثاني

- ### الفصل الثالث
1. مثلت إيرادات النفط 92 في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية في الأعوام الأخيرة.
 2. Galwash, 2015.
 3. مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، 2015.
 4. Elharrane, 2016.
 5. المغرب، 2015.
 6. الجزائر، وزارة المالية، 2016.
 7. Tunisia, Ministry of Finance, 2017.
 8. World Bank, 2016a.
 1. سجلت الإمارات العربية المتحدة فائضاً قدره 68 مليار دولار وعُمان 12 مليار دولار وقطر 25 مليار دولار والكويت 20 مليار دولار والمملكة العربية السعودية 35 مليار دولار.
 2. بيانات واردة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
 3. Food Security Cluster, 2017.
 4. تقرير الفقر في العالم العربي لعام 2017 (سيصدر لاحقاً) مبادرة مشتركة من مجلس

- مصفوفة الحسابات الاجتماعية من مصفوفة المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية <http://www.ifpri.org/> 2010/2011 publication/disaggregated-social-accounting-matrix-201011-policy-analysis-egypt). والنموذج هو صيغة معدلة لنموذج الإسكوا <https://www.unescwa.org/publications/prototype-model-sustainable-development-goals-simulation>.
- يعادل 12 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للسلطات.
22. الركيزة 1: إصلاح سياسي كبير يشمل: تحرير نظام سوق الصرف للقضاء على أوجه القصور في سعر الفوركس وتشجيع الاستثمار والصادرات؛ واعتماد سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم، توطيد المالية العامة لضمان القدرة على تحمل الدين العام. الركيزة 2: تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق على معونات دعم الأغذية والتحويلات النقدية. الركيزة 3: القيام بإصلاحات بنوية واسعة النطاق لتعزيز تحقيق نمو أكبر وشامل للجميع وزيادة فرص العمل للشباب والنساء. الركيزة 4: تمويل خارجي جديد لسد الثغرات في التمويل.
23. لغرض هذه العملية، استخدم نموذج التوازن العام القابل للحساب على 32 قطاعاً و20 أسرة معيشية واستخرجت
9. بيانات عام 2014 واردة من ديوان الضرائب في السودان.
10. Mansour, 2015.
11. المرجع نفسه.
12. Jordan, Income and Sales Tax Department, 2014.
13. Jewell and others, 2015.
14. Mansour, 2015.
15. المرجع نفسه.
16. Tunisia, Ministry of Finance, 2017.
17. IMF, 2014.
18. IMF, 2017b.
19. IMF, 2014.
20. United Kingdom, Office for Budget Responsibility, 2010.
21. في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على ترتيب ممدد لمدة 3 سنوات لمصر لمقدار

المراجع

- gov.e/Pages/SemanticIssuesPage.aspx?page_id=6113. استرجعت في 10 آذار/مارس 2017.
- مصر، الهيئة العامة للاستعلامات (2015). مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، 13-15 آذار/مارس. <http://sis.gov.eg/section/409/6668?lang=ar>
- المغرب (2015). مرسوم رقم 2.15.135 صادر في 10 جمادى 1436 (31 آذار/مارس 2015) الضريبة على القيمة المضافة: إرجاع الدين المتراكم. الجريدة الرسمية، العدد 6348. <http://alkanounia.com/bonews/6348.pdf>
- المغرب، المندوبية السامية للتخطيط (2017). وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2016. <http://www.hcp.ma/La-marche-du-Situation-http://www.hcp.ma/La-l-de-trimestre-troisieme-au-travail-du-a1824.html>
- المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء (2016). قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، معدل البطالة. <https://www.stats.gov.sa/ar/820>
- استرجعت في 10 آذار/مارس 2017.
- Algeria, Office of National Statistics (2016). Activity, Employment and Unemployment in September 2016. December 2016. Available from <http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf>.
- Constant, Samantha, Edward Sayre, and Nada Abdelkader (2015). Implications of Qatarization: Qualitative Assessment and Possible Policy Responses. Jadaliyya. Available from http://www.jadaliyya.com/pages/index/21008/implications-of-qatarization_qualitative-assessmen.
- Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2017). CAPMAS Database, the Quarterly Labour Force, Employment and Unemployment in Egypt. Available from http://www.capmas.gov.eg/Pages/SemanticIssuesPage.aspx?page_id=6113. Accessed 10 March 2017.
- Egypt, State Information Service (2015). Egypt Economic Development Conference, 1315-th March. Available from <http://www.sis.gov.eg/section/4097/4098?lang=en-us>.
- Elharrane, Lalla Merieme (2016). La réforme fiscale au Maroc. Revue Espace Géographique et Société Marocaine, No. 14, pp. 8799-.
- Emirates NBD (2016). GCC Fiscal Outlook – Crude Realities, 8 February. Available from https://www.emiratesnbd.com/plugins/ResearchDocsManagement/Documents/Research/GCC_Fiscal_Reform_Paper_8_February_2016.pdf.
- Ernst and Young Global (2017). Worldwide Corporate Tax Guide. London. Available from [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Worldwide_Corporate_Tax_Guide_2017/\\$FILE/Worldwide%20Corporate%20Tax%20Guide%202017.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Worldwide_Corporate_Tax_Guide_2017/$FILE/Worldwide%20Corporate%20Tax%20Guide%202017.pdf).
- Food Security Cluster (2017). IPC in Yemen: evidence and standards for better food security decisions. IPC Alert, No. 7 (March). Rome. Available from http://fscluster.org/sites/default/files/documents/ipc_alert_7_yemen_march2017.pdf.
- Galwash, Tarek (2015). VAT in GCC: Facts and Lessons. Paris: MENA-OECD Initiative on Governance and Competitiveness for Development. Available from <http://www.oecd.org/mena/competitiveness/45573808.pdf>.
- Garfield, Richard (2002). Economic sanctions, humanitarianism and conflict after the Cold War. Social Justice, vol. 29, No. 3, pp. 94107-.
- Haqiqi, Iman (2013). Macroeconomic impacts of export barriers in a dynamic CGE model. Journal of Money and Economy, vol. 8, No. 3, pp. 117150-.
- Hewlett, Sylvia Ann, and Ripa Rashid (2011). Winning the War for Talent in Emerging Markets: Why Women are the Solution. Boston: Harvard Business Press, pp. 151,152-160.
- Internal Displacement Monitoring Centre (2017). IDMC Database. Available from www.internal-displacement.org/database. Accessed 1 April 2017.
- International Gas Union (2016). 2016 World LNG Report. Fornebu. Available from www.igu.org/download/file/fid/2123.
- International Labour Organization (2015). La Stratégie Nationale pour L'emploi du Royaume du Maroc. Geneva. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_emp/-ed_emp_msu/documents/project/wcms_420201.pdf.
- _____ (2016). Women at Work: Trends 2016. Geneva. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/-dcomm/-publ/documents/publication/wcms_457317.pdf.
- _____ (2017). World Employment Social Outlook: Trends 2017. Geneva. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/-dcomm/-publ/documents/publication/wcms_541211.pdf.
- International Monetary Fund (2013). Taxing immovable property: revenue potential and implementation challenges. IMF Working Paper, WP/13/129. Washington,
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (2016). 15.8 في المائة معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2016. <http://bit.ly/2BRVXBQ>
- عقاف. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع. نيويورك. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2016_report_arabic_web.pdf
- الجزائر، وزارة المالية (2016). قانون المالية لعام 2017، المادتان 26 و 27. الجريدة الرسمية، رقم 77، 29 كانون الأول/ديسمبر. http://www.andi.dz/PDF/AR.pdf-loifinance_ar/LF%202017
- السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ديوان الضرائب (2014). تقرير الأداء السنوي، 2014. <http://www.tax.gov.sd/documents/report2014.pdf>
- دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء (2017). تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر، 2016). <http://www.pcbs.gov.ps/ram%20الله>

بالإنجليزية

- D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Taxing-Immovable-Property-Revenue-Potential-and-Implementation-Challenges40594>.
- _____. (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf>.
- _____. (2015). Qatar: staff report for the 2015 article IV consultation. IMF Country Report, No. 15/86. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Qatar-Staff-Report-for-the-2015Article-IV-Consultation42821>.
- _____. (2016a). Press release: IMF staff completes 2016 article IV mission to Oman, No. 16/205, 9 May. Available from <http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr16205>.
- _____. (2016b). Regional Economic Outlook Update: Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan 2016. Washington, D.C. October 2016. Available from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2016/mcd/eng/pdf/mreo1016.pdf>.
- _____. (2016c). Somalia: 2016 article IV consultation. IMF Country Report, No. 17/61. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the44706>.
- _____. (2016d). United Arab Emirates: 2016 article IV consultation, press release; staff report; and statement by the executive director for the United Arab Emirates. IMF Country Report, No. 16/251. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/United-Arab-Emirates-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement44129>.
- _____. (2017a). Kuwait: staff report for the 2016 article IV consultation, IMF Country Report, No. 17/15. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/01/17/Kuwait-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report44532>.
- _____. (2017b). Regional Economic Outlook Update: Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan. Washington, D.C. Available from <http://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2017/04/18/mreo0517>.
- Inter-Parliamentary Union (2016). Women in National Parliaments Database. Available from <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>. Accessed 1 April 2017.
- Iran, Ministry of Foreign Affairs (2016). President addressing the 2nd Asia Cooperation Dialogue Summit: Asia's power dependent on self-confidence, shared will for convergence, 10 October. Available from <http://www.mfa.gov.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=3&pageid=2014&newsview=417116>.
- Jewell, Andrew, and others (2015). Fair taxation in the Middle East and Northern Africa. IMF Staff Discussion Note, SDN/15/16. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1516.pdf>.
- Jordan, Income and Sales Tax Department (2014). Income Tax Law No. 34 of 2014, summary of recent changes in GST& SST rates. Amman. Available from <http://www.istd.gov.jo/AttachedEnglish/all%20english/summary%20of%20recent%20changes%20in%20tax%20rates.pdf>.
- Mansour, Mario (2015). Tax policy in MENA countries: looking back and forward. IMF Working Paper, WP/15/98. Available from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp1598.pdf>.
- Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (2016). Initial Assessment Report: Protection Risks for Women and Girls in the European Refugee and Migrant Crisis. Geneva. Available from <http://www.unhcr.org/protection/operations/569f8f419/initial-assessment-report-protection-risks-women-girls-european-refugee.html>.
- _____. (2017). Mid-Year Trends 2016. Geneva. February 2017. Available from <http://www.unhcr.org/en-us/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june2016-.html>.
- Organization of Petroleum Exporting Countries (2014). Annual Report, 2014. Vienna. Available from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/Annual_Report_2014.pdf.
- _____. (2015). Annual Report, 2015. Vienna. Available from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/AR%202015.pdf.
- _____. (2016). Annual Report, 2016. Vienna. Available from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/AR%202016.pdf.
- _____. (2017). OPEC Monthly Oil Market Report. Vienna. March 2017. Available from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR%20March%202017.pdf.
- Peksen, Dursun, and A. Cooper Drury (2010). Coercive or corrosive: the negative impact of economic sanctions on democracy. *International Interactions*, vol. 36, No. 3, pp. 240264.
- PKF International (2017). PKF International Worldwide Tax Guide 2017/18. Available from <http://www.pkf.com/publications/tax-guides/pkf-international-worldwide-tax-guide/>.
- Tunisia, Ministry of Finance (2017). Loi de finances. Available from http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_jdownloads&view=viewcategory&catid=9&Itemid=306&lang=fr.
- Tunisia, National Institute of Statistics (2016). Unemployment rate by sex, 20062016- (%). Available from <http://www.ins.tn/en/themes/emploi>. Accessed 10 March 2017.
- United Kingdom, Office for Budget Responsibility (2010). Budget forecast. Available from http://www.budgetresponsibility.org.uk/docs/junebudget_annexc.pdf.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2015). Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development. Addis Ababa. July 2015. Available from http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf.
- _____. (2017a). World Economic Situation and Prospects 2017. New York. January 2017. Sales No.E.17.II.C.2. Available from <http://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects2017/>.
- _____. (2017b). World Economic Situation and Prospects as of mid2017-. New York. May 2017. Available from https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESP2017_mid-year_update.pdf.
- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (2016). Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region 20 Years after the Adoption of the Beijing Declaration and Platform for Action. E/ESCWA/ECW/2015/3.
- _____. (2017) Impact of the Libyan crisis on the Tunisian Economy. E/ESCWA/EDID/2017/ Technical Paper 2.
- United States Department of Agriculture (2017). World agricultural supply and demand estimates report. Washington, D.C. Available from www.usda.gov/oce/commodity/wasde/latest.pdf.
- United States Energy Information Administration (2016). International Energy Outlook 2016. Washington, D.C. Available from [http://www.eia.gov/outlooks/ieo/pdf/0484\(2016\).pdf](http://www.eia.gov/outlooks/ieo/pdf/0484(2016).pdf).
- _____. (2017). Short-term energy outlook: natural gas. Washington, D.C. Available

from https://www.eia.gov/outlooks/steo/pdf/steo_full.pdf.

World Bank (2016a). Mauritania – first fiscal consolidation and private sector support project. Washington, D.C. Available from <http://documents.worldbank.org/curated/en/305171482030044421/pdf/1482030039794000A10458-Mauritania-Program-Document11222016-.pdf>.

_____ (2016b). News: Despite high education levels, Arab women still don't have jobs. 9 March 2016. Available from <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/despite-high-education-levels-arab-women-still-don-t-have-jobs>.

_____ (2016c). The state of women's

rights in the Arab world, 7 March. Available from <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/03/07/the-state-of-womens-rights-in-the-arab-world>.

_____ (2016d). World Development Indicators Database. Available from <https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>. Accessed 1 April 2017.

_____ (2017). Commodity Markets, Monthly Prices. Available from <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>. Accessed 10 April 2017.

World Economic Forum (2014). Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource-endowed Economics.

Geneva. Available from http://www3.weforum.org/docs/WEF_MENA14_RethinkingArabEmployment.pdf.

_____ (2016). Global Gender Gap Report. Geneva. Available from http://www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf.

World Health Organization (2013). Global and regional estimates of violence against women: Prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence. Geneva. Available from http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/85239/1/9789241564625_eng.pdf?ua=1.

المرفق: مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

1. الجزائر

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المكتب الوطني للإحصاء
الحسابات الوطنية الثلاثية
الثلث الرابع 2016

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna4t16-2.pdf>

معدل تضخم أسعار الاستهلاك

(الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المكتب الوطني للإحصاء
مؤشر أسعار الاستهلاك

<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>

التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك 2007-2016

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC-2007-2016.pdf>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37 (آذار/مارس 2017)
الثلث الرابع 2016

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37e.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)

بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37 (آذار/مارس 2017)
الثلث الرابع 2016

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37e.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)

وزارة المالية

مشروع القانون المالي لسنة 2016

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2016.pdf>

الأمانة العامة للحكومة

الخميس 12 ربيع الأول عام 1438 الموافق 11 كانون الثاني/يناير سنة 2017
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، تتضمن قانون المالية لسنة 2017، رقم 2
<http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2017/F2017002.pdf>

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

المكتب الوطني للإحصاء
النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة، 763 (أيلول/سبتمبر 2016)
<http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf>

2. البحرين

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مصرف البحرين المركزي
المؤشرات الاقتصادية (أيلول/سبتمبر 2015)
<http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2015.pdf>

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

منصة البحرين للبيانات المفتوحة
<http://www.data.gov.bh/en/ResourceCenter>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

مصرف البحرين المركزي
النشرة الإحصائية (آذار/مارس 2017)
<http://www.cbb.gov.bh/assets/Reports%20and%20Papers/Mar%202017.pdf>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

مصرف البحرين المركزي
النشرة الإحصائية (آذار/مارس 2017)
<http://www.cbb.gov.bh/assets/Reports%20and%20Papers/Mar%202017.pdf>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-6)

مصرف البحرين المركزي
المؤشرات الاقتصادية (أيلول/سبتمبر 2015)
<http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2015.pdf>
وزارة المالية، الحساب الختامي
<http://www.mof.gov.bh/Categorylist.asp?cType=faccount>
وزارة المالية، ميزانية الدولة
<http://www.mof.gov.bh/Categorylist.asp?cType=budget>

3. جزر القمر

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المصرف المركزي لجزر القمر

التقرير السنوي 2015

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2015.pdf

تطور الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر خلال عام 2016

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_Conjoncture_Ann%C3%A9e_2016_BCC.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)

المصرف المركزي لجزر القمر

التقرير السنوي 2015

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2015.pdf

تطور الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر خلال عام 2016

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_Conjoncture_Ann%C3%A9e_2016_BCC.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)

المصرف المركزي لجزر القمر

التقرير السنوي 2015

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2015.pdf

تطور الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر خلال عام 2016

http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_Conjoncture_Ann%C3%A9e_2016_BCC.pdf

4. جيبوتي

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي الجيبوتي

التقرير السنوي 2015

https://s3.amazonaws.com/banque-centrale.dj/uploads/document/attachment/145/Rapport_annuel_2015_BCD_.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJIZPY62P3HTP7XVQ&Signature=0SiuiImfMumJWk%2B%2BgUyoZ8hWX5I%3D&Expires=1500450600

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي الجيبوتي

التقرير السنوي 2015

https://s3.amazonaws.com/banque-centrale.dj/uploads/document/attachment/145/Rapport_annuel_2015_BCD_.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJIZPY62P3HTP7XVQ&Signature=0SiuiImfMumJWk%2B%2BgUyoZ8hWX5I%3D&Expires=1500450600

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)

البنك المركزي الجيبوتي

التقرير السنوي 2015

https://s3.amazonaws.com/banque-centrale.dj/uploads/document/attachment/145/Rapport_annuel_2015_BCD_.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJIZPY62P3HTP7XVQ&Signature=0SiuimlfMumJWk%2B%2BgUyoZ8hWX5I%3D&Expires=1500450600

إحصاءات المدفوعات 2014-2015

https://s3.amazonaws.com/banque-centrale.dj/uploads/document/attachment/174/Balance_de_Paiements_2014_2015_.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJIZPY62P3HTP7XVQ&Signature=E997HqoomKQdsXsVY7r7TIALzAg%3D&Expires=1500465017

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)

البنك المركزي الجيبوتي

التقرير السنوي 2015

https://s3.amazonaws.com/banque-centrale.dj/uploads/document/attachment/145/Rapport_annuel_2015_BCD_.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJIZPY62P3HTP7XVQ&Signature=0SiuimlfMumJWk%2B%2BgUyoZ8hWX5I%3D&Expires=1500450600

5. مصر

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي المصري

النشرة الإحصائية الشهرية 242، أيار/مايو 2017

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticacclBulletin.aspx>

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي المصري

النشرة الإحصائية الشهرية 242، أيار/مايو 2017

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticacclBulletin.aspx>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

البنك المركزي المصري

النشرة الإحصائية الشهرية 242، أيار/مايو 2017

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticacclBulletin.aspx>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الجدول 2-6)

البنك المركزي المصري

النشرة الإحصائية الشهرية 242، أيار/مايو 2017

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticacclBulletin.aspx>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)

البنك المركزي المصري

النشرة الإحصائية الشهرية 242، أيار/مايو 2017

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx>

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

معدل النشاط الاقتصادي

http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6149&ind_id=1116

النشرة السنوية للقوى العاملة

http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=19686

6. العراق

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الجهاز المركزي للإحصاء

الدخل القومي

<http://cosit.gov.iq/index.php/ar/national-accounts>

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي العراقي

المؤشرات المالية الرئيسية، حزيران/يونيو 2017

<https://cbi.iq/news/tag/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9>

[https://cbi.iq/news/tag/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9](https://cbi.iq/news/tag/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9)

[https://cbi.iq/news/tag/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9](https://cbi.iq/news/tag/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9)

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

البنك المركزي العراقي

النشرة الإحصائية السنوية، 2013، 2014، 2015

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2015.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الجدول 2-6)

البنك المركزي العراقي

النشرة الإحصائية السنوية، 2013، 2014، 2015

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2015.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf

أوضاع المالية العامة (الجدول 2-8)

البنك المركزي العراقي

النشرة الإحصائية السنوية، 2015، 2014، 2013

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2015.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf

7. الأردن

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

دائرة الإحصاءات العامة

الحسابات القومية، التقدير الربعي للحسابات القومية، 2015، 2016

<http://web.dos.gov.jo/sectors/national-account/?lang=en>

http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/nat_account/sel2/nat6.htm

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

دائرة الإحصاءات العامة

مؤشر أسعار المستهلك الشهري

http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/index.htm

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)

البنك المركزي الأردني

النشرة الإحصائية الشهرية - القطاع الخارجي

<http://www.cbj.gov.jo>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)

وزارة المالية، الأردن

نشرة مالية الحكومة العامة 2017

<http://www.mof.gov.jo/en-us/datacenter/financialbulletins/generalgovernmentfinancebulletins/generalgovernmentbulletins2017.aspx>

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/Emp&Un.htm

دائرة الإحصاءات العامة، التقرير السنوي لعام 2015

http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/yearbook_2015.pdf

8. الكويت

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الإدارة المركزية للإحصاء

التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية

http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic_EN.aspx?ID=23

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الإدارة المركزية للإحصاء

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic_EN.aspx?ID=34

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الشكل 1-4)

بنك الكويت المركزي

الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2016)

<http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

بنك الكويت المركزي

الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2016)

<http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-9)

بنك الكويت المركزي

الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2016)

<http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp>

9. لبنان

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

إدارة الإحصاء المركزي

<http://www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts-en>

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

إدارة الإحصاء المركزي

<http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en?layout=edit&id=185#cpireresults>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)

مصرف لبنان
القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
الاحصاءات والبحوث – السلاسل الرئيسية، القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
[/http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics](http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics)

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)

وزارة المالية
تقارير حول الأداء المالي
<http://www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformance.aspx>

10. ليبيا

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
الربع الأول 2017
<https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/Economic-BulletinQ12017.pdf/03/2016>

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك 2016
[/http://bsc.ly](http://bsc.ly)

مصرف ليبيا المركزي

النشرة الاقتصادية
الربع الأول 2017
<https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/Q22015.pdf/03/2016>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
الربع الأول 2017
<https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/Q22015.pdf/03/2016>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)

مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية

الربع الأول 2017

Q22015.pdf/03/2016/https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)

مصرف ليبيا المركزي

النشرة الاقتصادية

الربع الأول 2017

Q22015.pdf/03/2016/https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2

11. موريتانيا

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي الموريتاني

النشرة الإحصائية الفصلية

الفصل الأول 2017

http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_des_statistiques_premier_trimestre_2017.pdf

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي الموريتاني

النشرة الإحصائية الفصلية

الفصل الأول 2017

http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_des_statistiques_premier_trimestre_2017.pdf

المكتب الوطني للإحصاء

مؤشر أسعار المستهلك

<http://www.ons.mr/index.php/19-indicateurs/21-indice-national-des-prix-a-consommation-incp>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

البنك المركزي الموريتاني

النشرة الإحصائية الفصلية

الفصل الأول 2017

http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_des_statistiques_premier_trimestre_2017.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)

البنك المركزي الموريتاني

النشرة الإحصائية الفصلية

الفصل الأول 2017

http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_des_statistiques_premier_trimestre_2017.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)

البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الأول 2017

http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_des_statistiques_premier_trimestre_2017.pdf

12. المغرب

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المندوبية السامية للتخطيط
الحسابات الوطنية

http://www.hcp.ma/Comptes-nationaux_r126.html

الظروف الاقتصادية الوطنية

الفصل الأول 2017

http://www.hcp.ma/La-situation-economique-nationale-au-premier-trimestre-2017_a1958.html

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المندوبية السامية للتخطيط
مؤشر أسعار المستهلك

http://www.hcp.ma/downloads/IPC-Indice-des-prix-a-la-consommation_t12173.html

بنك المغرب

النشرة الفصلية (آذار/مارس 2017)

<http://www.bkam.ma/Publications-statistiques-et-recherche/Documents-d-information-et-de-statistiques/Bulletins-trimestriels>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

بنك المغرب
النشرة الفصلية (آذار/مارس 2017)
الفصل الأول 2016
[/http://www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)

بنك المغرب
النشرة الفصلية (آذار/مارس 2017)
الفصل الثاني 2016
[/http://www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)

بنك المغرب
النشرة الفصلية
الفصل الثاني 2016
[/http://www.bkam.ma](http://www.bkam.ma)

وزارة المالية

التقرير الاقتصادي والمالي لعام 2017
https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2017/ref_fr.pdf

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

المنذوبية السامية للتخطيط
النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة
الفصل الثالث 2015، الفصل الثاني 2015، الفصل الأول 2015
http://www.hcp.ma/downloads/Activite-emploi-et-chomage-trimestriel_t13038.html
وضع سوق العمل في عام 2016
http://www.hcp.ma/LA-SITUATION-DU-MARCHE-DU-TRAVAIL-AU-QUATRIEME-TRIMESTRE-DE-L-ANNEE-2016_a1917.html

13. عُمان

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الإحصائية الشهرية
<https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentView.aspx>
الكتاب الإحصائي السنوي 2016 (العدد 44)
[20%https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_](https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_20%https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_)

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الإحصائية الشهرية
<https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentView.aspx>
الكتاب الإحصائي السنوي 2016 (العدد 44)
[20%https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_](https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_20%https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf_)

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

البنك المركزي العُماني

النشرة الاحصائية الفصلية (آذار/مارس 2017)

[/http://www.cbo-oman.org](http://www.cbo-oman.org)**الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)**

البنك المركزي العُماني

النشرة الاحصائية الفصلية (آذار/مارس 2017)

[/http://www.cbo-oman.org](http://www.cbo-oman.org)**أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-8)**

البنك المركزي العُماني

النشرة الاحصائية الفصلية (آذار/مارس 2017)

[/http://www.cbo-oman.org](http://www.cbo-oman.org)**المركز الوطني للإحصاء والمعلومات**

النشرة الاحصائية الشهرية

<https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentView.aspx>

الكتاب الاحصائي السنوي 2016 (العدد 44)

20%https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%2020166f43e0e6-592a-43a1-b1b6-82c32c046aa9.pdf

14. قطر**نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)**

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

نشرة الحسابات القومية 2016

http://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/NationalAccounts/NationalAccounts/2016/National_Accounts_MDPS_Bu_AE_2016.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مصرف قطر المركزي

مؤشر أسعار الإستهلاك

النشرة الإحصائية الفصلية (كانون الأول/ديسمبر 2016)

الفصل الرابع 2016

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

النشرة الربعية لإحصاءات التجارة الخارجية

الفصل الأول 2017

http://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/ForeignTrade/2017/FT_Q1_2017_En.pdf

الفصل الرابع 2016

http://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/ForeignTrade/2016/Q4/Foreign_Trade_Q4_2016_En.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

مصرف قطر المركزي

النشرة الإحصائية الفصلية (كانون الأول/ديسمبر 2016)

الفصل الرابع 2016

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>

ميزان المدفوعات

الفصل الرابع 2016

<http://www.qcb.gov.qa/sitelists/balanceofpayments/balanceofpayments/Attachments/45/Fourth%20Quarter%20Balance%20of%20Payments,%202016.pdf>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-7)

مصرف قطر المركزي

النشرة الإحصائية الفصلية (كانون الأول/ديسمبر 2016)

الفصل الرابع 2016

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

نشرة - إحصاءات القوى العاملة 2016

http://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/LaborForce/2016/Labour_force_2016_AE.pdf

15. المملكة العربية السعودية

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2016 (العدد 52)

الشؤون المالية والنقدية والحسابات الوطنية

<https://www.stats.gov.sa/en/52>

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية

<http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

النشرة الإحصائية الشهرية

<http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية

<http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية

<http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-5)

مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية

<http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

وزارة المالية

ميزانية عام 2017

https://www.mof.gov.sa/en/budget2017/Documents/The_National_Budget.pdf

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

الهيئة العامة للإحصاء

معدلات النشاط الاقتصادي للفترة 2014-2016

<https://www.stats.gov.sa/en/817>

معدلات البطالة للفترة 2014-2016

<https://www.stats.gov.sa/en/820>

دولة فلسطين

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

سلطة النقد الفلسطينية

النشرة الإحصائية الشهرية - الحسابات القومية

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الحسابات القومية

http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/741/default.aspx

معدل تضخم أسعار الإستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/695/default.aspx

الأرقام القياسية الشهرية لأسعار الاستهلاك حسب كبريات مجموعات الانفاق وحسب المناطق للفترة الممتدة من كانون الأول/

ديسمبر 2016 إلى كانون الثاني/يناير 2016

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e-cpi-ave-2016-baseyear-2010.htm

سلطة النقد الفلسطينية

النشرة الإحصائية الشهرية – الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)

سلطة النقد الفلسطينية

النشرة الإحصائية الشهرية – القطاع الخارجي وميزان المدفوعات لدولة فلسطين

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US>

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)

سلطة النقد الفلسطينية

النشرة الإحصائية الشهرية – المالية العامة: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US>

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2000-2015

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/labour%20force-2015-01e.htm

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2015-2000

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-01e.htm

16. السودان

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

بنك السودان المركزي

التقرير السنوي 2014

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/annual_2014english.pdf

العرض الاقتصادي والمالي

<http://www.cbos.gov.sd/en/node/477>

كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2017

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q01_2017.pdf

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2016

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_16.pdf

تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q4_2015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

بنك السودان المركزي

التقرير السنوي 2014

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/annual_2014english.pdf

العرض الاقتصادي والمالي

<http://www.cbos.gov.sd/en/node/477>

كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2017

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q01_2017.pdf

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2016

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_16.pdf

تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q4_2015.pdf

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

بنك السودان المركزي

العرض الاقتصادي والمالي

<http://www.cbos.gov.sd/en/node/477>

كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2017

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q01_2017.pdf

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2016

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_16.pdf

تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q4_2015.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 1-14)

بنك السودان المركزي

العرض الاقتصادي والمالي

<http://www.cbos.gov.sd/en/node/477>

كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2017

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q01_2017.pdf

كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2016

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_16.pdf

تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2015

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q4_2015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)

بنك السودان المركزي

التقرير السنوي 2014

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/annual_2014english.pdf

العرض الاقتصادي والمالي

<http://www.cbos.gov.sd/en/node/477>

كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2017

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q01_2017.pdf

كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2016

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_16.pdf

تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2015

http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q4_2015.pdf

17. الجمهورية العربية السورية

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المكتب المركزي للإحصاء

<http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm>

18. تونس

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المعهد الوطني للإحصاء

الحسابات القومية: الحسابات القومية الثلاثية؛ النمو الاقتصادي (انزلاق سنوي بأسعار السنة السابقة)

<http://www.ins.tn/en/themes/compte-de-la-nation>

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

المعهد الوطني للإحصاء

الأسعار: مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي؛ المستوى الشهري للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك العائلي (2010=100)

<http://www.ins.tn/en/themes/prix>

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

المعهد الوطني للإحصاء

تطور قيمة الصادرات، التبادل حسب المجاميع القطاعية، أهم المواد المستوردة حسب المجاميع القطاعية، منتجات الطاقة والمحروقات

<http://www.ins.tn/fr/themes/commerce-ext%C3%A9rieur>

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)

البنك المركزي التونسي

ميزان المدفوعات - تطور أهم مؤشرات المبيعات والمدفوعات الخارجية في عام 2016

http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)

البنك المركزي التونسي

المالية العامة - الحسابات القومية لعام 2015

https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL150010,PL150020,PL150030,PL150040

وزارة المالية والاقتصاد

حوصلة نتائج المالية العمومية، ميزانية الدولة

http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

المعهد الوطني للإحصاء

إحصائيات وطنية بشأن السكان والتشغيل

<http://www.ins.tn/fr/page-de-base/micro-donn%C3%A9es>

نسبة البطالة حسب الجنس وتطور نسبة السكان النشطين حسب الجنس في 2016

<http://beta.ins.tn/en/themes/emploi#sub-374>

19. الإمارات العربية المتحدة

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

تقديرات الحسابات القومية 2001-2015

http://fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Reports/DispForm.aspx?ID=3

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك

النشرة السنوية 2016

http://fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Publications/Attachments/143/CPI%20English2.pdf

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

مصرف الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي لعام 2016

https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2016_En_new.pdf

التقرير السنوي لعام 2015

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_En_2.pdf

التقرير السنوي لعام 2014

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2014_en_new.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

مصرف الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي لعام 2016

https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2016_En_new.pdf

التقرير السنوي لعام 2015

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_En_2.pdf

التقرير السنوي لعام 2014

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2014_en_new.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4، الشكل 3-10)

مصرف الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي لعام 2016

https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2016_En_new.pdf

التقرير السنوي لعام 2015

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_En_2.pdf

التقرير السنوي لعام 2014

http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2014_en_new.pdf

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

تقديرات الحسابات القومية 2001-2015

http://fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Reports/DispForm.aspx?ID=3

20. اليمن

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

الجهاز المركزي للإحصاء

النشرة الإحصائية السنوية 2013

معدل تضخم أسعار المستهلك (الجدول 1-1، الجدول 2-1)

البنك المركزي اليمني

التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015

http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

مجموع إيرادات الصادرات النفطية (الجدول 1-4)

التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015

http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)

البنك المركزي اليمني

التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015

www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)

الجهاز المركزي للإحصاء

النشرة الإحصائية السنوية 2013

يقدم إصدار 2016-2017 من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية تقيماً دقيقاً للحالة الاجتماعية والاقتصادية وآفاقها في الدول العربية، وهو يشكل أساساً للنقاش السياسي والتعلم من الأقران والدعوة للتصدي للتحديات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويتضمن تحليلاً في السياق العالمي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرصودة بطريقة منتظمة في المنطقة، كما يبحث في أثر الإصلاحات المالية الجاري تنفيذها في المنطقة.

ويمكن أن يشكل تحليل أثر الآفاق الاقتصادية العالمية وديناميات سوق النفط على المنطقة أداة حيوية للتخطيط السياسي على المستويين الإقليمي والوطني. وللتوقعات المعروضة في المسح تداعيات سياسية مختلفة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط مقارنة بالبلدان غير المنتجة له، وينبغي أن تُستخدم لتصميم خطط تنمية وطنية تستجيب لاحتياجات كل بلد عربي. ولعل أهم ما يوفره هذا المسح هو الحافز لإجراء إصلاح قوي ومنسق للسياسة المالية، بهدف الدفع باتجاه إحداث تحوّل اقتصادي شامل ومستدام.

